وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)

رسالة قدمتها الطالبة:

يسرى راسم جبار

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف

الأستاذ الدكتور

نزار كاظم صباح الخيكاني

1444 هـ 2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا
لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ
بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

صدق الله العلي العظيم

الفرقان:٦٧

اقرار الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة **{(أثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)}** التي قدمتها الطالبة **(يسرى راسم جبار)** ، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها تحت اشرافي، واصبحت بأسلوب علمي سليم وخالية من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: د. جعفرطالب كريم

اللقب العلمي: مدرس

العنوان: جامعة القادسية- كلية الادارة والاقتصاد

التاريخ: / 8 / 2022

اقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة **{أثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004–2020)}** التي تقدمت بها الطالبة (يسرى راسم جبار) ، قد جرى إعدادها تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وعليه وقعت ادناه.

الأستاذ المشرف: أ .د. نزار كاظم صباح الخيكاني

جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد

/ 8 / 2022

بناء" على توصية الأستاذ المشرف نرشح هذه الرسالة للمناقشة .

توصية لجنة الدراسات العليا

أ.م.د مهند فائز كاظم

جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد

/ 8 / 2022

رئيس قسم الاقتصاد

أ.م.د مهند فائز كاظم

جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد

/ 8 / 2022

الإهداء

لن تكفي جمل الشكر، وحتى لو بلغت ملءُ الارض والسماء ،ان تعبر عن فضل ربي الله (عز وجل)

الى ... الصادق الأمين واشرف الخلق اجمعين محمد المصطفى (ص)

الى ... آل بيت النبوة ومعدن الرسالة الأئمة الأطهار (عليهم السلام)

الى ... من سالت دماؤهم من أجل هذه التربة (شهداء العراق)

الى ... نور عيني، الصدر الحنون الذي كان لي ظلاً بارداً في هجير الحياة

الى ... من افتقد تصفيقها فرحاً بإنجازي ولا افتقد دعواتها التي اجني ثمارها في كل لحظه رغم رحيلها أُمي (رحمها الله)

الى ... من بذل الغالي والنفيس وساندني بجميل صبره والدي (حفظه الله)

الى ... سندي في الحياة (اخوتي واخواتي)

أهدي ثمرة جهدي

يسرى

شكر وعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالى والشكر له جل جلاله على كل شيء واسجد ممتنةً لفضله الوافر والدائم لما منحني واوصلني الى ما اصبوا اليه من الحياة والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد (ص).

ان واجب الوفاء ورد العرفان والجميل لكل من وقف معي وساندني يدعوني ان اتقدم بخالص شكري وتقديري لهم هذا اقل ما يمكن ان اوفيه في هذه السطور فأول الغيث ان اقدم جزيل شكري وتقديري وامتناني لأستاذي الفاضل (أ. د نزار كاظم الخيكاني)، لتدريسي اثناء المرحلة التحضيرية، وقبوله الأشراف على هذه الرسالة وتحمل مشاق وجهد ووقت قراءتها و مراجعتها، وابداء الملاحظات السديدة عليها.

ويدعوني واجب التقدير ان اشكر عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ممثلة بالسيدة العميد (أ.د. سوسن الجبوري)، والسيد رئيس قسم الاقتصاد الحالي (أ.م.د. مهند فائز السعدون) والسيدة رئيس قسم الاقتصاد السابق (أ.م . سندس جاسم شعيبث)، كما اتقدم بخالص شكري وتقديري الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين شرفني قبولهم مناقشة رسالتي وتجشمهم معاناة السفر وقراءتها وتصويباتهم السديدة لتقويمها، والشكر الى الخبيرين اللغوي والعلمي لجهودهما المبذولة في اتمام عمل الدراسة وزيادتها رصانة واكتمالاً، وأساتذتي كافة الذين اكتسبت من علمهم الكثير لاسيما في المرحلة التحضيرية ، وهم كل من (أ.د. عبد الكريم جابر شنجار، أ.د. نبيل الجنابي. أ.د. كريم سالم الغالبي، أ.د. موسى خلف ، أ.د. عبد العظيم الشكري ، أ.د. فاضل الشيباني ، أ.د. امل اسمر زبون، أ.م.د. باقر كرجي، أ.م.د. ميامي صلال، والى الأساتذة الأفاضل كل من (أ.م.د نادية خضير كناوي ،أ.م.د مناف مرزة ، أ.م. سعاد كاظم ، أ.م سحر كريم كاطع ، م. علاء الركابي ، م.م ستار راضي ، م.م ثائر حسن ، م.م عدويه حاتم ، م.م مأثر تيمور)، وشكري وتقديري الى أ.م.د احمد الحسيني وزملائي في العمل في أبداء المساندة والدعم وتشجيعي ولهم مني فائق الشكر.

كما اخص بالشكر والامتنان، الى كل من مد يد العون والمساعدة من زملائي في الدراسات العليا، والاهل ، على الدعم الكبير والمساندة. واخيراً الشكر والتقدير الى رفيقة دربي وصديقتي، (م.د. احلام الموسوي) ورفيقة الدراسة (رنده شاكر)

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

يسرى

المستخلص

يعد الدين العام واحداً من المتغيرات التي لها أهمية كبيرة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية لاسيما في الانفاق العام وعرض النقد ،اذ تستقطع أعباء الدين العام جزءاً من الانفاق العام فضلاً عن تأثيرها في عرض النقد ومن هذا المنطق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أثر الدين العام سواءً الداخلي منه ام الخارجي على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004–2020) في ضوء تحليل بعض مؤشرات (الدين العام ، عرض النقد ، الانفاق العام) ، وقد أفرزت النتائج في هذا المجال النمو المستمر لكل من الانفاق العام وعرض النقد خلال مدة البحث فضلاً عن تقلبها من جهة وتقلب نمو الدين العام الداخلي والخارجي من جهة اخرى ، وبعد تقدير العلاقة كمياً أظهرت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات باستعمال انموذج (ARDL)، بان أنموذجي عرض النقد (M2) يتجهان نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وبعد تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لمعادلة عرض النقد (M2) ظهر ان المتغير المستقل المتمثل بالدين العام (DE) ليس له تأثير واضح في المتغير التابع (M2) نظرا لعوامل اخرى توسعية تسهم بزيادة عرض النقد متمثلة بصافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص فضلا عن دور الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية ، ، اما ما يتعلق بتقدير العلاقة طويلة الاجل لمعادلة الانفاق العام (EX)، فان المتغير (DE)، ليس له تأثير واضح في الانفاق العام (EX) نظرا لوجود عوامل اخرى توسعية اسهمت بزيادة الانفاق العام متمثلة بالأساس ان الانفاق العام يعتمد في تمويله على الايرادات من النفط الخام وبالتالي ان العلاقة بين الدين العام والانفاق العام ضعيفة التأثير.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية الكريمة	
إقرار الخبير اللغوي	
إقرار المشرف	
إقرار لجنة المناقشة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
المستخلص باللغة العربية	أ
فهرست المحتويات	ب- ت
فهرست الجداول	ث
فهرست الاشكال البيانية	ح
المقدمة	2-4
الفصل الأول: الدين العام ومؤشرات عرض النقد والانفاق العام (الاطارالمفاهيمي والنظري)	6-41
المبحث الاول :الدين العام (الاطار المفاهيمي والنظري)	7
المطلب الاول: الدين العام (مفهومه ، انواعه، ومبرراته)	7-14
المطلب الثاني: التفسير النظري للدين العام	14-17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام وعرض النقد	18-33
المطلب الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للانفاق العام	18-24
المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري لعرض النقد	25-33
المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين الدين العام و(الانفاق العام ،عرض النقد)	34-41
المطلب الاول: العلاقة النظرية بين الدين العام والانفاق العام.	34-35
المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الدين العام وعرض النقد.	35-41
الفصل الثاني: تحليل متغيرات الدين العام وكل من عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)	43-83
المبحث الاول: تحليل تطور الدين العام ومؤشراته في العراق للمدة (2004-2020)	44-65

المطلب الاول: تحليل تطور اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020)	51-44
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي ومؤشراته في العراق للمدة (2004-2020)	60-52
المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الدين العام الخارجي ومؤشراته في العراق للمدة (2004-2020)	65-61
المبحث الثاني: تحليل تطور عرض النقد ومؤشراته في العراق للمدة (2004-2020).	73-66
المطلب الاول: تحليل تطور عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 في العراق للمدة (2004-2020)	68-66
المطلب الثاني: تحليل تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 في العراق للمدة (2004-2020)	73-69
المبحث الثالث: تحليل تطور الانفاق العام ومؤشراته في العراق للمدة (2004-2020).	83-74
المطلب الاول: تحليل نمو واتجاهات الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)	76-74
المطلب الثاني: تحليل هيكل ومؤشرات الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)	83-77
الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق	124-85
المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب القياسية	86
المطلب الاول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: Time Series and Stability Test	93-86
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test).	94-93
المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).	96-94
المطلب الرابع: نموذج تصحيح الخطأ	97-96
المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية وصياغتها	99-98
المطلب الاول: توصيف النماذج القياسية.	98
المطلب الثاني: صياغة النماذج القياسية.	99
المبحث الثالث: تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL	124-100
المطلب الاول: تقدير وقياس أثر الدين العام على عرض النقد(النموذج الاول)	112-100
المطلب الثاني: تقدير وقياس اثر الدين العام على الانفاق العام (النموذج الثاني)	124-113
الاستنتاجات والتوصيات	129-126
اولا : الاستنتاجات	127-126
ثانيا : التوصيات	129-128
المصادر والمراجع	146-131
المستخلص باللغة الإنكليزية	A

فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	إجمالي الدين العام ونموه في العراق للمدة (2004-2020)	45
2	بعض مؤشرات الدين العام في العراق للمدة (2004-2020)	48
3	مؤشر نسبة نمو الدين العام الى نمو GDP في العراق للمدة (2004-2020)	51
4	اجمالي الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة (2004-2020)	53
5	حوالات الخزينة في العراق للمدة (2004-2020)	56
6	بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)	59
7	حجم ونمو الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2004-2020)	62
8	مؤشرات الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2004-2020)	64
9	مكونات عرض النقد (M1) في العراق للمدة (2004-2020)	68
10	مكونات عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2004-2020)	71
11	حجم ونمو اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)	75
12	تطور هيكل الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)	78
13	تطور مؤشر الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	83
14	مصفوفة الارتباط لمعادلة عرض النقد (M2)	100
15	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعادلة عرض النقد (M2)	101
16	نتائج اختبار ديكي فيليبس- بيرون (P.P) لمعادلة عرض النقد (M2)	102
17	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمعادلة عرض النقد (M2)	104
18	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لمعادلة عرض النقد (M2)	106
19	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الاول (M2)	107

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
20	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL)، لمعادلة عرض النقد (M2)	108
21	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لمعادلة عرض النقد (M2)	109
22	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لمعادلة عرض النقد (M2)	109
23	مصفوفة معاملات الارتباط لمعادلة الانفاق العام	113
24	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعادلة الانفاق العام (EX)	114
25	نتائج اختبار ديكي فيليبس- بيرون (P.P) لمعادلة الانفاق العام (EX)	115
26	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX)	117
27	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لمعادلة الانفاق العام (EX).	119
28	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ وفقا" لمنهجية ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX).	120
29	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL)، لمعادلة الانفاق العام (EX)	121
30	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لمعادلة الانفاق العام (EX).	122
31	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لمعادلة الانفاق العام (EX).	122

فهرست الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	استقرارية المتغيرات في الفرق الاول (PP) لنموذج لمعادلة عرض النقد الواسع (M2)	103
2	معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لمعادلة عرض النقد (M2).	105
3	نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لمعادلة عرض النقد (M2)	110
4	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لمعادلة عرض النقد	111
5	بواقي النماذج المقدرة والفعلية لمعادلة عرض النقد (M2)	112
6	استقرارية المتغيرات في الفرق الاول (PP) لنموذج لمعادلة الانفاق العام (EX)	116
7	معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لمعادلة الانفاق العام (EX).	118
8	نتائج الأختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لمعادلة الانفاق العام (EX).	123
9	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لمعادلة الانفاق العام ((EX)	123
10	بواقي النماذج المقدرة والفعلية لمعادلة الانفاق العام (EX).	124

المقدمة

مقدمـة.

يؤدي الدين العام دورا مساعدا في التنمية اذا ما احسن ادارته واستخدامه بالصورة المثلى التي تحقق عائدا يزيد قيمته عن تكلفة الاقتراض، وبالتالي يكون الاقتصاد قادرا على الايفاء بالتزاماته، الا ان النتائج الاساسية التي افرزتها التدهور الخطير من الازمة المالية العالمية الاخيرة في الاوضاع المالية العامة لمعظم الدول المتقدمة والناشئة والنامية والذي ظهر على شكل حالات من العجز الكبير في الموازنات العامة وارتفاع حاد في معدلات الدين العام التي سجلت مستويات كبيرة، وكما هو معلوم ان مثل هذا الارتفاع في العجز المالي يعمل على اعاقة النمو الاقتصادي وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في مستقبل السياسات المالية والنقدية ، لذلك اصبح صناع السياسات الاقتصادية يواجهون معضلة في الاجل القصير تتمثل في ضبط الاوضاع المالية بأسرع مما ينبغي من خلال اجراءات تخفيض العجز ، وان التلكؤ في الاجراءات قد يؤدي الى تراكم المزيد من الديون التي ستمهد لأزمة لاحقة ، اما في الاجل الطويل فالأمر اكثر صعوبة لأنه يتطلب اجراءات ضبط تعمل على زيادة الايرادات والحد من النفقات لاستعادة المركز المالي وخفض الدين لمستويات تخفف الضغط على اسعار الفائدة والنمو ، في الواقع ان التجارب العالمية اثبتت دائما ان الدول ذات نسبة الدين الاقل غالبا ما تكون اكثر قدرة واقل حرجا في مواجهة الازمات المالية والصدمات المفاجئة ، ولكن كما هو معروف فان المحافظة على مستوى دين مثالي يعد بالأمر الصعب ، وذلك لزيادة الانفاق العام في الدولة، ومع تزايد العجز في الموازنة يزداد معه الاقتراض وبالتالي تزداد اعباء خدماته من فوائد وأقساط من سنة الى اخرى، إذ تستقطع هذه الاعباء جزءا كبيرا من الانفاق العام، فضلا عن تأثيره في عرض النقد، والعراق واحد من البلدان التي يكون فيها عجز الموازنة سببا للاقتراض الداخلي والخارجي ومن ثم زيادة اعباء الدين على السياستين النقدية والمالية من خلال التأثير في عرض النقد والانفاق العام.

وإزاء ما سبق فان موضوع الدين العام وتأثيره في عرض النقد والانفاق العام بصوره عامة يعود الى الواجهة في المناقشات الاقتصادية بوصفه طرحا يهدف من خلاله التعرف على المديات التي وصلت اليها الفجوة المالية في العراق، والتي يمكن من خلالها معرفة اتجاهات السياستين المالية والسياسة النقدية، وبالتالي فان الدين العام يؤثر في تلك المؤشرات، وعلى الرغم من الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فإنه يعاني من تشوهات في نموه الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع في مستوى الأسعار.

أهمية البحث.

تأتي اهمية البحث من اهمية قضية الدين العام التي تعد الشغل الشاغل في بلد مثل العراق الذي يتمتع بالثروة النفطية التي تدر عليه ايرادات نفطية هائلة، وفي الوقت نفسه يعاني من الاستمرار بتحمل تراكمات الدين العام الداخلي منه والخارجي، فضلا عن ان هذا الاهتمام يعزى الى اتجاه العجز في الموازنات العامة الاتحادية العراقية ووصوله الى مستويات اصبحت تؤثر في السياسات النقدية والمالية من خلال تأثير تراكم الدين العام في نمو كل من العرض النقدي والانفاق العام وهو امر دعا الباحثة الى التعرف على نوع العلاقة بين الدين العام وكل من عرض النقد والانفاق العام.

مشكلة البحث.

نظرا لما يتركه الدين العام وتراكمه من زيادة في العجوزات المالية من جهة، والتأثير في المتغيرات النقدية والمالية، لاسيما عرض النقد والانفاق العام من جهة اخرى، فان اشكالية البحث تتمثل بحجم الاثار التي يتركها التوسع بالدين العام على اداء السياستين النقدية والمالية وتقدير العلاقة بين الدين العام من جهة، وعرض النقد والإنفاق العام من جهة اخرى .

فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها الآتي:

ان التوسع في الدين العام بشكلي الداخلي والخارجي يترك أثاراً سلبية في كل من عرض النقد والانفاق العام ، إذ من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الدين العام وكل من المتغيرين المذكورين في الأجلين القصير والطويل .

أهداف البحث.

يهدف البحث الى ما يأتي :

١. تحليل تطور الدين العام سواء الداخلي منه، ام الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٢. تحليل تطور كل من عرض النقد والانفاق العام واتجاهاتهما في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٣. تحليل وقياس اثر الدين العام في عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

منهجية البحث.

بغية تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على الجمع بين الأسلوب الوصفي التحليلي (الاستنباطي)، والاسلوب الكمي القائم على قياس اثر الدين العام في كل عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

حدود البحث.

١. **الحدود الزمنية:**

تم اختيار المدة الزمنية للبحث خلال (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) .

٢- **الحدود المكانية:**

تجسد البحث بدراسة عدد من المتغيرات الاقتصادية متمثلة بالدين العام وكل من عرض النقد والانفاق العام في الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث.

تحقيقا لأهداف البحث والتحقق من فرضيته جرى تقسيم البحث على ثلاثة فصول رئيسة مع خاتمة لاهم الاستنتاجات والتوصيات، اذ ركز الفصل الاول على الاطار المفاهيمي و النظري للدين العام ومؤشرات عرض النقد والانفاق العام وذلك من خلال ثلاثة مباحث، جاء المبحث الاول متضمنا الاطارالمفاهيمي و النظري للدين العام، في حين ركز المبحث الثاني على الاطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام وعرض النقد، اما المبحث الثالث فقد تضمن الاطار النظري لعلاقة الدين العام مع كل من الانفاق العام وعرض النقد، اما الفصل الثاني فقد تضمن تحليل متغيرات الدين العام وكل من عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وذلك من خلال ثلاثة مباحث، ركز فيه المبحث الاول على تحليل تطور الدين العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، في حين جاء المبحث الثاني للتركيز حول تحليل تطور عرض النقد ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، بينما ركز المبحث الثالث على تحليل تطور الانفاق العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، اما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الجانب الكمي بقياس وتحليل اثر الدين العام على عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تضمن فيها المبحث الاول الاطار النظري للأساليب القياسية، وركز فيها المبحث الثاني على توصيف النماذج القياسية وصياغتها، في حين خصص المبحث الثالث لتقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL، واخيرا وليس اخرا خاتمة لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الفصل الاول

الدين العام ومؤشرات عرض النقد والانفاق العام (الاطار المفاهيمي و النظري)

تمهيد

يعد الدين العام مصدراً مهماً لتمويل عجز الموازنة في العراق، ويشير الى القروض التي تتحملها الحكومة لتمويل انشطتها المختلفة ، ويرتبط الدين العام من خلال اساليبها سواء الداخلية ام الخارجية بكل من عرض النقد الواسع منه والضيق والانفاق العام، اذ تعتمد درجة التغيير في متغيري الانفاق العام وعرض النقد على وسائل التمويل المتنوعة ، ولأجل التوصل الى ذلك جرى تضمين هذا الفصل بالمباحث الاتية:

المبحث الاول : الدين العام (الاطار المفاهيمي و النظري)

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي والنظري للأنفاق العام وعرض النقد

المبحث الثالث : الاطار النظري لعلاقة الدين العام مع الانفاق العام وعرض النقد

المبحث الاول

الدين العام (الاطار المفاهيمي والنظري)

المطلب الاول: الدين العام (مفهومه ، انواعه، ومبرراته)

اولا: مفهوم الدين العام وأنواعه و مبرراته

١. مفهوم الدين العام

يعد الدين العام مصدرا مهماً من مصادر الإيرادات العامة وتلجأ اليه البلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء لتمويل العجوزات المالية في موازناتها العامة لاسيما عند عجز الايرادات العامة لتمويل الانفاق العام، اذ يفهم الدين العام على انه المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو احدى هيئاتها العامة للأخرين نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في موازنتها العامة مع تعهدها بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة حسب شروط انشاء هذا الدين[١].

ويمثل الدين العام حجم ديون الدولة للمقرضين داخل وخارج الدولة نفسها ، وينظر اليه بوصفه رصيداً متراكماً وليس تدفقا، وتلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد، ويسدد ذلك الدين مع الفائدة بوصفه التزاماً مالياً على الحكومة ان تقوم باستعادته الى الجهة التي اقترضت منها، أي انه رصيد من التزامات الحكومة التي لها أبعاد زمنية مختلفة. [٢]

وقد ظهرت تعريفات عدة للدين العام منها انه المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضمانة لالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة. [٣]

كما عرف الديّن العام أيضا بأنه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد[٤]، فيما عرفه

---

[١] عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية، العراق حالة دراسية، للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٧)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢ العدد ٢٨، ٢٠٢٠،ص٣

[٢] علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، العد دالسابع ، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٢١.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٣١

[4] Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund,2012, p36.

صندوق النقد الدولي بأنه مجموعة الديون المعقودة او المضمونة بواسطة الاجهزة العامة والمسددة الى المقيمين وغير المقيمين في بلد أجنبي ما وفي ميعاد استحقاقها المحدد[١]، وقد عرفه البنك الدولي بأنه كامل الرصيد للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت وأن هذه الالتزامات مستحقة واجبة الدفع في تاريخ معين ولذلك فأنه يشمل الدين الداخلي والدين الخارجي بوصفها ايداعات العملة أو الودائع النقدية والاوراق المالية عدا الأسهم[٢]، ويرى آخرون بانه التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد او وصفه بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح اذونات الخزانة والسندات الحكومية[٣].

٢. انواع الدين العام

أ. الدين العام الداخلي

وهو نوع من انواع الدين العام الذي تدين به الدولة لمؤسساتها العامة ومواطنيها، ويرى بعضهم بانه لا يشكل أي عبء في حد ذاته ، بل يفرض عبئا على الاجيال الحاضرة والمستقبلية، نظرا لاكتتاب معظم الدين داخليا بواسطة الوكالات الاتحادية وصناديق الائتمان وبنوك الاحتياطي الاتحادي ومستثمري القطاع الخاص، ويمكن النظر اليه، بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من مؤسسات وطنية، وافراد بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة محددة ويسمى بالقرض الوطني، وينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الاشخاص المعنويين والطبيعيين داخل البلد، بصرف النظر عن جنسياتهم، وبعبارة اخرى هو اجمالي الديون التي تكون في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني، وتتمثل صور الدين الداخلي بالاقتراض الداخلي للدولة وطرح سندات القرض في الداخل بالعملة الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراداً ام وحدات اقتصادية، باختصار فإن عملية الاستدانة الداخلية هي مجرد تحويل للثروة داخل البلد ويمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة، وأستند إصدار الدين المحلي على مجموعة من الاعتبارات منها وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق اي الفائضة عن حاجة الاستثمار الخاص، ويقابله استعداد من قبل المدخرين للاكتتاب في سندات القرض لما توفره الدولة لهم من مزايا مضمونة على أن لا تقل عن السائد في السوق، وقدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي، ومنع الاختلالات

---

[١] عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ،" اقتصاديات المالية العامة "،دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٣.

[٢] علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص٢٥١.

[3]Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle– problemand policies) published by Mc Graw–Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw–Hill companies, 2002, p58.

من تضخم وتقلبات اسعار الصرف الأجنبي ،وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم في اموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي[١].

وبعبارة اخرى ان الدين العام المحلي عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم ، وهذا يعني أن طابع القروض يتم تحديده بمكان إصدار القرض ، ويتم تحديد طرق تمويل الدين العام المحلي حسب مصادره الآتية:

(١) الاقتراض من الجهاز المصرفي : ويمثل الاقتراض من البنك المركزي والمصارف التجارية.

(٢) اقتراض من خارج القطاع المصرفي : أي من الجمهور والمؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية مثل بنوك الاستثمار وصناديق الإنماء وشركات التأمين وصناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الاجتماعي ومن سواها من المؤسسات المالية وذلك من خلال قيام الحكومة بطرح سنداتها واذونات الخزانة. ويمثل الاقتراض من البنك المركزي بشكل خاص والاقتراض من الجهاز المصرفي عموماً مصدراً مهماً للدين العام[٢]، وتعد القروض المقدمة من الجهاز المصرفي ضمن العوامل المؤثرة في التطورات النقدية للبلد.

ب. الدين العام الخارجي

وينشأ هذا النوع من الدين العام نتيجة العجز في الموارد المحلية أو قصور المدخرات المحلية وذلك بتغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة من جهة وحاجة الدولة للعملات الصعبة من جهة اخرى، وتغطي الفجوات المالية من خلال لجوء الدولة إلى المصادر الخارجية للتمويل من خلال الاقتراض من الأفراد المقيمين خارج البلاد او من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية[٣]

وقد عرفه البنك الدولي بأنه مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة و القابلة للسداد بالعملة الأجنبية او من خلال سلع أو خدمات، فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد. [٤]

وهناك شكلان رئيسيان للدين العام الخارجي، يتمثل الاول عندما تستقدم الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية للاستعانة بها في عملية التنمية الاقتصادية وإقامة مشاريع إنتاجية وخدمية تدخل ضمن خطة التنمية ، غير انه تجب الإشارة هنا الى أن هذا الشكل من التمويل لا يخلو من

---

[١]عمار عبدالهادي شلال، مصدر سابق، ص٣

[٢]عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، الجزء الاول، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٣٢٩

[٣] فلاح حسن ثويني ، مشكلة المديونية الخارجية ، الاسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣،العدد ١٠، ٢٠٠٦، ص١٣٩.

[٤]أشرف محمد ، أزمة الدين العام المصري ، رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢١٦.

مساوئ، اما الثاني فيتمثل بالقروض الخارجية التي تحتل نسبة كبيرة من حجم الدين العام الخارجي، وغالباً ما تلجا إليه البلدان النامية[١].

ثانيا: مبررات الدين العام:

وللتعرف على مبررات اللجوء الى الدين العام فبالإمكان ايعازها الى مبررات داخلية واخرى خارجية وكما يأتي:

١. المبررات الداخلية:

أ. هروب رؤوس الأموال الى الخارج

تنتشر مثل هذه الظاهرة الخطرة في معظم البلدان النامية وتتمثل بهروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، وينعكس ذلك سلبا على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية، اذ يقوم الأفراد والشركات بتحويل اموالهم إلى الخارج بطرق غير قانونية في وقت يكون الاقتصاد الوطني بالحاجة اليها[٢]، وتحصل هذه الظاهرة غالبا بسبب ارتفاع اسعار صرف العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم الأثر سلبا على سعر الفائدة الحقيقي [٣].

وغالبا ما تتدفق رؤوس الأموال من بعض البلدان الى الخارج وبطرق معظمها غير شرعية واخرى شرعية، في وقت تلجأ تلك الدول الى الاقتراض لمواجهة الاستثمار المحلي ومتطلبات تنمية اقتصاداتها، ويشكل هروب رأس المال نقصا في تلك الموارد مما يشكل انعكاسا سلبيا على وضعها الاقتصادي[٤].

ب. انخفاض حجم المدخرات المحلية

يحصل الاقتراض سواء من الداخل او من الخارج بسبب انخفاض حجم المدخرات المحلية في البلدان النامية ، ومن أجل تحقيق تلك البلدان معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي فأنها تلجا إلى التمويل من الخارج بديلاً للادخار المحلي مما ادى الى تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية [٥].

---

[١] رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٦٩-٧٥ .

[٢]عمار عبدالهادي شلال، مصدر سابق، ص٦-٧

[٣]نعيم ابراهيم عبود ، مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم ، دمشق ، ٢٠٠٦، ص١٣٧.

[٤]للمزيد من التوسع، انظر في ذلك:

أ. باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد٢٣، العدد ٩٤، ٢٠١٧، ص ٧٨.

ب- اديب جواد، سر قوة الدينار الاردني، البنك المركزي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٧، ص ٩٨.

[٥]رمزي زكي، ازمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٢٠..

ت. ارتفاع معدلات الفائدة

يؤثر سعر الفائدة بوصفه واحداً من المتغيرات النقدية على السوق المالية وفي القيم السوقية للأصول المالية الحقيقية، ولذلك تحاول الحكومات المحافظة على اسعار السندات في السوق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة والتحكم بسندات القرض العام[١] اذ أن ارتفاع اسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية يؤدي الى زيادة المديونية، وبالتالي يصبح بند خدمة الدين نصيبا مهما من صافي الديون، وكل هذا يجعل من عملية الاقتراض امرا خطرا ومن ثم وقوع البلد في فخ المديونية[٢].

ث. الفساد الحكومي وسوء استخدام الدين العام وسوء توظيف القروض

ينتج جراء ظاهرة الفساد سواء المالي او الإداري تسريب جزء لا يستهان به من القروض الخارجية للخارج ومن ثم حصول ما يعرف بتراكم الدين العام والتأثير سلبا في عملية واهداف التنمية[٣].اذ ان انتشار الفساد المالي والاداري غالبا ما يؤدي الى حدوث تراكم وتزايد في حجم الديون[٤]، وهنا تبرز مشكلة سوء استخدام اموال القروض وفي هذا الصدد يتبع سياسة اقتصادية غير سليمة في البلد المدين تجعل من عملية الاقتراض غير مقبولة من خلال قيامها بالاستثمار في المشاريع غير المنتجة[٥]

واستنادا الى ذلك، فان الافراط في الانفاق وسوء استخدام رؤوس الاموال المقترضة يشكلان مشكلة رئيسة، ويجعلان من عملية الاقتراض أمرا غير مقبولا ، ومن ثم ايقاع البلد في فخ المديونية،[٦]وفشل كثير من المشروعات ثم الى تفاقم مشكلة المديونية[٧]

---

[١] عبد الله محمود الشيخ طاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٨، ص١١٧.

[٢] ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية العامة (العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

[٣] احمد زكريا صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ١٩٩٦، ص٩٨.

[٤]علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، ٢٠١٤، ص١٧٨.

[٥]اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2015-2004) ،2017، ص32 .

[٦]ماهر كنج شكري، و مروان عوض، مصدر سابق، ص ٤٩.

[٧]محمد اكرم شاهين، اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة الى جامعة الازهر، ٢٠١٢، ص٣٤.

ج. **عجز الموازنة العامة**

ينجم في الغالب الدين العام سواء الداخلي منه او الخارجي نتيجة اتساع مهام الدولة والتعدد في وظائفها نظرا لزيادة حجم النفقات العامة في موازنتها العامة وتفوق ذلك على حجم الإيرادات العامة وحصول العجز في تلك الموازنة، الامر الذي يتطلب القيام بتمويل العجز المالي الحاصل بالاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي[١]، وعلى هذا الاساس يمكن القول ان عجز الموازنة يعد واحدا من مبررات القيام باللجوء الى الدين العام.

فعند حصول العجز المالي فان الحكومة تستخدم جزءاً من مدخرات القطاع الخاص المتمثلة بالضرائب لمواجهة متطلبات الإنفاق الجاري ، كما يقوم على التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية من ناحية والإيرادات من ناحية أخرى، ويتأثر مقدار الدين العام الداخلي بالعجز المالي الحكومي عندما تلجا الدولة إلى تمويل هذا العجز، سواء بالاقتراض من الجمهور أو المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية أو البنك المركزي، كما إن زيادة حجم الدين العام يؤدي إلى نمو مدفوعات الفائدة ،عليه، وبذلك برز الاهتمام بالآثار الانكماشية للسياسة المالية التوسعية المبنية على العجز على الدخل الكلي[٢].

ح. **الاستثمارات المتزايدة**

تلجأ غالبية الحكومات لاسيما النامية منها والتي في طور النمو إلى الاقتراض الخارجي لأجل تمويل متطلبات التنمية من حاجتها للاستثمارات الضخمة والتي تحتاج رؤوس اموال كبيرة التي لم تعد مصادر تمويلها المحلية كافية لذلك[٣]، اذ ان الاستعانة برأس المال الاجنبي يصبح في هذا المجال مصدرا مهما لاسيما في مراحل التنمية الاولى وذلك في الغالب من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ولما كانت هذه الاستثمارات لأجل التنمية تتطلب رؤوس أموال ضخمة نظرا لحاجتها الى التكنولوجيا العالية، الامر الذي ادى الى زيادة الاقتراض من الخارج لغرض شراء الآلات والمعدات الرأسمالية[٤].

خ. **العجز في ميزان المدفوعات**

يسهم العجز المستمر في ميزان مدفوعات البلدان النامية بتفاقم أزمة المديونية الخارجية الذي يعبر عنه بالخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني لتلك البلدان باعتماده على تصدير المواد الخام

---

[١] علي احمد الدليمي، و باسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق– دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد٩٨ ،٢٠٢٠ ، ص٨٣

[٢] عمار عبدالهادي شلال، مصدر سابق، ص٦–٧

[٣] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٨٨.

[٤] ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠١٣–٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة العدد ٢١، ٢٠١٧، ص ٦١.

الاولية واستيراد معظم آلات والمعدات اللازمة للإنتاج، اذ ان البلدان المثقلة بالديون الخارجية غالبا ما تعاني اقتصاداتها من موجات تضخمية مستمرة أثرت سلبا في موازين مدفوعاتها ادت مباشرة الى اضعاف قدرتها التنافسية في السوق الدولية فضلا عن ما آلت اليه من تدهور في قيمة عملتها الوطنية امام العملات الاجنبية الأخرى[١].

٢. المبررات الخارجية:

غالبا ما تقف وراء تفاقم أزمة الديون الخارجية في معظم البلدان المدينة عوامل خارجية لاسيما في البلدان النامية التي يزداد فيها حجم الدين الخارجي ، ومنها ما ياتي:

أ. تدهور شروط التبادل التجاري

أي انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول النامية مقارنة مع استيراداتها من الخارج، يكون من العوامل التي تسهم بتأزم الدين الخارجي فالتبادل اللامتكافئ بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هو واحد من أهم الآليات التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي من أموال الدول النامية [٢] ، واصبح تدهور شروط التبادل التجاري عاملا مؤثرا في تدهور صادرات الدول النامية والتي تعتمد بالدرجة الاساس على تصدير المواد الخام والاولية واستيراد السلع والمنتجات الصناعية وغير الصناعية وبالتالي التأثير سلبا في الميزان التجاري تلك البلدان النامية ومن ثم التوجه نحو الاستدانة للوفاء بأعباء الديون[٣].

ب. تقلبات اسعار النفط العالمية

تسهم التقلبات في اسعار النفط في تقلب الفوائض النقدية فعندما تنخفض اسعار النفط فإنها تؤثر في ازمة الدين العالمي لاسيما في البلدان النفطية المدينة التي تعتمد على العائدات النفطية في تمويل موازناتها لأن النفط في اغلبها المصدر الرئيس للنقد الأجنبي، وأن نقص العملات الاجنبية هو أحد الأسباب الجوهرية في استمرار عجز موازيين مدفوعات هذه الدول، وهكذا انفتحت حلقة تراكمية أمام هذه الدول في عجز ميزان المدفوعات الأمر الذي يتطلب الاستمرار في الاقتراض ونمو اعباء خدمة الدين[٤]

ت. الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي

ان اتباع معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة سياسات اقتصادية قد افرزت نتائج بحالة من الركود الاقتصادي المصحوبة بالتضخم والتي اثرت سلبا على الاوضاع المالية الامر الذي ادى

---

[١] محمد اكرم شاهين، مصدر سابق، ٢٠١٢، ص٣٤.

[٢] علي احمد الدليمي، باسم محمد تركي، مصدر سابق ، ص٨٣

[٣] رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

[٤] علي احمد الدليمي، باسم محمد تركي، مصدر سابق ، ص٨٣

الى انخفاض حجم العملات الاجنبية فيها، ونظرا لاندماج معظم البلدان النامية بالنظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له في مجالات اقتصادية متعددة و فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية، وازاء ما يحدث ظل هذا النظام من تقلبات وأزمات اخذت تؤثر تلقائيا في أوضاع اقتصادات البلدان النامية.

اذ ان أزمة الكساد التضخمي تلعب دورا كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية لاسيما للبلدان النامية التي عانت من عجز كبير في موازينها التجارية بسبب انخفاض مستوى الطلب على صادراتها[١]، وعلى اثر ذلك كان لابد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

ث. غياب الدعم الدولي

نظرا لغياب الدعم المالي الدولي للبلدان التي في طور وحداثة التحرر وما تتصف به المؤسسات الدولية من طابع استغلالي من جهة اخرى، ادى الى تخلي المؤسسات المالية الدولية عن تقديم القروض الميسرة لها او القيام بفرض شروط صعبة عليها ومقيدة، وهو امر ادى الى اضطرار تلك البلدان البحث عن سبل اخرى للاقتراض او القبول بشروط تلك المؤسسات، او التوجه نحو المصارف التجارية الخاصة والتي تتميز قروضها بارتفاع أسعار فائدتها وانخفاض مدة القرض فيها مما نجم عنه تفاقم المديونية الخارجية[٢].

المطلب الثاني: التفسير النظري للدين العام

لقد ادى تطور الاقتصادي الى زيادة أهمية الدين العام وتطور الفكر الاقتصادي بشأنها، حتى أصبحت للمدارس الاقتصادية آراء مختلفة منها:

اولا: التفسير النظري في ضوء المدرسة الكلاسيكية

لقد كان تركيز الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية على الحرية الاقتصادية والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد واقتصارها على الامن والدفاع الخارجي وكذلك تحقيق العدالة [٣] ، ولما كانت السياسة المالية عند الكلاسيكي قائمة على مبدأ توازن الموازنة العامة، فان ذلك انعكس بدور ضيق للإنفاق العام لأن التوسع في الانفاق يشكل خطر ضرورة الابتعاد عنه، بتبرير ان الفائض يعني زيادة العبء المالي على افراد المجتمع[٤] .

---

[١] إكرام عبد العزيز آل عقيل، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، إصدارات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ ص ٤١-٤٢.

[٢] برهان محمد نوري ، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٤٢-١٤٥.

[3] Feld stein, Hand book of public Ecnomics Elesevier, ALAN . g. Auebach and Martin Feld stein. Hand book of public Economics. volume 1. Elesevier. 5edition, 2005, p3

[٤] نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري، بيروت ، ٢٠١٥، ص 52-55.

ووفق هذه النظرة التقليدية لدور الدولة فقد عُدَّ ظهور العجز في الموازنة خطراً حقيقياً لان معالجته عن طريق الاقتراض الذي يسبب مديونية دائميه تسبب آثاراً ضارة على الاقتصاد الوطني الامر الذي يجعل الديون غير مسموح بها[١].

وفي هذا الصدد ايد ريكاردو معارضته للدين العام، اي انه عارض تمويل الانفاق العام حتى في ظروف الحرب ، خشيه ان يكون للدين العام في زمن الحرب تداعيات خطيرة على اقتصاد دولة ما بعد الحرب في شكل ضرائب مفروضة لخدمة الدين ،أما البدائل التي تمول الحرب بشكل كامل طوال مدتها فستكون يتكون لها أيضاً عواقب على تخصيص الموارد ، لكن هذه التأثيرات ستكون اقل خطورة بسبب توقيتها ، كما لاحظ الأثر المشوه للدين العام على التوزيع الدولي للموارد، فالأنفاق الموجة سياسياً يرتفع بفضل تمويل الديون[٢].

كما ادعى (جون سيتورات ميل) بان الدين العام الذي تحصل عليه الدولة هو عبء يتحمله الجيل الحالي من العمال ، وبالتالي لم يتم تحقيق وجهات النظر الكلاسيكية بشأن الديون العامة وظلت الافكار السابقة سارية وموجودة جنباً إلى جنب مع احداثها[٣].

وقد اظهر (مالثوس) تحولا عن أصحاب هذه المدرسة موضحا أن الاقتراض الحكومي الناجم عن ظاهرة العجز يعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح أصحاب الدخول المنخفضة ويقود إلى رفع مستوى الاستهلاك [٤]، الامر الذي دعاهم الى تبرير موضوع عدم الاقتراض لأن الاقتراض العام يعمل على رفع معدلات الفائدة ويسحب الأموال المعدة لإقراض القطاع الخاص، وان مسالة اعتماد الحكومة على اسلوب التمويل بالعجز افضل من مسالة تحصيل الضرائب لكونه يشجع الحكومة على التبذير في عملية الإنفاق العام[٥].

ثانيا: التفسير النظري في ضوء المدرسة الكينزية

يؤكد كينز إن الدولة من خلال تحكمها بعرض النقد يمكنها التحكم في سعر الفائدة والعمل على خفضه فيما لو ارتفع إلى الأعلى، ومن ناحية أخرى تعمل القروض العامة من خلال زيادة

---

[١] لعمارة جمال ،اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٤، ص ٣٥.

[2] Giuseppe Eusepi, and, Richard E Wagner, Public Debt an Illusion of Democratic Political Economy , Edward Elgar, 2017, p 2017.

[3] James M. Buchanan ,Public Principles of Public Debt ,Volume2, Liberty Fund Indianapolis,1999, .P79.

[٤] منذر عبد القادر الشيخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي للمدة (١٩٧٥-١٩٨٧)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٩١،ص٣-٤

[٥] عادل فليح العلي، وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول،١٩٨٩، ص٤٩ -٥١ .

الإنفاق العام للدولة على زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة الدخول الفردية مما يسمح بخدمة الدين العام دون العمل على زيادة مستوى الاقتطاع الضريبي الذي يؤثر على الأرباح مستقبلاً ، وانه يمكن للقروض العامة في حال استخدامها في مشاريع استثمارية إن تعمل على زيادة فرص الاستثمار أمام المدخرات الخاصة التي لا تجد فرصة للاستثمار[١] .

ووفقا لما جاء به كينز ان التوازن لا يمكنه التحقق بشكل تلقائي دون ان تتدخل الدولة بوصفها المنقذ الرئيس لتقليص الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولزيادة الانفاق العام الجاري منه ام الاستثماري لابد من زيادة الطلب الكلي لاسيما عن طريق تخفيض الضرائب للوصول الى حالة التشغيل الكامل[٢] ، وعليه اكد كينز على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي باعتماد ادوات السياسة المالية متمثلة بالتوسع في الانفاق العام [٣].

ثالثا: التفسير النظري في ضوء المدرسة النقدية

سعت هذه النظرية بزعامة فريدمان الى اثبات ان هدف الحكومة الى الاقتراض لتمويل العجز وتحقيقه سيؤدي الى رفع اسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص ومن ثم زيادة كلفة الاستثمار الخاص وتراجعه في الاجل الطويل، وهذا يترتب عليه ازالة الأثر التوسعي للموازنة العامة نظرا لما يراه اصحاب هذه المدرسة بان الاقتراض من الجمهور يؤدي الى زيادة الانفاق العام ومن ثم مزاحمة لمقدار الاستثمار الخاص الذي انكره الكينزيون، اذ ترى المدرسة النقدية كذلك انه فيما إذا تم تمويل العجز بأسلوب الاقتراض من الجمهور فانه سيترك اثرا محدودا على التضخم بينما أثره السلبي يتمثل بتحقيق الارتفاع في أسعار الفائدة [٤].

كما يرى فريدمان ان زيادة مبيعات السندات الحكومية ستؤدي الى تراجع مبيعات سندات القطاع الخاص مما يؤدي الى تناقص الاموال المتاحة لتمويل استثماراتهم وبالتالي تراجع نشاطهم في الاسواق[٥] .

---

[١] السيد عبد المولى، مصدر سابق، ١٩٧٨، ص٤١٠ .

[٢] مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008، ص 151.

[٣] عادل فليح العلي ، طلال محمود كداوي ، مصدر سابق ، ١٩٨٩، ص٩

[٤] جيمس جوارتيني، و ريتشارد أستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن، و عبدالعظيم محمد، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص ٤٣٠ .

[٥] باسم محمد تركي العواد، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧،ص١٧-١٨ .

رابعا: التفسير النظري في ضوء مدرسة اقتصاديات جانب العرض

انتقدت هذه المدرسة في آرائها الفكر الكينزي نظرا لإهماله جانب العرض الكلي وتركيزهم على الطلب الكلي، فكان روادها اكثر تشدداً من حيث تدخل الدولة عن الكينزيين المحدثين، ويرون ان الاقتصاد غير مستقر اساسا وليس هناك اتجاه او ميل للاقتصاد نحو التوازن طويل الاجل لاعتقادهم بان الاقتصاديات الحديثة مسيطر عليها من قبل النقابات القومية والمنشأة الكبيرة ،وان قوى السوق ضعيفة ولم تعد قادرة على الخروج من الركود الاقتصادي، لذلك يرون أنه لابد من تدخل الدولة من خلال التخطيط واتخاذ السياسات التداخلية اي فرض رقابة على عوائد عناصر الانتاج ،واستخدام السياسة المالية والنقدية[١]، فضلا عن أن تخفيض الضريبة من شأنه ان يحسن دور القطاع الخاص ،وان الحوافز تؤدي الى زيادة الناتج والعمالة في الاقتصاد ،ولم يولوا اهتماماً بآثار هذا التخفيض على الموازنة العامة والعجز لانهم استندوا الى افتراضات (منحنى لافر) من ان خفض معدلات الضريبة سيؤدي الى زيادة الحصيلة لا الى خفضها [٢].

---

[1]Robert E. Lucas ,JR, Expectation and the Neutrality, Journal of Economic Theory, vol4-5,no2,1975,pp103.

[٢]محمد عبد الشفيع عيسى، ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي ،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد١٧ ،العدد٤ ،الكويت ،١٩٨٩، ص١٧٥.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام وعرض النقد

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام

اولا: مفهوم الانفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

١. مفهوم الانفاق العام

يعكس الانفاق العام دور الدولة في الحياة الاقتصادية ويعد واحدا من أدوات السياسة المالية للدولة للسعي نحو تحقيق الاهداف المختلفة، والنفقة العامة هي عبارة عن مبلغ مالي يخرج من خزانة الحكومة لإشباع الحاجات العامة، وبموجبه تعمل الحكومة بأداء الخدمات العامة بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع[١] ويعده بعضهم بأنه مبلغ نقدي ينفق من قبل شخصية عامة بهدف تحقيق النفع العام[٢]، ويرى آخرون بأنه كمية من النقود تقررها السلطة التشريعية وينفقها شخص عام أو السلطة التنفيذية بغية توفير السلع والخدمات العامة فضلا عن السعي الى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة[٣]، أو هو مجموعة مصروفات تعمل الحكومة على انفاقها خلال مدة زمنية معينة لإشباع حاجات المجتمع والعمل على تنظيمه[٤].

وعلى اية حال، يعبر الانفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ،وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من الدولة ، ويمكن استخدام الانفاق العام بوصفه احد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ،ويعرف الانفاق العام بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد اشباع حاجة عامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح ان الانفاق العام له ثلاث سمات هي:

أ. الصفة النقدية للأنفاق العام

اي استخدامه مبلغاً من النقود لتأمين احتياجات الدولة من السلع والخدمات بهدف تسيير عمل اداراتها الحكومية .فضلاً عن كونه ثمناً لرؤوس الاموال الانتاجية اللازمة لتنفيذ المشاريع

---

[١] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ٢٠٠٠، ص.٤١

[٢] عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت ١٩٩٢، ص٦٣.

[٣] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

[٤] بتول الجبوري، و دعاء الزاملي، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد ١، المجلد ١٦، ٢٠١٤ ص١٢١.

الاستثمارية، ويؤدي الانفاق العيني الى الاخلال بمبدأ المساواة بين الافراد من أجل الاستفادة من نفقات الدولة وتحمل الاعباء والتكاليف العامة[١].

ب. الصفة العمومية للأنفاق العام

ويدخل في اطاره كل انفاق يقوم به شخص من اشخاص القانون العام سواء الدولة ام احدى هيئاتها العامة، وفي هذا الخصوص يمكن التمييز ما بين نوعين من الانفاق هما الانفاق العام والانفاق الخاص.

ت. تحقيق النفع العام

اي إن الانفاق العام يهدف الى تحقيق منفعة عامة[٢]، وقد يظهر بصور متعددة ومختلفة مثل الاجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية ، واثمان المشتريات الحكومية ،والاعانات ،واقساط وفوائد الدين العام ،وجميع هذه الصور تندرج ضمن الانفاق العام الجاري . فضلا عن الانفاق العام الاستثماري[٣]

وهناك تقسيمات عدة للإنفاق العام ، وسيجري التركيز على اهمها وكما يأتي:

أ. الانفاق التشغيلي او الجاري

ويتضمن ما تقدمه الدول من خدمات الى افراد المجتمع والوسائل المرتبطة بهذه الخدمات، ويشمل المشتريات الحكومية من مستلزمات الإنتاج والسلع التشغيلية والأجور والرواتب والنفقات العسكرية و المساعدات والاعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات والافراد وعادة ما يسمى بالإنفاق التحويلي لتسيير المرافق العامة [٤]

ب.الانفاق الاستثماري

وهو تيار من الإنفاق على السلع والخدمات الرأسمالية الثابتة مثل الآلات والمصانع والطرق والسلع الوسيطة خلال مدة زمنية معينة، ويؤدي إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ومن امثلته ما يصرف لبناء المحطات الكهربائية وبناء المشاريع الإنتاجية. [٥] ويكون تأثيره في تحقيق زيادة في الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي للأفراد كبير، في حين يكون دور الانفاق الاستهلاكي محدوداً في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي [٦]

---

[١] زين العابدين ناصر ، علم المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥ ، جامعة عين الشمس ، ص٤٦

[٢] رفعت المحجوب ، المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٣٥-٣٦-٣٧

[٣] محمد طاقه، وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، ط١،دار المعرفة للنشر،عمان،٢٠٠٧، ص٤٩.

[4] Emad Mohammed, Productive government expenditures and economic growth, Publications, University of Baghdad, 2010, p10.

[٥] سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨، ص٤٨٥.

[٦] داود واخرون، و مصطفى سلمان حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ٢٠٠٢ ، ص١١٨

٢. العوامل المؤثرة في الانفاق العام

تتعدد العوامل المؤثرة في حجم الانفاق العام، ومن اهمها ما يأتي:

1 .دور الدولة

لقد شهد دور الدولة توسعا من الدولة الحارسة التي تنحصر بالدفاع والامن والعدالة، وبعض المرافق العامة الى ما يسمى بالدولة المتدخلة فضلا عن توسع وظائفها واصبحت تشمل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ، وعندما يتوسع دورها ووظائفها التداخلية، فان حجم الانفاق العام سيزداد ويختلف باختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما يختلف باختلاف درجة التطور سواء كانت متقدمة ام نامية، اي ان دور الدولة واتساع وظائفها يزيد من النفقات العامة وتنوعها [١].

2.العوامل الاقتصادية

يتأثر الانفاق العام بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ففي حالة التضخم تلجأ الى تخفيض نفقاتها العامة [٢]، ومن خلال الانفاق العام يتم التأثير على الوضع الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وان دور الانفاق العام يعد فعالا في خلق التوازن الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي[٣].

3 .حجم الايرادات العامة

يقيد الانفاق العام بحجم الايرادات التي تحصل عليها، وبالتالي فان حجم الانفاق العام محدد بالمقدرة المالية القومية[٤]، اذ باستطاعة الدولة زيادة حجم الانفاق العام او تخفيضه ارتباطا بحجم الناتج القومي الصافي، والمقدرة الانتاجية، ودور ونشاط القطاع الخاص والعام ومدى وفرة الموارد الطبيعية مما ينعكس على حجم الانفاق العام[٥].

ثانيا: التفسير النظري للانفاق العام

١. التفسير النظري في ضوء المدرسة الكلاسيكية.

لقد ركزت فلسفة الاقتصاد الكلاسيكي على الحرية الاقتصادية والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بشكل عام واقتصارها من خلال دورها بالدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي وتحقيق العدالة[٦]، واعدت الانفاق العام على غير الواجبات المذكورة تبديدا وضياعاً لجزء من

---

[١] اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بغداد، 2010، ص٥٠.

[٢] محمد سلمان سلامة ،الادارة المالية العامة ،دار المعتز للنشر والتوزيع –عمان ،الطبعة الاولى ،2015، ص٨٦.

[٣] اعاد حمود القيسي ، مصدر سابق، ص 50.

[٤] طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ،مطبع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص89

[٥] اعاد حمود القيسي ، مصدر سابق، ص 50.

[6] Feld stein,Hand book of public Economics Elesevier , ALAN ,J ,Auebach and Martin Feld stein,Hand book of public Economics ,volume1,Elesevier,5edition.2005,p3

الموارد الاقتصادية [١]، وانعكس ذلك على اعطاء دور ضيق للأنفاق العام وكان تبريرهم ينصب على توازن الميزانية العامة، وان وجود الفائض لدى الحكومة يدفعها الى التبذير في استخدام الموارد وبالتالي ان الفكر الكلاسيكي ينتهي الى عدم اعطاء اهمية للسياسة المالية بوصفها اداة مهمة من ادوات السياسة الاقتصادية، [٢]، اذ ان تدخلها في غير المجالات المعهود اليها كالدفاع الخارجي والامن الداخلي والقضاء يعد تبديدا وضياعاً لجزء من الموارد الاقتصادية [٣] لأن ان التوسع في الانفاق يعد خطرا لا يجوز الاقتراب منه [٤] وبالتالي يصبح الانفاق محايدا اي لا يؤثر في الحياة الاقتصادية او في حياة المجتمع بوجه عام اي الذي لا يغير من الدورة الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الافراد ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية [٥]

٢. التفسير النظري في ضوء المدرسة الكينزية

بالنظر لعجز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عن ايجاد حل للازمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ومنها أزمة الكساد العظيم خلال السنوات (١٩٢٩- ١٩٣٣) [٦]، من جهة وعدم تحقيق التوازن في الاقتصاد من جهة اخرى، فأن دور الحكومة لم يعد مقتصرا على الوظائف التقليدية التي جاء بها هذا الفكر وانما امتد ليشمل مجالات اقتصادية مختلفة، فقد ركز الاقتصادي (كينز) على فكرة توازن الموازنة السنوية واعدها محددا رئيسا لسياسة الدولة المالية في التأثير على العجز والفائض في الموازنة[٧].

وان اهم ما جاء في النظرية الكينزية هو ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي باستخدام سياستها المالية متمثلة بالتوسع في الانفاق العام لزيادة الطلب الكلي الفعال [٨] ، وقد اشار كنز في كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود " الى ان التوازن لا يمكنه التحقق

---

[١] عباس كاظم جاسم الدعمي، و زهراء يوسف، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الموصل ، 2010، ص 29 .

[٢] نزار كاظم الخيكاني ، و حيدر يونس الموسوي ،مصدر سابق ، ص 52-55.

[٣] عباس كاظم جاسم الدعمي ، و زهراء يوسف عباس السعدي ، مصدر سابق ، ص 29 .

[٤] نزار كاظم الخيكاني ، و د .حيدر يونس الموسوي ،مصدر سابق ، ص 52-55.

[٥] علي سيف علي المزروعي ، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد الاول ،2012،ص 617.

[٦] طاهر موسى الجنابي، مصدر سابق، ص٢٤ .

[٧] جيمس جوارتيني، و ريتشارد أستروب، مصدر سابق، ص٣١٨ .

[٨] حسين عاشور جبر العتابي ،علي حسين نوري اللامي ، التخطيط وتحليل العلاقة مابين التضخم وعروض النقد دراسة تطبيقية عن العراق للمدة بين 2010-2013،مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 4،العدد 16،ص 275.

تلقائيا دون تدخل الدولة، ولزيادة الطلب الكلي فانه لابد من الزيادة في الانفاق العام سواء الجاري منه ام الاستثماري، او عن طريق تخفيض الضرائب لإيصال الاقتصاد الى التشغيل الكامل[١]،

وقد وضح كينز ان هناك علاقة بين زيادة الانفاق العام ونمو الدخل القومي من خلال الية المضاعف (Multiplier) الذي يوضح اثر الأنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي، من خلال قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ، وان مفهوم *المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند الى الميزة الخاصة للإنفاق العام، والذي يعد الانفاق العام متغيراً خارجياً بسبب النمو في الدخل القومي[٢].

٣. التفسير النظري في ضوء المدرسة النقدية.

على اثر تفسير (ملتون فريدمان) لظاهرة التضخم الركودي وعجز الفكر الكينزي عنها، واعطاء المدرسة النقدية الدور للسياسة النقدية لتكون سياسة فعالة لمعالجة التضخم بسبب قصور السياسة المالية بالنهوض بمستوى النشاط الاقتصادي في الاجل القصير فضلا عن توصلهم الى نتيجة هي ان الزيادة في جانب الطلب الكلي كانت بسبب زيادة العرض النقدي والتي صاحبها ارتفاع معدلات البطالة واسلوب تقييد النفقات الخاصة المتبع من الفكر الكينزي والذي ادى الى مزاحمة القطاع الخاص وخلق ما يسمى باثر المزاحمة و نادى بموجبه النقديون بضرورة تقليص دور السياسة المالية[٣]، أي إن إتباع سياسة مالية بحتة[*] من قبل الحكومة سوف يعمل على مزاحمة القطاع الخاص، ومن ثم يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية لاسيما التوسعية نظراً لان زيادة الانفاق العام غالبا ما يصاحبها الانخفاض في الإنفاق الخاص بالقدر ذاته، وعليه لا

---

[١] مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ،ط1، عمان ،2008 ،ص 151.

* المضاعف: وهو المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الانفاق ،واثر الانفاق القومي عل الاستهلاك، وللمزيد من التوسع انظر في ذلك:

أ. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، ص79

ب.اكتفاء عذاب زغير ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2015-2004) ،2017، ص32 .

[٢] علي نبع صايل ، وعمر ابراهيم عناد ، مسار الانفاق الحكومي وقياس أثر على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) ، جامعة الفلوجة ، المجلد ٩ ، العدد١٨، ٢٠١٧، ص 174.

[٣] نزار كاظم صباح ، اريج عبد الزهرة تايه، تحليل وقياس اثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ (ECM) للمدة (1985-2016) ،مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد٧، العدد 26 ،2018 ، ص 326

*يعنى بالسياسة المالية البحتة بانها التغير في الضرائب أو الإنفاق الحكومي والذي لا يتم تمويله من خلال الاقتراض من البنك المركزي، وهي لا تغير من عرض النقد.

معنى للتوسع في الانفاق العام[١]، وعليه يفضل (النقوديون) وجود قاعدة نقدية تلزم الادارة النقدية نحو زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يكون متناسبا مع معدلات نمو الناتج [٢].

٤. التفسير النظري في ضوء مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

يرى اصحاب هذه المدرسة ان الاهتمام يجب ان ينصب على جانب العرض ، وان مشكلات النظام الرأسمالي تنبع من اختلال قوى العرض وليس الطلب، اي نقص العرض من عوامل الانتاج بسبب التدخل الحكومي[٣].

وجاءت هذه المدرسة لتؤكد على دور السياسة المالية في انعاش جهاز الانتاج بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال، ولذلك جاءت لتؤكد على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الاسعار والاجور لتفعيل الية السوق الحرة[٤] ، اي ان تخفيض معدلات الضرائب يحسن دور القطاع الخاص، وان تأكيد الحوافز يؤدي الى زيادة العمالة والانتاج والانتاجية، [٥].

لقد اشتهرت أفكار هذه المدرسة عندما استطاع انصارها صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي (ريغان) أبان حملته الانتخابية عام (١٩٧٩) وما سبقها من صياغة البرنامج الاقتصادي لرئيسة وزراء انكلترا (تاتشر) آنذاك[٦]، اذ يرى أنصار هذه المدرسة أن العناصر المسببة للاضطراب لاسيما التي تنشأ بين العرض والطلب الكلي هي التي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن ثم تقييد حرية الافراد والمشروعات[٧].

وتؤكد هذه المدرسة على دور السياسة المالية في انعاش جهاز الانتاج الرأسمالي العرض الاجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال، اذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الاسعار والاجور لتفعيل آليه السوق الحرة اداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير التدفقات الدخل والانفاق[٨].

---

[١] أدوين مانسفيلد، ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٨، ص٣٨٩-٣٩٣.

[٢] جيمس جوارتيني، وريتشارد أستروب، مصدر سابق، ص٤٤١.

[٣] أجري خيرة ، اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1986-2017) اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقاد ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرالجزائر،٢٠١٨، ص146.

[٤] عباس كاظم الدعمي، زهراء يوسف عباس السعدي ، مصدر سابق ، ص ، 34.

[٥] نزار كاظم الخيكاني ، و حيدر يونس الموسوي ، مصدر سابق، ص 59-60 .

[٦] رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٩.

[٧] جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، مصدر سابق، ص٤٦٣.

[٨] عباس كاظم الدعمي ، و زهراء يوسف عباس السعدي، مصدر سابق ، ص 34.

وبالتالي دعا أصحابها الى ضرورة تخلي الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق تقليص الانفاق العام وتقوم فلسفتهم ايضاً على الربط بين كل من زيادة الانفاق العام ونمو عرض النقد[١].

٥. **التفسير النظري في ضوء مدرسة التوقعات العقلانية**

انطلقت نظرية التوقعات الرشيدة (Rational Expectation) ورائدها(John Muth) عام 1961، وظهرت في فترة الجدل الحاصل بين الكينزيين والنقوديين حول اي من السياستين النقدية والمالية اكثر فاعلية، وافترضت بان التوقعات لها تأثير مهم في السلوك الاقتصادي للأفراد سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين وان تكون توقعات عقلانية غير متحيزة [٢] ، وان التوقعات تعد مهمة ومؤثره على السلوك الاقتصادي للإنسان سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار أو في المجالات الحكومية النقدية والمالية[٣] ، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الوحدات الاقتصادية عقلانية إزاء السياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من معلومات وما تكسبه من خبرة عن حركة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، ومن ثم ستكون قادرة على التوقع الصحيح لتلك المتغيرات ومن ثم لن يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل[٤].

وتنطلق هذه المدرسة على العكس من النقوديين الذين يرون ان زيادة الانفاق العام في ظل ظروف العجز لتحفيز الطلب الكلي من شأنه ان يزيد اسعار الفائدة ويولد تزاحماً على الاستثمار، وتوصلوا الى ان العجز حتما سيؤدي الى زيادة الضرائب، ولأجل استعداد الافراد والشركات لدفع الضرائب فانهم سيلجأون الى احداث تخفيض ملموس وحقيقي في الاستهلاك مما يضعف من فاعلية اثر الزيادة في الانفاق العام[٥].

---

[١] مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٩٢، ص٣٤٢.

[٢] عبد الوهاب محمد جواد الموسوي ،الليبرالية والازمات –دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع –عمان ،الطبعة الاولى ،2016،ص84.

[٣] أديب قاسم شندي، النقود والبنوك، ط١، دار البيضاء للطباعة والتصميم، بغداد، ٢٠١٠، ص١١١.

[٤] للمزيد من التوسع، انظر في ذلك:

- مصطفى عبد الرؤوف، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٨٧-٨٨.

Tomas J Sargent "eds" Rational Expectations and Econometric practice, Minneapolis University of Minnesota Press, 1981, p189.

[٥] عبد علي كاظم المعموري ،تاريخ الفكر الاقتصادي –من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية ،الجزء الثاني ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية (بغداد)،الطبعة الاولى ،2007،ص150.

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري لعرض النقد

اولا: مفهوم عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

١. مفهوم عرض النقد

يعد النقد أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات، وقد عرفت النقود، بانها أي شيء تفعله النقود وعرفها كينز (Keynes) بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات بوصفه قبولاً عاماً ووسيطاً للمبادلة فضلا عن استخدامها لحفظ للقوة الشرائية [١]، اما عرض النقد فهو يمثل مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلاد خلال مدة زمنية معينة، او مجموع وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي تكون بحوزة الافراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة او مجموعة الوحدات النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة[٢] ويعرفه اخرون بأنه نقود ذات قوة شرائية مباشرة اي القدرة على التحول الى جميع السلع والخدمات المتاحة للتبادل ، كما يعرفها الاقتصاديون بانها أي شيء له قبول عام للدفع من أجل الحصول على السلع أو الخدمات، أولأ جل إعادة دفع الديون، او وسيط للمبادلة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي[٣] وبالإمكان تعريفه من خلال المقاييس الاتية:

أ. الأساس النقدي M0

وهو أصغر مقياس لعرض النقد، ويطلق عليه ب (القاعدة النقدية) أو النقود ذات الطاقة العليا High–power money، أي انه مجموع العملة في التداول مضافا اليها ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وان اي توسع في حجم الاحتياطات النقدية وبالتالي في الودائع الجديدة المخلوقة فان السلطات النقدية تستطيع السيطرة على المعروض النقدي من خلال مراقبتها لهذا الاساس النقدي نظرا ان التحكم به يجعل للسلطة النقدية القدرة على التحكم بالودائع التي تقوم بخلقها المصارف التجارية[٤]

---

[١] أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي، مصدر سابق، ٢٠١٠، ص١٧.

[٢] احمد شهاب، رفاه شهاب الحمداني ،قياس اثر التغير في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005–2015)، مجلة المنصور، جامعة النهرين ،العدد30،2018 ،ص2.

[٣] رفاه عدنان نجم، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (١٩٨٠–٢٠١٧)، مجلد١٦، عدد٤٩، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة صلاح الدين، ٢٠٢٠، ص١٩١.

[٤] عبدالحسين جليل الغالبي، و كاظم سعد الاعرجي ،اساسيات النقود والبنوك ، ط1، 2015، بيروت، ،ص47.

اي انه وحدة قيــاس القيم للنظام النقدي وتتحدد كميــة النقود الأساسية على أساسه في تشكيلة عرض النقد[١]، ويؤثر هذا الأساس إيجاباً على عرض النقد بمعنى علاقته طرديــة مع عرض النقد، ويعد من أهم وظائف البنك المركزي بوصفه المحتكر الوحيد لإصدار العملة ومن خلاله يتم التأثير في عرض النقد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكلما زاد الإصدار النقدي كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم المعروض من النقد[٢]. ويتمثل بالمعادلة الآتية:

MB= C+R

وترمز C إلى النقود المتداولة في خارج الجهاز المصرفي، أما R فترمز إلى الاحتياطات المصرفية الإجمالية[٣]،

ب. عرض النقد بالمعنى الضيق M 1.

هو جميع وسائل الدفع المستخدمة في تسوية المعاملات المالية المختلفة بين الأفراد في مدة زمنية معينة[٤]، ويعبر عنه بالكتلة النقدية، ويدخل فيه النقود المستخدمة جميعها في التداول التي تصدرها المؤسسات المالية التي من شأنها القدرة في خلق النقود [٥]، وبهذا المعنى فانه يشمل العملة المتداولة و الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب العائدة للقطاع الخاص ولدى المصارف التجارية[٦]، وبالإمكان صياغته بالمعادلة الاتية:[٧]

M1 =DD+CR

اذ أن

M1: وتمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

DD: اي الودائع تحت الطلب.

---

[١]احمد حسين علي الهيتي، اقتصاديــات النقود والمصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٥، ص٨٤.

[٢] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ط١، ٢٠١١، ص ٢٨٨.

[٣] عيــاده سعيد حسين، إثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥ جامعة المستنصرية. العدد١٠٤ ، ص ٦٢.

[٤] عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، الجزء الاول، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٠٧ .

[٥] وداد يونس يحيى ،النظرية النقدية (النظريات ،المؤسسات ،السياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل،٢٠٠١، ص٣٩.

[6](William J.Baumol and Alan S.Blinder, Economics, principles and policy, the Dryden press, Harcourt Brace college publisher, New York, 7th Ed, 1998, p678.

[٧] خالد واصف الوزني، و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٨٤.

CR اي النقود المتداولة:

ت. عرض النقد بالمعنى الواسع M2

ويطلق عليه بالسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب او الودائع الجارية مضافا اليه العملة في التداول وكذلك الودائع الآجلة او الودائع الزمنية (أشباه النقود)[*] وغالبا تسمى بالودائع الادخارية في المصارف التجارية، ويمكن صياغته بالمعادلة الآتية[١]:

M2=M1+TD

اذ ان:

M2 : تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع

M1 : تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق

TD : تمثل الودائع الزمنية

ح. عرض النقد بالمعنى الاوسع M3

ويسمى بعرض النقد بمفهوم السيولة ويحدد عرض النقود بموجبه ليشمل (M2) مضافا اليها الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية بما فيها الأوراق المالية العالمية والسندات المتمثلة بالقروض، أي انه يشمل اضافة الى عرض النقد M2 المؤسسات الوسيطة التي هي خارج الجهاز المصرفي ومن ثم لا تستطيع التحكم في عرض النقد[٢]. وقد جاء اضافة هذا المفهوم بسبب التطور الكبير في المجال النقدي والمالي وتطور الاسواق المالية وظهور اخرى وسيطة وابتكارها لأنواع متنوعة من المشتقات المالية التي اخذت طريقها الى ثروات الافراد[٣].

ج. عرض النقد بالمعنى الواسع M4

ويشمل M3 مضافا اليه الودائع الادخارية المودعة لدى دوائر وشهادات الإيداع الادخارية الوطنية ويمكن صياغته بالمعادلة الاتي:

M4 = M3 +TP

اذ ان M3 تعني عرض النقد الاوسع

---

[*] اشباه النقد: وهي الودائع الثابتة+ ودائع التوفير+ الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية.

[1]Michael B. Chatles. "Macroeconomics" second edition, Oxford university press ,Ine: New York ,1998, p12.

[٢] اكرم حداد، مشهور هذلول، مصدر سابق، ص ٩١

[٣] نرمين معروف غفور ، تأثيرات تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991-2013)،مجلة دنانير ، العدد السابع ، ٢٠١٤، ص 4.

TP وتعني الودائع الادخارية المودعة لدى دوائر وشهادات الإيداع الادخارية الوطنية

٢. العوامل المؤثرة في عرض النقد

أ. التغير في نسبـــة الاحتيــاطي القانوني.

وهي النسبة التي تحتفظ بها المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها او لمواجهة السحوبات النقدية وبالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي،[١] وغالبا ما تحتفظ المصارف باحتياطي نقدي قانوني الهدف منه تغطية ودائع الجمهور، فكلما ازدادت نسبة الاحتياطيات على الودائع فانه لا يمكن للجهاز المصرفي دعم كمية الودائع نفسها، وفي هذا الصدد تقوم المصارف بالاقتراض من البنك المركزي لتعويض هذا الانخفاض في احتياطاتها فيزداد عرض النقد، إذ ان تخفيض نسبة الاحتياطيات يعد سياسة توسعية في الائتمان المصرفي ومن ثم زيادة عرض النقد، وبالعكس يعد سياسة انكماشية ومن ثم تخفيض عرض النقد [٢]

٢. تغيرات حجم العملة في التداول.

اي في حالة رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقد بوصفه عملة بدلا من الودائع المصرفية مع بقاء حجم العملة الصادر ثابتة[٣] من جهة ، وفي حالة قيام الحكومة بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي والذي بدوره يقوم بإصدار كميات جديدة من العملة عند عجز الحكومة لتمويل موازناتها العامة من ايراداتها من جهة اخرى، فان العملة المتداولة ستزداد وتنخفض الودائع بدون كمية النقود [٤]

٣. الاحتياطيات الفائضة والوعي الادخاري.

ان رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطيات فائضة، او الطلب عليها تحدد من استخدامها لمنح القروض او خلق نقود ائتمانية، وهذا يؤثر سلباً في عرض النقد.[٥] فكلما كان هناك تقدم في الوعي الادخاري والوعي المصرفي لدى الأفراد فأن الأهمية النسبية للودائع الجارية

---

[١] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية النقدية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص١١.

[٢] محمود يوسف، وآخرون، اقتصاديات، نقود وبنوك ومالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٩٩-٢٩٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

[٤] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديـات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشاره خاصة للعراق، الجزء الاول. ط٢، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦.، ص ٢٠٧.

[٥] المصدر نفسه، ص ٢٠٧

والثابتة من اجمالي مكونات عرض النقود ستزداد، وبالتالي تزداد قدرة المصارف التجارية للتوسع في الائتمان ومن ثم حصول زيادة في عرض النقد.

ثانيا: التفسير النظري لعرض النقد

١. التفسير النظري في ضوء المدرسة الكلاسيكية

ينظر كتاب الكلاسيك الى ان التغير في عرض النقد هو المتغير النقدي الوحيد المؤثر في النشاط الاقتصادي وعلى وجه التحديد على الرقم القياسي للأسعار[١]، وقد بين الاقتصادي (فيشر)، ان اي تغيير في كمية النقود يتناسب عكسيا مع التغيير في قيمة النقود، وان اي زيادة في عرض النقد تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار وبالنسبة نفسها، [٢]،وتشير النظرية الكلاسيكية الى ان تغيرات عرض النقود غير قادرة على احداث تغيرات في المستوى الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة [٣].

وفي هذا الصدد، انتقد كل من مارشال وبيجو صيغة فيشر (Fisher) بحجة انها أعطت وظيفة واحدة للنقود، وأعطوا صورة أخرى لنظرية كمية النقود التي سميت بصيغة الأرصدة النقدية، التي ركزت على الطلب على النقود من خلال طرحها لمفهوم الأرصدة النقدية المحتفظ بها من قبل الجمهور، وأكدوا على وجود نسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد يرغبون بالاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة، وبالتالي أعطت النظرية وظيفة أخرى للنقود بوصفها مخزن للقيمة

وعرفت بالصيغة الكلاسيكية المحدثة، وأبرز من قام بصياغتها كل من (AL Freed Marshal) و (Pego)، وتمكنا من تطوير صياغة جديدة لتفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار وعرفت بالأرصدة النقدية (Balances Cash) وهي تطوير لصيغة فيشر وأضيف إليها (K) [٤]، ومثلت بالصيغة الأتية:

MS=Kpy

اذ ان:

MS تعني عرض النقد.

---

[١] حسين عاشور جبر العتابي ،علي حسين نوري اللامي، التخطيط وتحليل العلاقة مابين التضخم وعروض النقد دراسة تطبيقية عن العراق للمدة مابين (2010-2013)، جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد الرابع، العدد السادس عشر، ص274.

[٢] نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي، مصدر سابق، ص26-27 .

[٣] عباس كاظم جاسم الدعمي، و زهراء يوسف، مصدر سابق، ص 15.

[٤] سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، ، مكتبة النهضة، الكويت، ١٩٨٦، ص١٢٥.

y تعني الإنتاج القومي النقدي من السلع والخدمات، أو الدخل النقدي.

Py تمثل قيمه الانتاج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية، أو الدخل النقدي(الاسمي).

K تعني النسبة من الدخل النقدي(PY) التي يرغب المجتمع في الإحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

٢. التفسير النظري في ضوء المدرسة الكينزية

جاءت هذه المدرسة بوصفها ردَ فعل لازمة عام ١٩٢٩ و حيادية النقود الذي افترضته المدرسة الكلاسيكية، وفي هذا المجال يرى (كينز) بأن عرض النقد يتكون من النقود الورقية التي يقوم البنك المركزي بإصدارها، فضلاً عن النقود المساعدة سواء الورقية أم المعدنية ونقود الودائع بوصفها النسبة الأكبر في حجم الكتلة النقدية المتداولة، وهي متغير خارجي يجري تحديدها من خلال السلطة النقدية، وتكون النقود مستقلة بوصفها متغيرا مستقلا عن سعر الفائدة، وبالتالي فإن عرض النقد غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة [١]. يرى الكينزيون في عرض النقد بأنه يتكون من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب فضلا عن الودائع الزمنية، [٢]

وذكر كينز أَنَّ للطلب على النقود ثلاثة بواعث تتمثل بالطلب على النقود بدافع المعاملات(Transaction Demand for Money) اي الطلب على النقود لأغراض الانفاق على السلع والخدمات والإحتياجات اليومية ، والطلب على النقود بدافع الإحتياط Precautionary Demand for Money اي ان الناس يحتفظون بقدر من النقود وذلك لمواجهة الأحداث الطارئة، والطلب على النقود بدافع المضاربة(Speculation Demand for Money)[٣]، وأما فيما يتعلق بسعر الفائدة، فقد عده كينز ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقد والطلب عليه، وهنا يتحدد التوازن في النقد[٤].

٣. التفسير النظري في ضوء مدرسة الكينزيين الجدد

يعتقد الكينزيون الجدد أن النقود هي أداة تقلل من حالة عدم التأكد وتعد حلقة وصل بين الحاضر والمستقبل ، فضلا عن ان الائتمان واي تغير في التفضيل النقدي يؤدي دورا مهما في

---

[١] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، ١٩٨٥، بيروت، ص٣٠٤.

[٢] رمزي زكي، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٧.

[٣] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني ، بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢، ص٥١٦.

[٤] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، ط١، الاسكندرية 2010، ص١١٠.

الاقتصاد الوطني، وينظرون كذلك إلى عرض النقد بانه متغير داخلي له تأثير مباشر في الاقتصاد وبالتالي يعطون أهمية اكبر لحجم الائتمان المصرفي، على الرغم من معارضة بعض الكينزيين مسالة نمو عرض النقود بمعدل ثابت، وهذا يعني انهم يرون وجود آثار للسياسة النقدية سواء كانت متوقعة ام غير متوقعة. [١].

٤. التفسير النظري في ضوء النظرية النقدية

بعد ظهور التضخم الركودي(Stagflation) شهدت بعض الاقتصاديات الرأسمالية ارتفاعاً متزامناً في الأسعار والبطالة، وعجزت السياسات النقدية، بزيادة عرض النقد، في التأثير في سعر الفائدة ومن ثمّ جمود الاستثمار والمضاعف.

فجاءت مدرسة شيكاغو(Chicago School) لتوضح ان المعروض من النقود على أنَّه المحدد الرئيس للدخل القومي، أي إنَّ المؤشر الذي يرتبط بشكل وثيق مع الدخل القومي، وتؤكد على العلاقة الإحصائية التي بينهما[٢].

وقد أعاد (فريدمان) بوصفه أحد منظري مدرسة شيكاغو تفسير صيغة فيشر للنظرية الكمية، ويرى انصارها أن النقود ما هي إلا سلعة رأسمالية لا يمكن استهلاكها بشكل مباشر وإنما عن طريق السيولة التي تقدمها[٣]

ونظراً للجدل حول مفاهيم عرض النقد دفع الأمر بميلتون فريدمان إلى القبول بالمعنى الواسع لعرض النقد (M2)، وعده بالمحدد الرئيس لمستوى الناتج والعمالة في المدة قصيرة الأجل والمستوى العام للأسعار في المدة طويلة الأجل[٤] ، فضلا عن نمو كمية النقود بمعدل نمو ثابت ويعادل معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذا المعدل الثابت لنمو عرض النقد يقلل من حالة عدم التأكد والخطر والحد من التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل، وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقد سوف تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، فضلا عن مطالبتهم بأن يكون نمو كمية النقود بمعدلات تتناسب والزيادة في حجم الإنتاج وعدد السكان[٥]، ومن وجهة نظر هذه المدرسة ايضا،

---

[١] المصدر نفسه، ص ٨٩.

[٢] Murray N. Rothbard, Austrian Definitions of the Supply of Money, From New Directions in Austrian Economics, edited with introduction by Louis M. Spadaro. Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeel 1978, p143.

[٣] توماس ماير، وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢. ص٤٤.

[٤] مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة مصدر سابق، ١٩٩٢، ص٢٣٠ .

[٥] رمزي زكي، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٧.

ان زيادة العرض منها زيادة عبر عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية يؤدي الى ارتفاع اسعار الاوراق المالية وانخفاض العائد، الامر الذي يغير معه ترتيب محفظة الاوراق المالية لدى الافراد حملة الاصول مما يدفعهم نحو شراء اوراق مالية مربحة ، وبالنتيجة سيقود هذا الشراء الى تزايد اسعار السندات وانخفاض العائد عليها ، واشار فريدمان الى ان الزيادة في عرض النقود ستؤدي الى زيادة مهمة في الطلب الكلي ففي الامد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والاسعار معا، وفي حين ان الزيادة في المعروض النقدي ستؤدي بشكل رئيس الى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الامد الطويل [١].

٥. التفسير النظري في ضوء مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

ظهرت هذه المدرسة في نهاية سبعينات القرن الماضي، وكان من أنصارها (لافر، روبرتسون، تيور، جيلدر، انسكي) اذ بينوا أن السياسات الاقتصادية المتبعة التي كانت لغرض التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ولكنها أصبحت غير فاعلة سواء من ناحية زيادة الطلب الكلي أم من ناحية الإجراءات النقدية المتشددة[٢]

وأكدت على أهمية التركيز على سياسة النقود الرخيصة، أي ضرورة توفير الائتمان بكلف منخفضة وذلك لزيادة الاستثمار والمشاريع الإنتاجية، واكدت على ضرورة عدم إتباع سياسة نقدية متشددة بكونها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج بل تنعكس بزيادة عرض النقد على المستوى العام للأسعار[٣].

وبموجب هذه النظرية إن التزام البنك المركزي بزيادة عرض النقد بمعدل نمو ثابت وبطيء يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض سعر الصرف وبالتالي تخفيض التضخم والحد من عجز الموازنة العامة للدولة [٤] ، ويتفق أنصار هذه المدرسة مع ما جاءت به المدرسة النقدية في أن التضخم يحدث نتيجة الزيادة والافراط في عرض النقود، ويؤكدون على أن نمو عرض النقد يؤدي الى هبوط قيمة النقود [٥]. وعليه فإنه في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها فإن الأفراد يلجؤون غالباً للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم. وان ادراك الجمهور وتوقعهم ان

---

[١] عباس كاظم جاسم الدعمي، و زهراء يوسف، مصدر سابق، ص 22-24.

[٢] حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات و البحوث، ط١، كربلاء، ٢٠١٦، ص٧٠.

[3] For More Information See: Norman B. Ture, Supply-Side Analysis and Public Policy , by The Institute for Research on the Economics of Taxation Washington, D.C, Copyright February 1982, p10-22.

[٤] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٣٠.

[٥] جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين أحمد، سجل العرب للنشر، القاهرة. ١٩٨٢، ص ٢٦٧

الحكومة ستسعى الى زيادة عرض النقد بنسبة معينة سيجعلهم القيام بالتوازن بين سلوكهم والزيادة التي المتوقعة في عرض النقد ومن ثم المستوى العام للاسعار [١]

٦. التفسير النظري في ضوء مدرسة التوقعات الرشيدة (العقلانية)

ويؤمن اصحاب هذه النظرية يؤمنون بمرونة الاسعار والاجور ، ولغرض معالجة الكساد لابد من سلوك طريق زيادة عرض النقد وذلك عن طريق السياسة المالية التوسعية [٢] ،وطبقا لهذه النظرية ان السياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي او استقرار الناتج اذا ما بقيت الاجور والاسعار مرنة،[٣]

---

[١] اكرم حداد، و مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مصدر سابق، ٢٠١٠، ص١١٧.

[٢] بشار سعدي عبد اسود، و جواد كاظم البكري ،العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) باستخدام سببية جرانجر ، جامعة بابل ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،المجلد 9،العدد4،2017،ص130.

[٣] نزار كاظم الخيكاني ، مصدر سابق ،ص29

المبحث الثالث

الإطار النظري للعلاقة بين الدين العام و (الانفاق العام ،عرض النقد)

تسهم السياسة الانفاقية ضمن اطار السياسة المالية بدور رئيس من خلال ما تتركه من آثار في المتغيرات النقدية المختلفة والتي تنشأ نتيجة التغيرات في الانفاق العام من جهة، ومن خلال التغيرات في رصيد الموازنة العامة من جهة اخرى، وتؤدي تلك التغيرات في الغالب إلى إحداث تغيرات في العرض النقدي، وتعتمد درجة التغيير بدورها على وسائل تمويل النشاط الاقتصادي العام، فعندما يكون التمويل عن طريق الضرائب فان تأثير الانفاق على الدخل سيكون ضعيفا ولا يتعدى تأثير جانب العرض، اما إذا كانت وسيلة التمويل تجري عن طريق أسلوب التمويل بالعجز في الموازنة العامة فإن ذلك سيؤدي الى تغيير في كل من الطلب الكلي والدخل، ويكون التأثير اكبر إذا كان مصحوبا بالتغيير في عرض النقد[١]، ولما كانت مسالة تخفيض أو زيادة الانفاق العام ترتبط بالمشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد فإنه لابد من اعتماد سياسة إنفاقية توسعية أو انكماشية[٢]، ولأجل توضيح ذلك لابد من التعرض إلى أساليب التمويل الموضحة في المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: العلاقة النظرية بين الدين العام والانفاق العام.

أدى تصاعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة حجم الانفاق العام، وهو امر نتج عنه اتساع عجز الموازنة العامة نظرا لعدم قدرة الإيرادات العامة على مجابهة السياسات التوسعية في الانفاق العام لمواجهة الطلب الكلي الفعال، ولسد هذا العجز في الموازنة تلجأ الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة بديلة أو مكملة، وغالباً ما تلجأ إلى تمويل العجز عن طريق الدين العام .[٣] وإن استمرار العجز الممول بالاقتراض قد يؤدي إلى حدوث تراكم في الدين العام وبالتالي زيادة عبء الدين، وإذا لم تزاد الموارد المالية السيادية للدولة بشكل يتناسب مع نمو الدين العام ، فسيترتب على ذلك ارهاقاً شديداً لماليه الحكومة ودخول الاقتصاد في دائرة

---

[١] باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر نقدية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٦، ص٤٨٠

[٢] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٩١.

[٣] مباركي شناز، و بوشة محمد، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين العام الداخلي في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، مجلد ١١، العدد٢، ٢٠٢١ ، ص٥٠٥

مفرغة ، فالعجز المالي العام يتطلب اصدار المزيد من السندات للوفاء بمتطلبات الدين العام (سداد اقساطه وفوائده) [١]

ومن اجل ان تقوم الدولة بوظائفها المالية والتي تهدف الى اشباع الحاجات العامة للمجتمع، لابد من توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها والمتمثلة بالإيرادات العامة، وعليه فان أي تغيير في الانفاق العام لابد من أن يقابله تغيير مماثل في الايراد العام وبنفس الاتجاه ، ولزيادة الإنفاق العام يجب أن يتم ذلك على اساس تقدير الإيرادات العامة والدين العام واحد من ادوات سياسة المالية والتي تلجأ اليها الحكومة لتغطية انفاقها العام ، وبعبارة اخرى عند انخفاض حجم الضرائب والرسوم والايرادات الاخرى في تغطية حجم النفقات العامة فالدين العام وعلى شكل اوراق مالية حكومية او قروض مباشرة خارجية وداخلية يزيد من تمويل الايرادات وزيادة الانفاق العام وبالتالي تكون هناك زيادة في عرض النقد.

ويزداد الدين العام مادام هناك عجز في الموازنة العامة ولهذا يجب على الحكومة اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى الحد من العجز المالي وتمكن الحكومة من الايفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، اذ ان اتساع مهام الدولة وتعدد وظائفها نجمت عنه زيادة في حجم الأنفاق العام المحلي بنسب اكبر من الايرادات المتحصلة مما ادى الى ظهور مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة الامر الذي استوجب التمويل وذلك من خلال الاقتراض من اجل سد ذلك العجز في الموازنة العامة، ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن اختيار وسيلة من وسائل التمويل لها علاقة بحجم الموازنة العامة ويمول هذا العجز من مصادر داخلية ممثلة بالاقتراض من القطاع المصرفي والبنك المركزي وبقية المؤسسات المالية او من مصادر التمويل الخارجية ، من المعلوم أن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض يؤدي الى زيادة الدين.

المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الدين العام وعرض النقد.

ترتبط علاقة الدين العام بعرض النقد بالآلية يتم اتباعها في تمويل عجز الموازنة العامة او من خلال مجموعة من اساليب التمويل سواء الداخلية منها ام الخارجية، وكما يأتي:

أولا: العلاقة في ضوء اسلوب الاقتراض من البنك المركزي.

ويسمى هذا النوع بالاقتراض التضخمي، وهو اقتراض الحكومة من البنك المركزي مباشرة لتغطية العجز الصافي وتتمثل المخاطرة في أنه يؤدي إلى زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ويتوقف تحديد حجم الدين العام على وضع تعريف محدد لهذا الدين إذ يقصر بعضهم الدين العام على الدين العام الحكومي وهو الرصيد المتراكم لاقتراض الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية ومن خلال إصدار الأوراق المالية والأذون وعلى مديونية الهيآت

[١] مقداد غضبان لطيف، نمط الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد. ٢٠١٧، ص٣٧

الاقتصادية العامة إلا أن هذا التعريف لا يعبر عن الموقف المالي العام الصحيح إذ يجب أن يؤخذ في الاعتبار صافي مديونية بنك الاستثمار القومي[١].

عندما تتجه الحكومة لتمويل الانفاق العام جراء العجز في الموازنة بالاقتراض من البنك المركزي فانه يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية الفائضة جراء زيادة الإنفاق العام نتيجة الاقتراض وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي الزيادة في السيولة اللازمة، فضلا عما يؤديه ذلك الى تشجيع الاستثمار، فعندما تنفق الحكومة مبلغ القرض تزداد ودائع الجمهور والاحتياطات النقدية و بمعدل غالبا ما يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد[٢] ، ولذلك يعبر عن الاقتراض من البنك المركزي بأنه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة (Highly inflationary way) [٣] .

وإذا ما أنفقت الحكومة هذه الأموال فإنها ستؤدي حتماً الى زيادة دخول الأفراد ومن ثم زيادة حجم الودائع لدى المصارف التجارية، وهذا ما يزيد من قدرتها على الإقراض ومنح الائتمان المصرفي قياسا بالمدة التي تسبق هذا الانفاق الممول من البنك المركزي، وعليه فإن توسع المصارف في منح الائتمان سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقد وسيولة الاقتصاد وذلك من خلال عمل مضاعف الائتمان، ومع ذلك فان الحكومة ترى في هذه الوسيلة بأنها تمنحها القدرة على زيادة الانفاق العام دون زيادة الضرائب، وان الفوائد التي تدفعها تعود اليها في صورة ارباح من البنك المركزي، وعلى العكس من الأشكال الأخرى من الاقتراض الذي تؤدي في الغالب الى تعاظم اعباء الدين العام وخدمته[٤]، وهذا الاقتراض يعتمد على شكل العلاقة القانونية بين كل من الحكومة والبنك المركزي فضلاً عن مدى تمتع البنك بالاستقلالية عن الحكومة أو عدمه.

ثانيا: العلاقة في ضوء الاقتراض من المصارف التجارية.

يعد الاقتراض من المصارف التجارية مورداً آخر في تمويل العجز العام، إذ أن الدول التي تأخذ بمبدأ استقلالية البنوك المركزية يصبح من الصعب على حكوماتها الحصول على الاقتراض من البنك المركزي لموانع قانونية، وعليه تصبح المصارف التجارية البديل المناسب للتوسع بالاقتراض اذ تتوقف الآثار التي يتركها هذا الأسلوب من التمويل علـى مدى توافر الاحتياطات النقدية الفائضة لتلك المصارف، ويرتبط نوع العلاقة بشرط رصيد الاحتياطيات فائضا كان ام

---

[١] شيرين جمال الدين هيكل، الدين العام المحلى ومؤشر الاقتدار المالي العام ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٤

[٢] ادوارد ويسز، الاسباب الداخلية والخارجية لازمة الديون في امريكا اللاتينية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٢، العدد (١)، مـارس، ١٩٨٥، ص ٢٤-٢٦.

[٣] غازي النقاش، المـالية العـامة – تحليل اسس الاقتصاديات المـالية، ، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠١، ص٢٩٣.

[٤] ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، ط١، عمان، ٢٠١٢، ص ٤٦٦.

عجزا، فاذا لم يكن لدى المصارف فائض زائد فانه يمكن لها اقراض الحكومة من خلال الحد من منح الائتمان للقطاع الخاص ، وهذا سيؤدي الى ضغوط آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ، إذ أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلى وذلك اذا كان لدى المصارف فائض من الاحتياطيات ، او قيام البنك المركزي من خلال عملياته النقدية بتوفير احتياطيات زائدة واضافية وهذا سيؤثر على القطاعات الاخرى ، وفي هذه الحالة سوف يكون هنالك أثر توسعي على الطلب الكلي وعلى المخزون النقدي من خلال الائتمان المقدم للحكومة، وعليه هناك حالتان محتملتان لقيام الحكومة بالاقتراض من المصارف التجارية يتوقفان على مقدرة الجهاز المصرفي ومدى ما متوفر لديه من احتياطيات نقدية فائضة [١]، وهما:

١. عندما تكون فيها المصارف في حالة فائض، وهنا تستطيع تمويل العجز في الموازنة دون التأثير على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فيزداد نتيجة لذلك عرض النقد.

٢. عندما تتمكن المصارف التجارية من شراء السندات العامة وضمها الى محفظة الاوراق المالية دون التأثير على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وبالتالي توسيع قاعدتها النقدية ويسمح بزياده عرض النقد، اما اذا كان العكس من ذلك ولجوء المصارف التجارية الى الاقتراض من صافي الموجودات المالية فانه سيحد من قدره المشروعات في منح الائتمان وبالتالي لن يحدث تغيير ملموس في عرض النقد[٢]، وانه سيؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة وظهور حالة المزاحمة مع القطاع الخاص، او انخفاض الحافز للاقتراض مما يقود الى انخفاض الانفاق الخاص الاستثماري والاستهلاكي[٣].

ثالثا: العلاقة في ضوء اسلوب الاصدار النقدي الجديد.

في حالة عجز المصادر السابقة عن تغطية النفقات العامة تضطر الدولة لإصدار نقود جديدة لتمويل الموازنة أو تحريك النشاطات الانتاجية ، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للإيرادات العامة ، وأن هذه الآلية لا يمكن وصفها بالمورد المستقر للإيرادات العامة ، وذلك لما تسببه من نتائج سلبية و لابد من أن يكون الإصدار بالحدود المعقولة ، ويطلق على هذا الأسلوب بالتمويل التضخمي لأنه يؤدي إلى حدوث تضخم لأن الموارد الطبيعية محدودة عادة ، فزيادة

---

[١] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الاول، الجامعة المستنصرية بغداد، ١٩٨٦، ص٤٠٦-٤٠٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٤٠٦-٤٠٧.

[٣] للمزيد من التوسع، انظر في ذلك:

- باري سيجل، مصدر سابق، ص٤٤٩.
- ج. اكلي، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٠، ص٥٣٥.

التداول في كمية النقود يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات العرض المحدود فتحدث فجوة بين الطلب والعرض فترتفع الاسعار وتتسارع معدلات التضخم [١]

ان تمويل العجز بهذا الأسلوب سيؤدي الى زياده الكتلة النقدية نظراً لان الأوراق النقدية الجديدة المتداولة ستكون جزءاً من عرض النقد، ويسمى مثل هذا الإجراء بنقدنة العجز في الموازنة[٢]، فعندما تقترض الحكومة من البنك المركزي يقوم الاخير بإصدار النقود القانونية وعندها سيحقن الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة عرض النقد بشكل مباشر، إذ إن تسرب جزء من الدخول الناتجة عن الانفاق بصورة ودائع مصرفية يمهد لزيادة عرض النقد من خلال عمل مضاعف الائتمان وسيزيد من الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية نظراً لإيداع الأفراد لجزء من دخولهم النقدية لدى هذه المصارف الأمر الذي يؤدي الى توسيع القاعدة المصرفية للائتمان ومن ثم زيادة عرض النقد، اذ ان الزيادة في المعروض من النقد نتيجة تمويل العجز يؤدي في الغالب الى زيادة الاموال النقدية لدى المصارف بدلا من الاحتفاظ بها خارج تلك المصارف مما يزيد من حجم الودائع المصرفية ثم ارتفاع قدرة المصارف في منح المزيد من الائتمان، وعليه يزداد عرض النقد بواسطة عمل مضاعف الائتمان المصرفي. [٣]

إلا إن الإصدار النقدي المتتالي لتمويل عجز الموازنة ومع اتساع فجوة الطلب المحلي فانه يسهم بارتفاع مستوى الأسعار من خلال الأثر التوسعي المباشر لعجز الموازنة العامة على الطلب الكلي، لاسيما عندما يكون الاقتصاد عند حالة التوظيف الكامل، و تجاوز معدل نمو كمية النقود معدل نمو الناتج الحقيقي[٤].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم وجود فرق جوهري سواء في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز عن طريق الاقتراض من قبل البنك المركزي أو في حالة قيامها بتمويله عن طريق أسلوب الإصدار النقدي الجديد، اذ ان كلا الاسلوبين يؤديان إلى زيادة عرض النقود وحجم السيولة المحلية (لدى المصارف والأفراد)[٥].

---

[١] سندس حميد موسى ، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجة ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٢١، ٢٠١٧ ، ص ٩٢٨

[٢] احمد الاشقر الاقتصاد الكلي الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٣٤٦.

[٣] ناظم الشمري، مصدر سابق، ص٤٤٨-٤٥٠.

[٤] Prakash Loungani and Phillips Swagel, Sources of Inflation in Developing Countries op.cit.p.12.

[5] Peter Bofinger,Monetary policy: Goals, Institutions and Instruments, oxford University Press, The United Kingdom, 2001, P370.

رابعا: العلاقة في ضوء الاقتراض من الافراد والمؤسسات المالية.

أي الاقتراض من الأفراد أم المؤسسات المالية غير المصرفية، ويجري بقيام الحكومة ببيع السندات الحكومية أو حوالات الخزينة إلى الأفراد سواء في الأمد الطويل أو الأمد المتوسط[١]، وهذا النوع من الاقتراض لا يتسبب بزيادة في عرض النقد نظراً لان الوحدات الاقتصادية غير المصرفية ليست لها القدرة على خلق النقود وان زيادة مقتنياتها من السندات الحكومية لا تنطوي على خلق نقود جديدة، وطالما تقل ودائع الإفراد والمؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية لدى المصارف التجارية تزداد في الوقت نفسه الودائع المصرفية الجارية للحكومة بالمقدار نفسه[٢]،

ويتمثل بالاقتراض الحكومي من الأفراد والمؤسسات المالية ، وذلك من خلال اصدار السندات العامة وطرحها للاكتتاب بها من قبل القطاع غير المصرفي ، ولا يترتب على هذا التمويل أي تغيرات في عرض النقد ، وذلك لأن الودائع الجارية للإفراد ستنخفض ، وتزداد بالمقدار نفسه الودائع الجارية للحكومة ، ويؤدي هذا النوع من الاقتراض الى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقراض من قبل القطاع الحكومي ، ومن ثم انخفاض حجم الأموال المتاحة للإقراض لتمويل القطاع الخاص في الحصول على الأموال التمويل الاستثمار والاستهلاك ، وعلى ذلك فان الأثر الصافي العجز الموازنة يمكن توسعيه حتى اذا تم تمويله من خلال الاقتراض من الجمهور، وتكون هناك زيادة في مجموع الانفاق والدخل في الاقتصاد بسبب أن الأموال تحول من اولئك الذين يشترون السندات الى الجمهور الذين يستلمون الصكوك ، ومن المتوقع أن حاملي الصكوك لديهم استعداد أكبر وأعلى لأنفاق الدخل اكثر من المستثمرين بالسندات الذي لديهم ميل حدي أعلى للادخار لأي دخل جديد يستلم ، فإذا كان الاقتصاد قريباً من الاستخدام الكامل فان معدل التضخم سوف يزداد ، لأن مبيعات وزارة المالية سوف تفرض ضغوطا على سعر الفائدة [٣]

ومن الجدير بالذكر إن أسلوب الاقتراض من الجمهور يسهم بارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص (Crowding) ويتسبب في خفض الادخارات في سوق الأموال المعدة للإقراض لتمويل الانفاق الخاص ومن ثم عدم الإسهام في زيادة القاعدة النقدية [٤] أو الحد من الأثر التوسعي لعجز الموازنة، ويعتقد بعضهم ان هذا الأسلوب من التمويل عبر إصدار السندات

---

[١] ردوري لحسن ولقيطلي الاخضر، اساسيات المالية العامة دار حميثرا للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٤.

[٢] رفاه الشهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، ط١، داروائل للنشر، عمان ٢٠١٤، صفحة ٢٤٦.

[٣] سالم عبد الحسين سالم عجز الموازنة العامة وسياسات معالجته مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٦٨ . ٢٠١٢، ص ٣٠٨

[٤] عوض فاضل اسماعيل، عجز الموازنة العامة وظاهرة التزاحم المالي، مجلة كلية صدام للحقوق، مجلد ٥ العدد ٧، بغداد، اذار ٢٠٠١، ص ٢٦.

الحكومية وبيعها إلى الأفراد سيدفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم على شكل نقود وإذا ما بقي عرض النقد دون تغيير فان الأفراد سيخفضون من مشترياتهم وبالتالي انخفاض عرض النقد[١].

وعليه يمكن القول، إن الآثار النقدية المترتبة على هذا الأسلوب تختلف باختلاف العوامل المتداخلة فيها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة التكهن في حجم تلك الآثار وبالتالي ستكون اقل من تأثير أسلوب الاقتراض من البنك المركزي.

خامسا: العلاقة في ضوء اسلوب الاقتراض الخارجي.

وتلجأ إليه الحكومة بالاقتراض من المصارف التجارية الأجنبية لسد جانب من العجز في الموازنة[٢]، وذلك بغية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الانفاق العام، ويأتي من مصادر أجنبية مختلفة سواءً من حكومات الدول الأجنبية، أم من مؤسسات التمويل الدولية، أم من مؤسسات التمويل الأجنبية الخاصة، أم من الأفراد غير المقيمين، فضلاً عن طريق اللجوء إلى السوق المالية الدولية عبر بيع السندات الحكومية، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالصفة التفضيلية نظراً لمنحه بمعدلات فائدة تنافسية واقل مما هي سائدة في الأسواق المحلية وغالبا ما يجري بمدة سداد طويلة نسبياً[٣].

وتتضح آثار هذا الأسلوب من التمويل على عرض النقد من خلال استخدام الحكومة لحصيلة القرض الخارجي لتمويل الانفاق العام، لاسيما عندما تلجأ السلطات النقدية إلى تنقيد حصيلة القرض، أي إصدار ما يقابلها من نقد محلي فيزداد الأساس النقدي ومن ثم عرض النقد بالمعنى الواسع، وتكون آثاره في هذه الحالة كما هي في حالة الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي، أما إذا استخدمت حصيلة هذا القرض لتغطية نفقات محولة إلى الخارج فأنها سوف لا تمارس أي تأثير مباشر على الطلب المحلي أو عرض النقد[٤].

سادسا: العلاقة في ضوء اسلوب التمويل الناشئ عن فائض الصادرات.

لما كانت البلدان النامية تتسم اقتصاداتها بانخفاض حصيلتها الضريبية وتعتمد على موارد أخرى المسماة بالريع الاقتصادي لاسيما البلدان المصدرة للنفط، زيادة الانفاق العام لديها نتيجة

---

[١] انظر في ذلك:
- ج اكلي، مصدر سابق، ص٥٣٦.
- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص ٥٤٢.

[٢] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام دراسة لظاهره عجز الموازنة واثاره الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢، بيروت، ٢٠٠١، ١٣٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٣٣.

[٤] عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص ٥٠١

الفائض الناجم عن زيادة صادراتها الريعية، فان ذلك سيؤدي الى زيادة الأساس النقدي بسبب تنقيد العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي، وبالتالي الإسهام بزيادة عرض النقد لاسيما تمتع جهازها الإنتاجي بانخفاض مرونته، وتتوقف الآثار النقدية جراء ذلك على الكيفية من استخدامه لدى حكومات تلك البلدان، ومن خلال ما يأتي:

١. في حالة إيداع الفائض من الإيرادات العامة جراء الصادرات الريعية في حساب الحكومة لدى البنك المركزي أو بمثابة احتياطي لدى وزارة المالية أو كاستخدام لتسوية الديون العامة من البنك فانه سيعمل على تخفيض عرض النقد أمام الأفراد نظراً لتقليص حجم الاحتياطيات المعدة للإقراض لدى المصارف التجارية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح وارتفاع تكاليفه[١].

٢. وقد ترى الحكومة انه من الأفضل إيداع الفائض من الصادرات في المصارف التجارية الأمر الذي يقود إلى زيادة مقدرة تلك المصارف على التوسع في الائتمان المصرفي باشتراط عدم تدخل البنك المركزي في ذلك، أما في حالة تدخل البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي المفروض على المصارف التجارية وزيادة نسبته فان ذلك سيعمل على تخفيض في حجم الاحتياطيات المعدة للإقراض والتأثير على حجم الائتمان الممنوح وتخفيضه بالمقدار نفسه [٢].

٣. أما في حالة استخدام الحكومة لذلك الفائض لإطفاء مديونيتها اتجاه المصارف التجارية عبر بيعها للسندات الحكومية الموجودة في تلك المصارف فانه سيؤدي الى زيادة احتياطيات المصارف التجارية المعدة للإقراض، ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان المصرفي [٣].

و يستنتج من ذلك كله، انه ومن خلال معرفة نوع الدين ومصدره، ومدى استخدام الدولة لأموال الدين، فان تأثير الدين العام في عرض النقد يعتمد على نوع مصدر الدين، فاذا كان داخليا، فانه سيكون محدود الاثر على النقود، أما في حال كان مصدر الدين الداخلي من المصارف التجارية، فانه يؤدي إلى تقليص السيولة المالية المتوفرة في القطاع المالي، وفي حالة اذا كان مصدر الدين الداخلي من خارج الجهاز المصرفي فانه قد يؤدي الى انخفاض عرض النقد ومزاحمة القطاع الخاص، ولكن عندما يكون مصدر الدين خارجيا، فان التأثير سيكون إيجابيا نحو زيادة عرض النقود ثم يدفع مستوى الأسعار للارتفاع.

---

[١] ناظم الشمري، مصدر سابق، ص ٤٦٨- ٤٦٩.

[٢] عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص ٥٦٠.

[٣] ناظم الشمري، مصدر سابق، ص ٤٦٨- ٤٦٩.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تحليل متغيرات الدين العام وكل من عرض النقد والانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

تمهيد :

تعد قضية الدين العام في العراق واحدة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، خلال المدة (٢٠٠٤ –٢٠٢٠) ، وهي مدة غير مستقرة فيما يتعلق بنمو ذلك الدين التي انعكست اثارها في تراكمه والتأثير على كل من عرض النقد والانفاق العام ، ولهذا جاء هذا الفصل متضمنا تحليل اتجاهات الدين العام سواء الداخلي منه ام الخارجي ومدى ارتباطها بالتغيرات في كل من عرض النقد والانفاق العام في ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال المباحث الاتية :

المبحث الاول : تحليل تطور الدين العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

المبحث الثاني : تحليل تطور عرض النقد ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

المبحث الثالث : تحليل تطور الانفاق العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

المبحث الاول

تحليل تطور الدين العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المطلب الاول: تحليل تطور اجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولا: تحليل اتجاهات الدين العام وهيكله.

تعد قضية الدين العام في العراق واحدة من اهم القضايا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لاسيما خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مما كان لها الاثر السلبي على الحياة الاقتصادية ، ومن ثم لجوء الحكومات المتعاقبة الى اتباع سياسات وبرامج غير متناسقة[١]

اذ يلحظ من خلال بيانات الجدول (١) ان حجم الدين العام الاجمالي انخفض من حوالي ١٣٣٩٥٨ مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٥٦٦٥٠ مليار دينار عام ٢٠٠٩ محققا معدلات نمو سلبية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) بلغ في نهايتها عام ٢٠٠٩ نحو (-١٤,١%) بسبب تحسن مستوى النشاط الاقتصادي لاسيما بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية واستئناف تصدير النفط الخام الى العالم [٢]

اما في عام ٢٠١٠ فقد ازداد حجم الدين العام ليحقق معدل نمو سنوي بلغ نحو ٣٤% في العام المذكور ، ومن ثم بالانخفاض ليبلغ نحو (٩,٥ - %) في عام ٢٠١١ معاوداً بالارتفاع في عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو (٧,٥%) وبالانخفاض في عام ٢٠١٣ ليحقق معدل نمو سلبياً بلغ نحو (١,٥-%) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الايرادات النفطية على اثر ارتفاع اسعار النفط الخام في العام المذكور الذي وصل الى اكثر من (١٠٠) دولار للبرميل الواحد.

---

[١] أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣ العدد ٣، ٢٠٢١، ص٧١

[٢] سلام حسن العابدي ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٥، ص٨٠

جدول (١)

اجمالي الدين العام ونموه في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار: نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام	النمو السنوي %	الدين العام الخارجي	الاسهام النسبي %	الدين العام الداخلي	الاسهام النسبي %
2004	133958		127896	95.5	6062	4.5
2005	122620	-8.5	116026	94.6	6594	5.4
2006	95824	-21.9	90179	94.1	5645	5.9
2007	68794	-28.2	63600	92.4	5194	7.6
2008	65927	-4.2	61471	93.2	4456	6.8
2009	56650	-14.1	48216	85.1	8434	14.9
2010	75906	34	66725	87.9	9181	12.1
2011	68708	-9.5	61261	89.2	7447	10.8
2012	73838	7.5	67290	91.1	6548	8.9
2013	72724	-1.5	68468	94.1	4256	5.9
2014	77649	6.8	68129	87.7	9520	12.3
2015	100734	29.7	68591	68.1	32143	31.9
2016	118767	17.9	71405	60.1	47362	39.9
2017	125811	5.9	78132	62.1	47679	37.9
2018	121173	-3.7	79350	65.5	41823	34.5
2019	116822	-3.6	78490	67.2	38332	32.8
2020	94322	-19.3	30075	31.9	64247	68.1
المتوسط		-0.8		80		20.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

٢. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي

3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

- تم تحويل البيانات الى العملة المحلية وفق اسعار الصرف الرسمية

ويستنتج من ذلك ان المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤) تعد مدة غير مستقرة فيما يتعلق بنمو حجم واتجاهات الدين العام في العراق انعكست اثارها على تراكم حجم الدين الذي ازداد خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧) وبمعدلات نمو ايجابية ، ويمكن ايعازه الى تراجع اسعار النفط العالمية من جهة ، وزيادة الانفاق العسكري جراء الحرب على تنظيم داعش الارهابي، ولكن بعد انخفاض حجم الانفاق العام العسكري وتحسن اسعار النفط الخام عالمياً في عام ٢٠٢٠ انخفض حجم اجمالي الدين العام ليصل نموه الى نحو (١٩,٣-%) في العام المذكور ، وكان حجم الدين الخارجي يشكل النسبة الاكبر طيلة المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) التي تراوحت بين (٦٧,٢%) عام ٢٠١٩ ونحو (٩٥,٥%) عام ٢٠٠٤ ، وتراجعها في عام ٢٠٢٠ لتصبح نحو ٣١,٩%، نظرا لالتزام العراق بدفع المستحقات بشكل سنوي.

ثانيا: تحليل بعض مؤشرات اجمالي الدين العام

لبيان مدى قدرة الدولة والحكم على ادارة الدين العام وسدادة وتقييم اداء الدين للتعرف على درجة خطورته لابد من اعتماد مجموعة من المؤشرات ، ومن اهمها ما يأتي:

١. تحليل مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

تعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرا مهما لقياس درجة المديونية ، ويقيس مستوى الدين الى النشاط الاقتصادي[١]، فضلا عن كونه معيارا مهما لقياس مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها ، وتكون نسبة هذا المؤشر في حدود الامان اذا لم تتجاوز (٦٠%)، فكلما ارتفعت مثل هذه النسبة فان ذلك يعني قيام الدولة بتحويل جزء لا يستهان به من ناتجها المحلي الإجمالي الى البلدان الدائنة[٢]، وبالتالي فإنها تخلق مشاكل اقتصادية وتشير الى الانذار المبكر بوجود ازمات محتملة، وبناء" على ذلك يلحظ من خلال الجدول (٢) ان هذه النسبة قد اخذت بالانخفاض التدريجي من (٢٥١,٦%) عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٤٢%) عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من لانخفاض في نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي الا أنه وفقا لهذا المؤشر خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) يتبين لنا أن الدين العام العراقي قد تجاوز الحدود الآمنة للدين بشكل كبير ومن ثم فانه يشكل خطورة على الاقتصاد العراقي ، بينما شكلت نسب منخفضة أي اقل من(٦٠%) خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٥)، اذ تراوحت بين (٢٦,٦%) في عام ٢٠١٣ و(٥١,٧)% في عام ٢٠١٥، وبالتالي فإنها تعد داخل الحدود الآمنة للدين العام

---

[١] سلام حسن العابدي ، مصدر سابق ، ٢٠١٥، ص٥.

[٢] عماد محمد علي العاني، ونسرين حسن جوحي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، ص٢٦٤، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد٩٨، مجلد٢٣، ٢٠١٩، ص٢٦٧

مما يشير الى ان هناك قدرة للاقتصاد العراقي على تسديد ديونه خلال المدة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٥) وهذا بدوره يعد مؤشرا ايجابيا ودلالة على قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بديونه وانه يسير بالاتجاه الصحيح ، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض حجم المديونية وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية لاسيما بعد عام ٢٠١١ ، فضلا عن التزام العراق بتسديد ما بذمته من ديون بعد الاتفاق مع الدول الدائنة [١]، الا انها عاودت بالارتفاع في عام ٢٠١٦ لتصبح نحو (٦٠,٣%) وبفارق نحو (٨,٦%) نقطة مئوية عما هو عليه الحال في عام ٢٠١٥ ثم بالانخفاض المستمر حتى نهاية مدة البحث في عام ٢٠٢٠ لتبلغ نحو (٤٢,٩%) وبمتوسط للمدة كلها نحو(٦٦,٤%) ، ويعزى السبب في ارتفاع النسبة عام ٢٠١٦ الى تراجع اسعار النفط بعد عام ٢٠١٤ من جهة ، وما شهده العراق من زيادة في حجم الانفاق على العمليات العسكرية ضد تنظيم العمليات الارهابية [١]. الامر الذي يستنتج منه وبشكل عام ان النسب جاءت متوافقة مع معايير مؤسسة صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين اذ يشير الصندوق الى أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين (٢٥% – ٣٠%) ،

[١] علي احمد الدليمي، باسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٢ العدد٢٨ ،٢٠٢٠ ، ص٨٨

جدول (٢)

بعض مؤشرات الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)مليار دينار: نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام	GDPبالاسعار الجارية	الايرادات العامة	الصادرات مليار دينار	الدين العام/ GDP %	الدين العام/ الايرادات %	الدين العام/ الصادرات %
2004	133958	53235	32983	29957	251.6	406.1	447.2
2005	122620	73534	40503	34811	166.8	302.7	352.2
2006	95824	95588	49056	44786	100.2	195.3	214
2007	68794	111456	54600	48494	61.7	126	141.9
2008	65927	157026	80252	76025	42	82.1	86.7
2009	56650	130643	55209	46133	43.4	102.6	122.8
2010	75906	162065	69521	60564	46.8	109.2	125.3
2011	68708	217327	99999	93227	31.6	68.7	73.7
2012	73838	254226	119466	109848	29	61.8	67.2
2013	72724	273588	113768	105624	26.6	63.9	68.9
2014	77649	266333	105386	99541	29.2	73.7	78
2015	100734	194681	66471	59860	51.7	151.5	168.3
2016	118767	196924	54409	48814	60.3	218.3	243.3
2017	125811	221666	77336	68150	56.8	162.7	184.6
2018	121173	268919	106570	100896	45.1	113.7	120.1
2019	116822	276158	107567	96433	42.3	108.6	121.1
2020	94322	219769	63200	55331	42.9	149.2	170.5
المتوسط					**66.4**	**146.8**	**163.9**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة .

٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

٣. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي

4. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

---

(١) عمار عبد الهادي شلال، مصدر سابق ، ص١٩.

أما الرابطة الدولية لتخفيف الدين فتشير الى ان النسبة تتراوح ما بين(٢٠% إلى ٢٥%) ، الا انه وبعد عام ٢٠١٤ ونتيجة لقرض العراق نتيجة سيطرة داعش على بعض المحافظات العراقية وانخفاض اسعار النفط ومن ثم الحاجة الى الاقتراض لتمويل العمليات الحربية من جهة وتوفير رواتب الموظفين من جهة اخرى اخذ الدين العام بالزيادة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

٢. تحليل مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الصادرات

ويهتم هذا المؤشر بمدى امكانية وقدرة الحكومة في تسديدها للديون الخارجية التي بذمتها من خلال ما يتم استقطاعه من صادراتها، مما ينعكس على النشاط الاقتصادي، ويتم التعرف على هذا المؤشر من خلال نسبة الدين العام الخارجي منه والداخلي الى حجم الصادرات، ومن خلاله يمكن التعرف على قدرة البلد على توفير العملات الصعبة[١]، ففي العراق يتضح ومن خلال الجدول السابق (٢) ان الدين العام الى الصادرات يرتبط بحجم الصادرات وبحجم اجمالي الدين العام، فبعد ان بلغت نسبته(٤٤٧,٢%) عام ٢٠٠٤ انخفضت الى (٨٦,٧%) عام ٢٠٠٨ معاودا بعد ذلك الارتفاع ثم بالتقلب وصولا الى(١٢٠,١%) في نهاية المدة عام ٢٠١٨، وبالتالي ارتفاع النسب بشكل عام ،الامر الذي يستنتج منه ان امكانية الحكومة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المديونية بالاستناد الى حجم الصادرات تؤثر في سير عملية التنمية الاقتصادية نحو السلب تارة والايجاب تارة اخرى فانخفاض حجم الصادرات لاسيما السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٠) ادت الى ارتفاع المؤشر وبالتالي عدم قدرة البلد في الحصول على العملات الصعبة بسبب تقلبات اسعار وتصدير النفط الخام، وان امكانية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها لم تعد مستقرة اذا ما اخذنا بالاعتبار السنوات (٢٠١٤-٢٠٢٠) التي امتازت بالارتفاع في نسب المؤشر، نظرا لان ارتفاعها انما يدل على ذهاب حصيلة الصادرات الى ما يسمى بتمديد الدين وعدم كفاية السيولة من النقد الأجنبي لتمويل حجم الاستيرادات[٢]

---

[١] ميثم العيبي اسماعيل، و احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد٢٥، العدد١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٦٩.

[٢] للمزيد من التوسع انظر في ذلك:

أ. كامل كاظم شبر، ارجوحة التنمية في العراق، ط١، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٠٨.

ب. عماد محمد علي العاني، ونسرين حسن جوحي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، ص٢٦٤، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد٩٨، مجلد٢٣، ٢٠١٩، ص ٢٦٨.

٣. تحليل مؤشر نسبة نمو الدين العام الى نمو الناتج المحلي الاجمالي.

استنادا الى هذا المؤشر من خلال نسبة معدل نمو اجمالي الدين العام إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فانه يقيس مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي، ويظهر من خلاله بيان قدرة الحكومة على السداد، فضلا عن قياس استدامة الدين العام، ولدى معاينة البيانات الواردة في الجدول (٣) يتضح منه وعلى الرغم من تفوق متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لمدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بحدود (١١,٢%) ومقارنة مع متوسط نمو الدين العام الاجمالي للمدة كلها ايضا البالغ نحو (-٠,٨%) فان هناك بعض التقلبات الشديدة في نسب المؤشر لاسيما انها كانت بين السلب والايجاب على طوال مدة البحث باستثناء عام ٢٠١٢ والمدة (٢٠١٤-٢٠١٧) بسبب النمو السلبي لإجمالي الدين العام، ويستنتج منه، حالة عدم الاستقرار في هذا المجال نظرا لارتباطه بالظروف الاقتصادية المتمثلة بالتغيرات في اسعار النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (٣)

مؤشر نسبة نمو الدين العام الى نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام	النمو السنوي %	بالأسعار الجارية GDP	النمو السنوي %	نمو الدين العام / نموGDP %
2004	133958		53235		
2005	122620	-8.5	73534	38.1	-22.3
2006	95824	-21.9	95588	30	-73.0
2007	68794	-28.2	111456	16.6	-169.9
2008	65927	-4.2	157026	40.9	-10.3
2009	56650	-14.1	130643	-16.8	83.9
2010	75906	34	162065	24.1	141.1
2011	68708	-9.5	217327	34.1	-27.9
2012	73838	7.5	254226	17	44.1
2013	72724	-1.5	273588	7.6	-19.7
2014	77649	6.8	266333	-2.7	-251.9
2015	100734	29.7	194681	-26.9	-110.4
2016	118767	17.9	196924	1.2	1491.7
2017	125811	5.9	221666	12.6	46.8
2018	121173	-3.7	268919	21.3	-17.4
2019	116822	-3.6	276158	2.7	-133.3
2020	94322	-19.3	219769	-20.4	94.6
المتوسط		-0.8		11.2	66.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الجدول (٢)

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولا: تحليل اتجاهات الدين الداخلي ومكوناته

يعكس ارتفاع حجم الدين العام الداخلي مدى الخطورة المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المختلفة في امكانية الحصول على الاموال اللازمة لتمويل الانفاق العام لاسيما الدول التي لم تتمكن من استغلال وتعبئة مدخراتها المحلية ، والعراق واحد من البلدان التي تعتمد على جزء من الدين العام الداخلي لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة ، اذ يتضح من خلال الجدول (٤) ان هناك تقلباً واضحاً في حجم الدين العام الداخلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، فقد ازداد اجمالي الدين العام الداخلي من ٦٠٦٢ مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٦٤٢٤٧ مليار دينار في عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو ٢٨,٨% للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بسبب زيادة الانفاق العام ولاسيما الجاري منه والذي يتمثل برواتب الموظفين وأجور العاملين ، فبعد أن سجل نموه السنوي نحو ٨,٨% عام ٢٠٠٥ انخفض الى (-١٤,٤%) في عام ٢٠٠٦ و(٨-%) عام ٢٠٠٧ ثم (١٤,٢-%) عام ٢٠٠٨ وبالارتفاع الى ٨٩,٣% عام ٢٠٠٩، وكان سبب التراجع حتى عام ٢٠٠٨ يعود الى تحسن ايرادات النفط ومن ثم تحسن رصيد الموازنة العامة ، أما زيادته في عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠ فأنه يعزى الى تراجع اسعار النفط على أثر الازمة المالية العالمية وتراجع حجم العوائد النفطية ، ونظراً لمعاودة أسعار النفط الى الارتفاع في عام ٢٠١٣ وتحقيق فائض في الموازنة وتحقيق نوع من الاستقرار الامني انخفض نمو الدين الداخلي بمعدل نمو سلبي بلغ نحو (٣٥-%) في عام ٢٠١٣ .

جدول (٤)

اجمالي الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام الداخلي	النمو السنوي %	دين على المالية	الاسهام النسبي %	حوالات الخزينة	الاسهام النسبي %	السندات	الاسهام النسبي %	قروض	الاسهام النسبي %
2004	6062		5137	85	925	15	0	0	0	0
2005	6594	8.8	5394	82	1200	18	0	0	0	0
2006	5645	-14.4	5394	96	252	4	0	0	0	0
2007	5194	-8	4675	90	519	10	0	0	0	0
2008	4456	-14.2	3956	89	500	11	0	0	0	0
2009	8434	89.3	3956	47	4479	53	0	0	0	0
2010	9181	8.9	3956	43	5225	57	0	0	0	0
2011	7447	-18.9	3556	48	3891	52	0	0	0	0
2012	6548	-12.1	3156	48	3392	52	0	0	0	0
2013	4256	-35	2756	65	1500	35	0	0	0	0
2014	9520	123.7	2456	26	7065	74	0	0	0	0
2015	32143	237.6	2356	7	19312	60	15	0	10461	33
2016	47362	47.3	2356	5	32764	69	1697	4	10546	22
2017	47679	0.7	2156	5	32295	68	2682	6	10546	22
2018	41823	-12.3	1956	5	28413	68	1953	5	9501	23
2019	38332	-8.3	1756	5	26003	68	1921	5	8652	23
2020	64247	67.6	1556	2	46106	72	1917	3	14669	23
المتوسط		28.8		44		46		1		9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ من جهة ، وسيطرة العمليات الارهابية على مناطق واسعة من العراق ومن

ثم تطور العمليات العسكرية وزيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى ، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام ٢٠١٧ ومن ثم توجه الحكومة العراقية نحو اصدار حوالات الخزينة لتمويل المشاريع الكهربائية من جهة والتوجه نحو زيادة الانفاق العسكري الامر الذي أدى الى التوجه نحو التوسع بإصدار الحوالات ودخول المصارف التجارية لشرائها وهذا مما ادى الى زيادة حجم الدين الداخلي عام ٢٠١٧ الا انه انخفض في عام ٢٠١٨ ، ومن ثم في عام ٢٠١٩ ليصل الى (٣٨٣٣٢) مليار دينار وبنمو سلبي بلغ نحو (-٨,٣%) للعام المذكور نفسه ثم بالعودة الى الارتفاع ليبلغ نحو ٦٤٢٤٧ مليار دينار عام ٢٠٢٠

أما ما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) فأنها كانت من المصادر المتمثلة بالاقتراض من الجمهور اي من القطاع غير المصرفي بواسطة بيع سندات الدين العام الى الجمهور والاقتراض من المصارف التجارية عن طريق شرائها سندات الدين العام فضلاً عن الاقتراض من البنك المركزي سواء بطريقة السحب على المكشوف (الاسلوب المباشر) ام عن طريق بيع السندات (الاسلوب غير المباشر)[١]

واستناداً الى ذلك ، فأنه يتضح من بيانات الجدول (٥) ان حوالات الخزينة المكونة من الحوالات المخصومة من البنك المركزي وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية أسهمت بمتوسط نسبة بلغت ٤٦% للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، اذ تستحوذ المصارف التجارية على نسبة اسهام بلغت في متوسط المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) على ١٠٠% وانخفضت هذه النسبة باستمرار ما بعد عام ٢٠١٤ لتصل الى ١٢,٣ % عام ٢٠٢٠ بسبب اصدار حوالات الخزينة لدى البنك المركزي في عام ٢٠١٥ واسهامها بنسبة ٣٢,٢ % وازدادت لتصل الى نحو (٨٧,٧ %) عام ٢٠٢٠ ، وهو امر اسهم بزيادة أجمالي حوالات الخزينة من (٩٢٥) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٤٦١٠٦ مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبالتالي ارتفاع نسبة اسهامها الكلية من (١٥%) عام ٢٠٠٤ الى ٧٢% عام ٢٠٢٠.

وقد ازداد دور الحوالات المخصومة من البنك المركزي في بداية عام ٢٠١٥ لغرض تمويل العجز المخطط في الموازنة العامة بالنظر لانخفاض نسبة اسهام الادوات الاخرى في تمويل العجز المذكور، فضلاً عن عدم الاعلان عن بيانات تلك الحوالات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

وفي هذا الصدد، ومما تجدر الاشارة اليه، ان حوالات الخزينة هي أحدى ادوات الاقتراض القصيرة الأجل، ووسيلة لتمويل العجز المالي المؤقت، فضلا عن كونها اداة استثمارية من جانب

---

[١] ضياء حسين سعود، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠١٨ ، ص٣٥

المشترين لها، وتصدر من قبل الحكومة[1]، ان حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبيراً في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي، اي ان نسبة الاعتماد في تمويل الدّين الحكومي الداخلي في العراق يكون من خلال ارتفاع اجمالي اصدار حوالات الخزينة المركزية التي بحوزة البنك المركزي.

[1] سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق"، ط١، النجف الاشرف، مطبعة القضاء، ١٩٧٧، ص٢٦٨

جدول (٥)

حوالات الخزينة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الحوالات المخصومة من البنك المركزي	الاسهام النسبي %	حوالات الخزينة لدى المصارف	الاسهام النسبي %	اجمالي حوالات الخزينة	النمو السنوي %
2004	-	-	925	100.0	925	
2005	-	-	1200	100.0	1200	29.7
2006	-	-	252	100.0	252	-79
2007	-	-	519	100.0	519	106
2008	-	-	500	100.0	500	-3.7
2009	-	-	4479	100.0	4479	795.8
2010	-	-	5225	100.0	5225	16.7
2011	-	-	3891	100.0	3891	-25.5
2012	-	-	3392	100.0	3392	-12.8
2013	-	-	1500	100.0	1500	-55.8
2014	-	-	7065	100.0	7065	371
2015	6226	32.2	13086	67.8	19312	173.3
2016	16226	49.5	16538	50.5	32764	69.7
2017	16225	50.2	16070	49.8	32295	-1.4
2018	14925	52.5	13488	47.5	28413	-12
2019	14125	54.3	11878	45.7	26003	-8.5
2020	40452	87.7	5654	12.3	46106	77.3
المتوسط		54.4		80.8		90

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وبالعودة الى بيانات الجدول (٤) يتضح ان الدين على وزارة المالية احتل المرتبة الثانية بعد حوالات الخزينة ، اذ اسهم في متوسط مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بنمو سنوي بلغ نحو (٤٤%)، وكانت قد اسهمت بنسبة (٨٥%) في بداية المدة (٢٠٠٤) وانخفضت في عام ٢٠٠٥ ثم بالزيادة والانخفاض لتصل الى نسبة اسهام بلغت نحو(٢%) في عام ٢٠٢٠ ، ويعزى ذلك التقلب ومن ثم الانخفاض الى التغيرات الحاصلة في اسهام الادوات الاخرى، اذ ان اسهام بقية الادوات كانت القروض قد تسيدت على المرتبة الثالثة لتبلغ في متوسط مدة البحث كلها على نسبة اسهام بلغت نحو(٩%)، وكانت المرتبة الرابعة والاخيرة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو(١%) لمتوسط مدة البحث نفسها، وبالإمكان تفسير انخفاض اثر السندات في اجمالي الدين العام الداخلي الى اسباب عدة من اهمها الزيادة المستمرة في ايرادات النفط الخام لاسيما بعد عام ٢٠٠٤ وصولاً الى عام ٢٠١٠ ، الا انه بسبب العجز في الموازنة العامة في عام ٢٠١٤ نتيجة تراجع اسعار النفط وعدم الاستقرار الامني من جهة وحاجة الدولة لتسديد مستحقات المقاولين والمزارعين لاسيما في عام ٢٠١٥ من جهة اخرى، والتي على اساسها اضطرت الحكومة الى اصدار السندات للقيام بعملية التسديد عن طريق اصدار السندات ، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية بوصفها مصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام ٢٠١٤ بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي، وكان إسهام السندات متواضعا خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) .[١] وبعبارة اخرى ان تفاقم عجز الموازنة المخطط كان سبباً رئيساً لظهور تلك السندات وتناميها مما انعكس في توسيع مصادر الدين العام الداخلي[٢] .

ثانيا: تحليل مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق

١. مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي

اي ان الدين العام الداخلي هو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويحصل نتيجة القصور في الايرادات العامة اتجاه الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، وان الاساس الذي تعتمد عليه الدولة في تسديد اقساط وفوائد الدين العام هو الناتج المحلي الاجمالي، وكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فأن ذلك يدل على زيادة قدرة الدولة على سداد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه، مما يعمل على زيادة قدرات البلد الانتاجية واستدامة الدين العام دون الحاجة الى اعادة جدولة

---

[١] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠٠٦، ص٧٣.

[٢] محمود محمد داغر ، و آخرون، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢٥، العدد ١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٠٦.

ديونها او التوقف عن تسديدها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان لا تزيد نسبة الدين العام الداخلي على(60%)من الناتج المحلي الاجمالي[1].

ويحدث العكس في حال انخفاض الناتج المحلي الاجمالي

ان الدين العام الداخلي في العراق يتكون من الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي ومن السندات وحوالات الخزينة المركزية وغالباً ما يتم تمويله من السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ، ليتم تداوله من قبل المصارف التجارية وكذلك من قبل المؤسسات المالية الأخرى . ويقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية ، فكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت قدرة الدولة على سداد الدين مع فوائده، وللتعرف على حدود الامان.

[1] عماد محمد العاني، "السياسة المالية والتدخل الحكومي" ، مكتب العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨ ، ص٧٠.

جدول (٦)

بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الدين العام الداخلي	النمو السنوي %	GDP بالاسعار الجارية	النمو السنوي %	الايرادات العامة	الصادرات مليار دينار	الدين الداخلي/ GDP%	الدين الداخلي/ الايرادات العامة%	الدين الداخلي/ الصادرات%
2004	6062		53235		32983	29957	11.4	18.4	20.2
2005	6594	8.8	73534	38.1	40503	34811	9.0	16.3	18.9
2006	5645	-14.4	95588	30.0	49056	44786	5.9	11.5	12.6
2007	5194	-8	111456	16.6	54600	48494	4.7	9.5	10.7
2008	4456	-14.2	157026	40.9	80252	76025	2.8	5.6	5.9
2009	8434	89.3	130643	-16.8	55209	46133	6.5	15.3	18.3
2010	9181	8.9	162065	24.1	69521	60564	5.7	13.2	15.2
2011	7447	-18.9	217327	34.1	99999	93227	3.4	7.4	8.0
2012	6548	-12.1	254226	17.0	119466	109848	2.6	5.5	6.0
2013	4256	-35	273588	7.6	113768	105624	1.6	3.7	4.0
2014	9520	123.7	266333	-2.7	105386	99541	3.6	9.0	9.6
2015	32143	237.6	194681	-26.9	66471	59860	16.5	48.4	53.7
2016	47362	47.3	196924	1.2	54409	48814	24.1	87.0	97.0
2017	47679	0.7	221666	12.6	77336	68150	21.5	61.7	70.0
2018	41823	-12.3	268919	21.3	106570	100896	15.6	39.2	41.5
2019	38332	-8.3	276158	2.7	107567	96433	13.9	35.6	39.7
2020	64247	67.6	219769	-20.4	63200	55331	29.2	101.7	116.1
المتوسط		28.8		11.2			10.5	28.8	32.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وبموجب هذا المؤشر ومن خلال الجدول (٦) يلحظ أن هذه النسبة قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٥ لتبلغ حوالي ٩% مقارنة ب (١١,٤%) في عام ٢٠٠٤ واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٣ اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٦% وهي أدنى مستوى وصلت اليها النسبة بموجب هذا المؤشر، ويعزى ذلك بشكل رئيس الى الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الايرادات المالية للدولة وبالتالي يشير الى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة، الا أن هذه النسبة عاودت إلى الارتفاع مرة اخرى وهي ضمن الحدود الآمنة للدين العام الداخلي اذ ارتفعت لتصل الى حوالي ٢٩,٢% عام ٢٠٢٠ بسبب الانخفاض في حجم الايرادات النفطية واطفاء قيمة السندات الحكومية والحوالات التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٣[١]

٢. تحليل مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الصادرات

من خلال الجدول (٦) السابق، يتضح ان هذا المؤشر هو الاخر قد شهد هو الاخر تقلبات واضحة نظرا للتغيرات في حجم الصادرات بسبب تقلبات اسعار النفط العالمية ، فبعد ان بلغت نسبة المؤشر نحو ٢٠,٢% عام ٢٠٠٤ ازدادت لتصل الى ١٨,٩% عام ٢٠٠٥ ثم بالانخفاض وصولا الى ٥,٩% عام ٢٠٠٨ ثم بالتقلب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى لتصل الى ١١٦,١% عام ٢٠٢٠ ولمتوسط مدة البحث حققت نسبة مقدارها نحو ٣٢,٢% ، ويعزى سبب ارتفاعها في عام ٢٠٢٠ نظرا لارتفاع حجم الدين الداخلي وتحقيقه معدل نمو سنوي بلغ نحو ٦٧,٦% .

[١] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠١٦، ص٢١

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الدين العام الخارجي ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولا: تحليل اتجاهات الدين الخارجي

يمثل الدين العام الخارجي عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي، نتيجة تراكم الفوائد عليه من جراء استمرار الجهات المقرضة باحتساب الفوائد، بسبب ما فرضه مجلس الامن الدولي من عقوبات اقتصادية على العراق والتي أستمرت ما يقارب 13 عاماً، وعلى هذا الاساس وتحت تأثير تطبيق العقوبات الدولية اضطرت الحكومة الى عدم تسديد الديون الخارجية وما يترتب عليها من فوائد، مما ادى الى تراكم هذه الديون وزيادة الاعباء المالية لخدمتها واستمر هذا الحال حتى احتلال العراق في عام 2003 وقد نتج عن هذه الديون والتعويضات اموال قدرت ب (300$) مليار دولار، اذ يتم استقطاع بنسبة 30% عن طريق العائدات النفطية لغرض تسديد المستحقات الخارجية التي بذمة العراق بموجب القرار (678) الصادر من مجلس الامن الدولي، وقد انخفضت هذه النسبة الى 5% بعد 2003/4/9.[١] اذ يلحظ من خلال الجدول (٧) أن حجم الدين العام الخارجي العراقي قد شهد تراجعا خلال مدة البحث ، فقد انخفض حجم الدين العام الخارجي من ١٢٧٨٩٦ مليار دينار عام ٢٠٠٤ ليبلغ حوالي ٩٠١٧٩ مليار دينار عام ٢٠٠٦ واستمر هذا التراجع في حجم الدين العام الخارجي ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠١٤ ليبلغ حجم الدين الخارجي نحو ٦٨١٢٩ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (-٠,٥%) .

[١] احمد ابريهي العلي ،اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١، ص٣٩

جدول (٧)

حجم ونمو الدين العام الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الدين العام الخارجي	الاسهام النسبي %	النمو السنوي %
2004	127896	95.5	
2005	116026	94.6	-9.3
2006	90179	94.1	-22.3
2007	63600	92.4	-29.5
2008	61471	93.2	-3.3
2009	48216	85.1	-21.6
2010	66725	87.9	38.4
2011	61261	89.2	-8.2
2012	67290	91.1	9.8
2013	68468	94.1	1.8
2014	68129	87.7	-0.5
2015	68591	68.1	0.7
2016	71405	60.1	4.1
2017	78132	62.1	9.4
2018	79350	65.5	1.6
2019	78490	67.2	-1.1
2020	30075	31.9	-61.7
المتوسط		80	-5.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي.

٢. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي

3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ويعزى ذلك الى اعادة جدولة ديون العراق بعد عام ٢٠٠٤ وتخفيض حجم الديون المتراكمة والاعفاءات والسماحات التي حصل عليها العراق ضمن اعادة الجدولة من قبل نادي باريس اذ وصلت بعض الاعفاءات الى ما نسبته (١٠٠%) فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار النفط لاسيما بعد عام ٢٠١١ الامر الذي ادى الى زيادة الايرادات المالية للحكومة العراقية [١]

ومن ثم عاود بالارتفاع ليبلغ نحو ٦٨٥٩١ مليار دينار عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠,٧%، واستمر حجم الدين بالارتفاع ليبلغ نحو (٧١٤٠٥، و ٧٨١٣٢) لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي لكل منها، نظرا لتزايد العجز المالي على اثر التراجع الكبير في اسعار النفط والحاجة الى تمويل الانفاق العسكري مما دعا الحكومة العراقية الى الاقتراض من المؤسسات الدولية .

ثانيا: تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي

١. مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي :

لقد شكل الدين العام الخارجي عبئا" كبيرا" على الاقتصاد العراقي نتيجة لكبر حجمه وتراكم الفوائد المترتبة عليه نتيجة ظروف العقوبات الاقتصادية وانقطاع صادرات النفط العراقي الى الاسواق العالمية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2004. [٢] والجدول (٨) يبين بعض مؤشرات الدين العام الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

٢- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الايرادات العامة :

ويقيس نسبة الدين العام الخارجي الى الايرادات العامة للتعرف على قدرة الحكومة على استداد ديونها ، إذ أن ارتفاع المؤشر تشير الى ضعف قدرة الدولة في تسديد الدين العام ومن ثم زيادة المدة الزمنية لا ستداد الديون العامة المتراكمة وبالعكس ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة الآتية:

مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الايرادات العامة= اجمالي الدين العام الخارجي/ اجمالي الايرادات العامة × ١٠٠

---

[١] علي احمد الدليمي، باسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٢ العدد٢٨ ، ٢٠٢٠ ، ص٨٤

[٢] اكرام عبد العزيز ال عقيل، خضير عباس النداوي، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد المجلد العاشر، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠٠٤ ، ص٦.

جدول (٨)

مؤشرات الدين العام الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الدين العام الخارجي	النمو السنوي %	GDP بالاسعار الجارية	الايرادات العامة	الصادرات مليار دينار	الدين الخارجي/ GDP%	الدين الخارجي/ الايرادات العامة %	الدين الخارجي/ الصادرات%
2004	127896		53235	32983	29957	240.2	387.8	426.9
2005	116026	-9.3	73534	40503	34811	157.8	286.5	333.3
2006	90179	-22.3	95588	49056	44786	94.3	183.8	201.4
2007	63600	-29.5	111456	54600	48494	57.1	116.5	131.2
2008	61471	-3.3	157026	80252	76025	39.1	76.6	80.9
2009	48216	-21.6	130643	55209	46133	36.9	87.3	104.5
2010	66725	38.4	162065	69521	60564	41.2	96.0	110.2
2011	61261	-8.2	217327	99999	93227	28.2	61.3	65.7
2012	67290	9.8	254226	119466	109848	26.5	56.3	61.3
2013	68468	1.8	273588	113768	105624	25.0	60.2	64.8
2014	68129	-0.5	266333	105386	99541	25.6	64.6	68.4
2015	68591	0.7	194681	66471	59860	35.2	103.2	114.6
2016	71405	4.1	196924	54409	48814	36.3	131.2	146.3
2017	78132	9.4	221666	77336	68150	35.2	101.0	114.6
2018	79350	1.6	268919	106570	100896	29.5	74.5	78.6
2019	78490	-1.1	276158	107567	96433	28.4	73.0	81.4
2020	30075	-61.7	219769	63200	55331	13.7	47.6	54.4
المتوسط		-5.7				55.9	118.1	131.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. الجدول (٢)
٢. الجدول (٣)

٣. مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات

ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة البلد على تسديد ما بذمته من ديون خارجية من خلال ما يتم استقطاعه من حجم الصادرات اذ أن العراق يعد من احد الدول التي تعاني عبئاً كبيراً في مديونيتها وذلك من خلال ما يستقطع من صادرات العراق النفطية وبنسبة كبيرة من أجل سداد الديون والفوائد المترتبة عليه الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي، ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال الجدول (٨) الذي بين لنا حجم ما يتم استقطاعه من ايرادات الصادرات نسبة الى الدين العام الخارجي اذ من المعروف ان اغلب صادرات العراق هي صادرات النفطية وقد استحوذت على الجزء الأكبر من اجمالي الصادرات ، إذ أن القروض تكون ضمن فقرة تحليل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (٢٤٠,٢%) عام ٢٠٠٤ انخفضت بشكل تدريجي خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت نحو ٣٦,٩% عام ٢٠٠٩، ويلحظ ان هذه النسبة هي ضمن الحدود الآمنة والتي قدرها البنك والمؤسسات الدولي (١٣٥%) مما يعني المقدار الكبير من العملة الأجنبية التي تستقطع من اجمالي الصادرات لها القدرة على سداد الديون الخارجية على الرغم من تلك الحدود خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) بسبب الاحداث السياسية وتغير النظام السياسي[١]ويرجع السبب في انخفاض النسب وفق المؤشر المذكور بعد عام ٢٠٠٧ الى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق، وبعد ارتفاع وتيرة حجم الصادرات بعد عام ٢٠١٠ فان المؤشر اخذ يميل الى الانخفاض وصولا الى تحقيق ما نسبته ٥٤,٤% عام ٢٠٢٠ بعد ان حقق نسبة ٤٢٦,٩ في بداية مدة البحث عام ٢٠٠٤ نظرا للتغيرات الايجابية في عام ٢٠١٨ لتبلغ نحو ١٠٠٨٩٦ مليار دينار بعد وصلت الى ٤٨٨١٤ مليار دينار في عام ٢٠١٦ وما يقابلها من تراجع في حجم الدين الخارجي عام ٢٠٢٠ على الرغم من انخفاض حجم الصادرات في هذا العام.

---

[١] علي احمد الدليمي، باسم محمد تركي، مصدر سابق ، ص٩٠

المبحث الثاني

تحليل تطور عرض النقد ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يعد عرض النقد واحداً من اهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة، فالتغيرات فيه تدفع الى تغيرات مهمة في المتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل الناتج والاسعار واسعار الصرف واسعار الفائدة، والبنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم بعرض النقد سواء عن طريق اصدار النقود القانونية او من خلال المضاعف النقدي[١]، وعن طريق عرض النقد يتم الاستدلال على ان السياسة النقدية قد تكون سياسة توسعية أم انكماشية، وقد شهد عرض النقد الواسع تغيرات كبيرة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) كانت انعكاسا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي [٢]، وفيما يأتي تحليل مفصل لهيكل عرض النقد:

المطلب الاول: تحليل تطور عرض النقد بالمفهوم الضيق(M1) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يوضح الجدول (٩) الاتي ان هناك تقلبات في حجم M1، فبعد ان بلغ نحو (١٠١٤٩)مليار دينار عام ٢٠٠٤ ازداد ليصل الى ١٠٣٣٥٣ مليار دينار عام ٢٠٢٠، وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (١٦%) جاء حصيلة ما يأتي :

١. ان التراجع في نمو عرض النقد (M1) وبمعدل بلغ (-٢%) في عام 2014، بعد ان كان نحو ١٢% عام 2005، يعود الى التغيرات في مكوناته لاسيما التغير في أشباه النقود ومنها اسهام العملة في التداول من ٧١% عام ٢٠٠٤ الى ٥٠% عام ٢٠١٤.

٢. سيطرة إسهام صافي العملة في التداول خلال السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) وانخفاض تلك الأهمية فيما يتعلق بنسبة إسهام الودائع الجارية خلال السنوات المذكورة، نظراً لانخفاض احتياطي المصارف عام ٢٠٠٥ وزيادة العملة خارج المصارف في العام المذكور نفسه[٣].

---

[١] عدنان عدنان محمد حسن الشدود .فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (1991-2006) اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،2009،ص42.

[٢]عقيل شاكر الشرع، علاء حامد فيصل ،السيولة العامة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2000-2015)،جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، ص5.

[٣] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٥، ص ٦.

٣. ان انخفاض نسبة العملة خارج المصارف الى عرض النقد الواسع للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) يعزى بشكل رئيس الى تحسن ثقة الافراد بالتعامل مع المصارف التجارية الامر الذي جعلها تعاود الى الارتفاع لتبلغ نحو ٥٦% عام ٢٠١٦.

٤. اما سبب انخفاض اسهام الودائع وارتفاع اسهام صافي العملة في التداول الى M1 لاسيما بعد ٢٠١٥ فإنه يعود الى انخفاض ثقة الافراد بالمصارف التجارية وعدم ايداع اموالهم في هذه المصارف ادى لارتفاع نسبة العملة خارج البنوك، فضلا عن زيادة الهجرة بسبب تدهور الاوضاع الامنية لبعض المحافظات العراقية.

جدول (٩)

مكونات عرض النقد (M1) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	صافي العملة / M1 %	الودائع الجارية / M1 %	M1	النمو السنوي %
2004	7163	2986	71	29	10149	
2005	9113	2286	80	20	11399	12
2006	10968	4492	71	29	15460	36
2007	14232	7490	66	35	21722	41
2008	18493	9697	66	34	28190	30
2009	21776	15524	58	42	37300	32
2010	24342	27401	47	53	51743	39
2011	28287	34187	45	55	62474	21
2012	30594	33142	48	52	63736	2
2013	34996	38836	47	53	73832	16
2014	36072	36621	50	50	72693	-2
2015	34855	34758	50	50	69613	-4
2016	42075	33449	56	44	75524	8
2017	40343	36643	52	48	76986	2
2018	40498	37331	52	48	77829	1
2019	47639	39132	55	45	86771	11
2020	59987	43366	58	42	103353	19
المتوسط			57	43		16

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

المطلب الثاني: تحليل تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

تشير البيانات الواردة في الجدول (١٠) إلى تطور عرض النقد الواسع (M_2) وتزايده بالقيم المطلقة خلال المدة (٢٠٠٤-2020)، فقد ازداد من ١١٤٩٩ مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى ١١٩٩٠٦ مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبمعدلات نمو سنوية كانت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فبعد أن كان النمو السنوي نحو ٢٧,٥% عام ٢٠٠٥ ازداد ليصل إلى ٤٣,٦% عام ٢٠٠٦ ثم بالتقلب بين الارتفاع تارةً والانخفاض تارةً أخرى وصولاً إلى معدل نمو سلبي نحو (٦,٧-%) عام ٢٠١٥ ثم إلى معدل نمو بالإيجاب نحو ١٥,٩%عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها نحو ١٦,٦%، وكان هذا التقلب في نمو عرض النقد (M_2) هو نتيجة للتقلب في نمو عرض النقد الضيق (M_1) ،وبالإمكان تحليل تلك التغيرات ومسبباتها من خلال النقاط الاتية:

١. لقد جاءت التغيرات في عرض النقد M2 ونموه خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠) التي اتسمت بالتقلب ومن ثم بالانخفاض وصولا الى معدل نمو سنوي بلغ نحو ٣,٥% عام ٢٠١٤ بعد ان كان ٢٧,٥% عام ٢٠٠٥ و ٣٢,٩% عام ٢٠١٠ يعود الى التغيرات في مكونات M1 وانخفاض اسهامها الى M2 من ٨٨% عام ٢٠٠٤ الى ٨٠% عام ٢٠١٤ فضلا عن وصولها الى معدل نمو سلبي (-٢%) عام ٢٠١٤ فبعد أن كان بمعدل نمو نحو (١٢%) عام ٢٠٠٥[١]، على الرغم من ان معدلات نمو عرض النقد (M2) كانت مرتفعة، بينما كان سبب انخفاضها خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٤) هو تأخر اقرار الموازنة العامة، ، بينما يوعز السبب في ارتفاع حجم عرض النقد الى عوامل عدة أهمها الانفتاح التجاري وزيادة كميات النفط المصدرة، والزيادة المستمرة في الأنفاق الجاري الحكومي وتمثله زيادة الرواتب لموظفي الدولة وزيادة الأنفاق الاستثماري وكذلك الانفاق العسكري لتدريب وتطوير الأجهزة الامنية بسبب تردي الوضع الأمني[٢]، فضلاً عن استبدال العملة العراقية بعد صدور قانون البنك المركزي (٥٦) ورفع حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي يقابله عملة عراقية لأجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ومن الجدير بالذكر إن البيانات الاحصائية لعام ٢٠١٤ تشير الى عدم وجود ضغوط تضخمية بحيث بلغ معدل التضخم الأساس (١,٦%) وإن هذا العام شهد حالة انكماش في الاقتصاد العراقي.

---

[١] راجع في ذلك الجدول (٩)

[٢] نبيل مهدي الجنابي ، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣ ، ٢٠١٥، ص ١٢٤.

٢. إن انخفاض عرض النقد (M2) في عام ٢٠١٥ مقارنة بما هو في ٢٠١٤ وبمعدل نمو سالب قدره (٦,٧- %)، يعود الى إنخفاض عرض النقد (M1) سواء من ناحية نمو السنوي، أم من ناحية الإسهام النسبي في (M2) وبفارق نحو (٤) نقطة مئوية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٥، فضلا عن الإنخفاض الكبير في أشباه النقود من ١٧٨٧٥ مليار دينار عام ٢٠١٤ الى ١٤٩١٤ مليار دينار عام ٢٠١٥ وإن كانت قد سجلت تحسناً طفيفاً في إسهامها، ويعزى ذلك كله الى تدهور الحياة الاقتصادية نتيجة الأزمة السياسية والحرب على الإرهاب فضلاً عن تراجع أسعار النفط .[١]

٣. ان إرتفاع النمو السنوي لعرض النقد (M2) الى نحو (١٥,٩%) عام ٢٠٢٠ بعد أن بلغ نحو (٦,٧-%) عام ٢٠١٥، ناتج عن زيادة عرض النقد الضيق(M1) للسنوات ذاتها من خلال إرتفاع أشباه النقود للسنوات ذاتها ايضا، نظرا لتحقيق الاستقرار المالي والإقتصادي وارتفاع إسعار النفط عام ٢٠١٧.[٢]

---

[١] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٥، ص ٣١.

[٢] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠.

جدول (١٠)

مكونات عرض النقد (M2) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	عرض النقد الضيق M1	اشباه النقود	عرض النقد الواسعM2	النمو السنوي %M2	اسهام M1/M2 %
2004	10149	1350	11499		88
2005	11399	3260	14659	27.5	78
2006	15460	5590	21050	43.6	73
2007	21722	5199	26921	27.9	81
2008	28190	6672	34862	29.5	81
2009	37300	8055	45355	30.1	82
2010	51743	8546	60289	32.9	86
2011	62474	9593	72067	19.5	87
2012	63736	11600	75336	4.5	85
2013	73832	13696	87528	16.2	84
2014	72693	17875	90568	3.5	80
2015	69613	14914	84527	-6.7	82
2016	75524	14942	90466	7.0	83
2017	76986	15871	92857	2.6	83
2018	77829	17562	95391	2.7	82
2019	86771	16670	103441	8.4	84
2020	103353	16553	119906	15.9	86
المتوسط		11056		16.6	83

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

٤. اسهام الاثر الانكماشي الذي كان له دور في تراجع نمو عرض النقد الواسع (M_2) في العام ٢٠١٢ نفسه، المتمثل بانخفاض صافي الديون الحكومية مما سجل إضافة للأثر الانكماشي لحجم الودائع الجارية[١].

٥. كان للعوامل الخارجية دورا رئيسٌ في انخفاض عرض النقد الواسع (M2) وبمعدل نمو سلبي بلغ نحو (٦,٧-%) عام ٢٠١٥ نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤ الأمر الذي أدى إلى انخفاض عرض النقد الواسع الى ٨٤٥٢٧مليار دينار عراقي عام ٢٠١٥ مقارنة وحجمه عام ٢٠١٤ وما يقابل ذلك كان للصافي من الديون الحكومية التي يتمثل بالفرق بين حجم الائتمان الممنوح للحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها وكان له النصيب الأكبر في الإسهام بأثر العوامل التوسعية وبنسبة (٩٤%)[٢] .

٦. وفيما يتعلق بالزيادة في عرض النقد (M_2) عام ٢٠١٦ التي حققت نمواً ايجابياً بمعدل نحو(٧%) بعد أن كان سلبيا(٦,٧-%) عام ٢٠١٥ ، يمكن ايعازه الى تبني البنك المركزي في عام ٢٠١٦ إجراءات مختلفة منها اقتصادية وأخرى مالية بهدف دعم الاقتصاد الوطني في ضوء ظروفه آنذاك من جهة، وتبني البنك المركزي أيضاً إطاراً جديداً في مجال السياسة النقدية للسنوات (٢٠١٦- ٢٠٢٠) وسعيه نحو اعتماد إستراتيجية لحلول عاجلة في الأمد المتوسط وبهدف توفير السيولة النقدية لتجاوز الأزمة المالية المستمرة وتعزيزاً للاستقرار المالي والنقدي، حتى انعكست تلك التوجهات بانطلاق المشروع التنموي الذي تبناه البنك المركزي بتخصيص مبلغ نحو (٦) تريليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة منها والمتوسطة[٣] فضلاً عن الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية التي تمت الإشارة إليها سلفاً، أما استمرار الزيادة في القيم المطلقة لعرض النقد (M_2) عام ٢٠١٨ فكانت بسبب زيادة قيم الودائع الجارية، فضلاً عن أثرها الايجابي في ارتفاع حجم (M_1) في العام المذكور نفسه، إضافة إلى زيادة قيم أشباه النقود من ١٥٨٧١ مليار دينار عام ٢٠١٧ إلى ١٦٥٥٣ مليار دينار عام ٢٠٢٠، وعلى أية حال فانه بالإمكان إيعاز جزء من ذلك كله إلى الآثار التوسعية لصافي الموجودات الأجنبية [٤] وزيادتها

---

[١] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٢، ص ٢٠

[٢] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٥،ص٣٢.

[٣] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦، ص ٢٥-٢٦

[٤] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية لعام ٢٠١٨، ص ١-٣

من (٦٩٣٣١) مليار دينار نهاية العام ٢٠١٧ إلى (٩١٤٢٣) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٨ بفضل ارتفاع سعر النفط للبرميل الواحد بنسبة (٣٣,١%) ليبلغ نحو (٦٥,٦) دولار مقابل نحو (٤٩,٣) دولار للبرميل الواحد من النفط الخام عام ٢٠١٧، فضلاً عن ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية[١] .

[١] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ٢٠١٨، ص ٤

المبحث الثالث

تحليل تطور الانفاق العام ومؤشراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المطلب الاول: تحليل نمو واتجاهات الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يشكل الانفاق الحكومي أداة رئيسة في إطار السياسة المالية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، إذ يعد الإنفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية المهمة في ممارسة دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية ذلك في تجسيد تطور الإجراءات المالية لاسيما الانفاقية في العراق التي اولت على أساسها الحكومة العراقية مبدأ التوسع في مجال الانفاق الحكومي سواءً الاستثماري منه أو الجاري عنايه كبيرة ، اذ يؤدي الانفاق العام دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال مكوناته الرئيسة المتمثلة بالإنفاق العام الجاري والاستثماري ،فضلا عن دورها في تقديم وخلق المنافع العامة المتمثلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والاحتياجات الضرورية للسكان[١]، والجدول (١١) يبين حجم ونمو اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

[١] عبد النافع الزيدي ، وعاطف بطارسة ،اثر الانفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 17،عدد2،2015،ص122.

جدول (١١)

حجم ونمو اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الانفاق الاستثماري	النمو السنوي %	الانفاق الجاري	النمو السنوي %	اجمالي الانفاق العام	النمو السنوي %
2004	3051		29066		32117	
2005	3904	28.0	22472	-22.7	26376	-17.9
2006	6209	59.0	32598	45.1	38807	47.1
2007	9211	48.3	29820	-8.5	39031	0.6
2008	20316	120.6	39087	31.1	59403	52.2
2009	9649	-52.5	45941	17.5	55590	-6.4
2010	15553	61.2	54581	18.8	70134	26.2
2011	17832	14.7	60926	11.6	78758	12.3
2012	29351	64.6	75789	24.4	105140	33.5
2013	40381	37.6	78747	3.9	119128	13.3
2014	35450	-12.2	76742	-2.5	112192	-5.8
2015	18565	-47.6	51833	-32.5	70398	-37.3
2016	15894	-14.4	51173	-1.3	67067	-4.7
2017	16465	3.6	59026	15.3	75491	12.6
2018	13820	-16.1	67053	13.6	80873	7.1
2019	24423	76.7	87301	30.2	111724	38.1
2020	3209	-86.9	72874	-16.5	76083	-31.9
المتوسط		17.8		8.0		8.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

اذ يتضح من الجدول (١١) ان هناك تقلبات واضحة في مجال مكونات الانفاق العام بين الزيادة تارة والانخفاض تارة اخرى، وبشكل عام كان النمو السنوي خلال المدة المدروسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) متقلبا ، فقد بلغت قيمته الاجمالية نحو (٣٢١١٧) مليار دينار عام 2004 ثم بالزيادة الى (١١٩١٢٨) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبالانخفاض وصولا الى(٧٦٠٨٣) عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (٨,٧%) للمدة كلها (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وهي حصيلة التغيرات في مكونات الانفاق العام المتمثلة بالإنفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري على حدا سواء ،ويمكن ايعاز نمو واتجاه الانفاق العام بالتقلب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى الى ما يأتي:

١. ان الزيادة الحاصلة في اجمالي الانفاق العام عام 2008 والتي بلغت ٥٩٤٠٣ مليار دينار تعود الى زيادة الانفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري.

٢. ان ما حصل جراء الازمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨ وما رافقها من انكماش اقتصادي وشحة في السيولة النقدية التي تمثلت بتراجع الطلب على انواع السلع والخدمات المختلفة ، ونظرا لتدني اسعار النفط الخام فان ذلك سرعان ما انعكس سلبا على ايرادات العراق من النفط، ، إذ انخفض حجم الانفاق العام في العراق في عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى الى حصول عجز مالي فعلي في عام ٢٠٠٩.

٣. ان التفاوت في نسب الانفاق العام (2004–2010) كان يعزى الى التفاوت في الايرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض، وذلك نتيجة للتقلبات الكبيرة في الايرادات النفطية، اذ ان ذلك ما يفرزه الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب لاعتماده المتزايد على الايرادات النفطية في تمويل النفقات، اذ كانت السنوات (2004–2012) هي الافضل في نموها .

٤. يتضح ايضا انه خلال السنوات (2013–2016) تحققت مستويات متقلبة في اجمالي الانفاق العام، وان كانت هي الادنى، فإنها شهدت تقلبا واضحا في اسعار النفط والتي تعد عائداته هي المورد الذي يعتمد عليه في تغطية النفقات ، وبالتالي فان الانفاق العام يتأثر بها بشكل واضح وكذلك فان زيادة الانفاق العام في هذه السنوات يعود ايضا الى السياسة الانفاقية التوسعية، وما نتج عنها من نفقات كزيادة الرواتب وتعويض الموظفين واثقال الموازنة بنفقات اخرى كالأنفاق العام في مجال الانتخابات وهيئات ودعاوى الملكية وما رافق ذلك من تبذير للموارد وحالات الفساد المالي .

٥. ان زيادة الانفاق العام عام ٢٠١١ ثم في عام ٢٠١٣ ليبلغ نحو ١١٩١٢٨ مليار دينار بعد ان كان نحو ٧٠١٣٤ مليار دينار عام ٢٠١٠ يعود في حقيقته الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعد الممول الاساس للأنفاق الحكومي الذي يقارب(٩٥%) من ايرادات الموازنة ، إذ اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة التي اصابها الضعف، وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام.

ان الارتفاع المستمر وغير المحسوب في الانفاق العام سيولد بدوره آثارا سلبية متمثلة بارتفاع الاسعار التي تستتبع بموجات تضخمية متوالية ، وذلك لأن زيادة الانفاق العام في ظل الجهاز الانتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد

الإنفاق العام ستؤدي الى هذه الموجات من التضخم، كذلك فأن زيادة النفقات بمعدل يفوق الايرادات لاسيما في بعض السنوات وهذا حتما سيكون له أثراً سلبي على الادخار الوطني[١].

المطلب الثاني: تحليل هيكل ومؤشرات الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولا: تحليل هيكل الانفاق العام

يعد الانفاق العام جزءا مهما من ادوات السياسة المالية للدولة، ويعرف بأنه تدفق اضافي يتجسد في مجموع إنفاق الحكومة أي مشترياتها من السلع والخدمات سواء الجارية أم الاستثمارية، لذلك يعد الانفاق العام جزءا مهما من الطلب الكلي،[٢]اذ يقسم الانفاق العام على قسمين هما الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ، فالأنفاق الجاري هو ما تقوم به الحكومة من انفاق عام (كالرواتب، والاجور، والرواتب، والسلع والخدمات ،الدعم التحويلات، نفقات الصيانة ....الخ) ويعرف بانه الانفاق المتكرر، وبصيغه اخرى هي النفقات على المواد المستهلكة ويستمر لمدة محدودة فقط ،ويشمل النفقات الجارية (الاجور والرواتب والنفقات على المواد الاستهلاكية القرطاسية والادوات للخدمة الصحية والضمادات ،نفقات الصيانة ....الخ)[٣]، والانفاق الاستثماري يتضمن كلاً من (المنهاج الاستثمارية، والخطط الاستثمارية السنوية) [٤]، ويعرف بانه انفاق تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من المخزون وكذلك اصول غير مادية [٥]، وفيما يأتي تحليل لتطور هيكل الإنفاق العام.

---

[١] محمود محمد داغر، علم الاقتصاد الكلي "نظريات وسياسات، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٤.

[٢] محمود محمد داغر، المصدر السابق نفسه، ٢٠١٩، ص٤.

[3.] Government expenditure theories-current spending vs capital-does it matter what the money is spent on ?,1999,available on:

[٤] محمود محمد داغر ، مصدر سابق ، ص 30.

[5]. Government at glance, government finance statistics,1990,p:182

جدول (١٢)

تطور هيكل الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الانفاق الاستثماري	الاسهام النسبي %	الانفاق الجاري	الاسهام النسبي %	اجمالي الانفاق العام
2004	3051	9	29066	91	32117
2005	3904	15	22472	85	26376
2006	6209	16	32598	84	38807
2007	9211	24	29820	76	39031
2008	20316	34	39087	66	59403
2009	9649	17	45941	83	55590
2010	15553	22	54581	78	70134
2011	17832	23	60926	77	78758
2012	29351	28	75789	72	105140
2013	40381	34	78747	66	119128
2014	35450	32	76742	68	112192
2015	18565	26	51833	74	70398
2016	15894	24	51173	76	67067
2017	16465	22	59026	78	75491
2018	13820	17	67053	83	80873
2019	24423	22	87301	78	111724
2020	3209	4	72874	96	76083
المتوسط		22		78	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الجدول (١١)

١. تحليل الانفاق العام الجاري

يتضح من الجدول (١٢) ان الانفاق العام الجاري قد ازداد من ٢٩٠٦٦ مليار دينار عام 2004 ليصل الى ٧٢٨٧٤ مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط اسهام بلغت نحو ٧٨% للمدة كلها (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، فبعد ان كان اسهامه نحو(٩١%) عام 2004 ازدادت لتصل الى ٩٦% عام ٢٠٢٠ وهي اعلى نسبة اسهام له في حين كانت اقل نسبة اسهام له هي عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٣ البالغة نحو(٦٦%) ، وقد تضمن تلك المدة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض لأسباب كثيرة كان من اهمها السياسة الانفاقية التوسعية وما رافقها من التحول نحو النظام السياسي الجديد لاسيما بعد عام ٢٠٠٤ على اثر الزيادات الكبيرة في الرواتب، اضافة الى الوفرة المالية جراء ارتفاع اسعار النفط وزيادة الصادرات منه بعد عام 2010[١]، وبالإمكان ايعاز التغيرات في نمو الانفاق العام الجاري الى الاسباب الاتية:

أ. ان السبب وراء انخفاض الانفاق العام الجاري بعد عام 2013 يعود الى انخفاض اغلبية ابواب الصرف ومنها فقرة الموجودات غير المالية من المنح والسلع والخدمات على الرغم من زيادة حجمه وتفوق الانفاق الاستثماري، اما انخفاض حجمه في عام 2014 وبفارق نحو اكثر من (2) مليار دينار مقارنه بالعام الذي سبقه فيعود الى عدم اقرار الموازنة عام 2014، الامر الذي ادى الى تقييد وزارة المالية بنسبة صرف (12/1) من الانفاق الفعلي لكل شهر مماثل لعام 2013.

ب. وإن سبب الزيادات المستمرة في حجم الانفاق الجاري خلال السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) وزيادة نموها السنوي وان كان في حالة تذبذب، يعود إلى تغير الوضع الاقتصادي السياسي على أثر الزيادات الكبيرة في فقرة الرواتب، فضلا عن الوفرة المالية جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات منه عام ٢٠١٠، بينما يعزى سبب تراجع نمو هذا الانفاق السنوي ما بعد عام ٢٠١٣ لانخفاض أغلبية أبواب الصرف ومنها فقرة الموجودات غير المالية من المنح والسلع والخدمات وانخفاض حجمه في عام ٢٠١٤، وبفارق نحو أكثر من (٢) تريليون دينار مقارنة وما جاء في عام ٢٠١٣، ويمكن إيعازه إلى عدم إقرار موازنة عام ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى تقيد وزارة المالية بنسبة صرف (١٢/١) من الانفاق الفعلي لكل شهر مماثل لعام ٢٠١٣[2]، إلى جانب التحديات المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على التنظيمات الإرهابية عام ٢٠١٤ التي انعكست بالسلب على الموازنة العامة وما صاحبها أيضاً من نفقات لدعم النازحين ودفع مستحقاتهم،

---

[١] جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015،ص 68.

[٢]جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014،ص 70.

الأمر الذي ولد بعض الأعباء المالية على الموارد الاقتصادية وما تبعها من قرارات تمويل رواتب موظفي شركات التمويل الذاتي إلى جانب التمويل المركزي وارتفاع النفقات الخاصة بإعادة إعمار المناطق المحررة، أسهم ذلك كله بتقليص الانفاق الحكومي الاستثماري وزيادة الجاري[1].

ت. ويعزى السبب في زيادة في حجم الانفاق الجاري عام ٢٠١٨ وزيادة نسبة اسهامه مقارنةً ما جاء بحجمه في عام ٢٠١٧ يعزى إلى ارتفاع غالبية مكونات الانفاق الحكومي الجاري لاسيما ما يتعلق بالمنح والإعانات فضلاً عن خدمة الدين التي سجلت ارتفاعاً نحو (٦٣,٨%) وارتفاع بقية أبواب الصرف الأخرى [2].

٢. تحليل الانفاق العام الاستثماري

يعد الانفاق الاستثماري من اهم ادوات السياسة المالية التي تستطيع ان تسهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المنشود، اذا ما استخدمت بشكل امثل، و تشير معظم نظريات التنمية الاقتصادية الى ان الاستثمار محدد اساس لعملية النمو الاقتصادي وان دور الدولة في تكوين الاستثمارات له دور اساس في دفع عملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الاستثمارات الحكومية والتي يصعب تجزئتها حسب منطق نظرية الدفعة القوية .وأن لها دورا كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي إذ ان كل ارتفاع في هذه النفقات يمثل اما اضافة طاقة انتاجية جديدة او اصلاح طاقة انتاجية معطلة[٣]. وعليه ان النفقات العامة الاستثمارية هي المحرك الاساس للناتج المحلي الاجمالي GDP ويعد الممثل الحقيقي لدور الدولة ووظيفتها في تخطيط وتوجيه وتوظيف مواردها في انشاء وتطوير البنية التحتية الرئيسة.

وبمعاينة بيانات الجدول (١٢)السابق ذكره ، يتضح ان الانفاق العام الاستثماري قد ازداد من ٣٠٥١ في عام ٢٠٠٤ الى 13820 عام ٢٠١٨ وبالانخفاض الى ٣٢٠٩ عام ٢٠٢٠ وبمتوسط اسهام نحو ٢٢%للمدة كلها (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وهي اقل من نسبة اسهام الانفاق العام الجاري البالغة نحو ٧٨%.

---

(١) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٥،ص٦٨ .

(٢) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٨، ص ٤٣

(٣) محمود حسين علي المرسومي، النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2012- 1990) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، العدد 15 ، 2015 ،ص٥٥.

وتعزى الاسباب لهذه التغيرات الى ما يأتي :

أ. ان السبب في ارتفاع معدلات النفقات الجارية يعود الى السياسة الانفاقية التوسعية وما رافقها من التحول نحو النظام السياسي الجديد .

ب. ان السبب وراء ارتفاع الانفاق الاستثماري وزيادة اسهامه الى ٣٤% عام ٢٠١٣ بعد ما كان نحو ٢٨% عام ٢٠١٢ يعود ذلك الى الاستثمارات النفطية أو في قطاع النفط (حوالات التراخيص)

ت. إن الانفاق الاستثماري قد تعرض إلى الانخفاض في اسهاماته فضلا عن تقلبها مقارنة وتفوق الانفاق الجاري ، ويعزى بشكل رئيس الى قصور السياسة المالية من جانب السياسة الانفاقية لمساهمتها في تكوين رأس المال الاستثماري، فضلاً عن أن التغيرات في إسهاماته بوصفها نسبة إلى إجمالي الانفاق الحكومي يمكن إيعازها إلى التغيرات في الأسعار النفطية العالمية ومن ثم الإيرادات من النفط الخام.

ث. أولوية للأنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري نظراً لتوقف الكثير من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام من جهة، وزيادة حجم الوظائف لاسيما بعد اعتماد سياسة توسعية بعد عام ٢٠٠٤ وما يرافقها من إجراءات التحول نحو النظام السياسي الجديد، وهذه جميعها كانت عوامل مؤثرة نحو سيطرة الانفاق الحكومي الجاري على حساب الانفاق الحكومي الاستثماري، فضلاً عن ارتفاع أغلب مكونات الانفاق الحكومي الجاري ومنها فقرة تعويض الموظفين التي شكلت نسبة مرتفعة، وفقرة الرعاية الاجتماعية والمنح والإعانات وحزمة الدين إضافة الى ارتفاع إسهام المستلزمات السلعية والخدمية[١].

ثانيا: تحليل مؤشر نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي

يمكن الاستدلال من خلال هذا المؤشر على مدى تدخل الدولة في الحياة، ويمكن الاسترشاد من خلال هذا المؤشر أيضاً على مدى تدخل الدولة من خلال هيكل الانفاق الحكومي الذي يعتمد على معيار نسبة الانفاق الحكومي سواء الاستثماري منها والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبين مدى نجاح السياسة الانفاقية في مجال قيام المشاريع الاستثمارية من عدمه، اذ يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (١٣) أن هناك تقلبا واضحا في هذا المؤشر (نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي) خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، فبعد أن بلغت النسبة بموجبه نحو ٦٠% عام ٢٠٠٤ انخفضت إلى (٣٥%)عام ٢٠٠٧ ثم بالارتفاع إلى ٤٣% عام ٢٠١٠ وبالانخفاض إلى (٣٥%)عام ٢٠٢٠،

[١] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٧، ص٤٧ ، وعام ٢٠١٨، ص ٤٣ ، وعام ٢٠١٣، ص ٥٩

وهو امر يكشف لنا ان أن الاتجاه العام للإنفاق العام أو تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني في حالة تقلب ويتجه نحو الانخفاض انسجاماً مع التغيرات الحاصلة للإيرادات العامة على أثر التغيرات في حجم العائدات من النفط الخام بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن تبني الحكومة العراقية سياسات مالية توسعية و تقييدية معتمدةً في ذلك على مصادرها الاعتيادية من إيراداتها النفطية، ناهيك عن التحديات التي تواجهها خلال مدة البحث سواءً من خلال تقييد ذلك الانفاق بسبب الانفاق الحكومي العسكري جراء التنظيمات الإرهابية التي تعرض إليها البلد، بالإضافة إلى تقييد صندوق النقد والبنك الدوليين للحد من دور الدولة وتقييد الاختلال في الموازنة العامة العراقية التي انعكست بضغط الانفاق الحكومي في بعض سنوات المدة المذكورة.

جدول (١٣)

تطور مؤشر نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الانفاق العام الاستثماري / GDP %	الانفاق العام الجاري/GDP %	اجمالي الانفاق العام/GDP %
2004	6	55	61
2005	5	31	36
2006	6	34	41
2007	8	27	35
2008	13	25	38
2009	7	35	42
2010	10	34	44
2011	8	28	36
2012	12	30	41
2013	15	29	44
2014	13	29	42
2015	10	27	36
2016	8	26	34
2017	7	27	34
2018	5	25	30
2019	9	32	40
2020	1	33	35
المتوسط	8	31	39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الجدولين (٢) و (١١)

ويتضح ايضا من الجدول نفسه إن نسبة الانفاق العام الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو ٦% في بداية مدة البحث عام ٢٠٠٤ وهي في حالة تقلب وصولا الى (١%) في نهاية المدة عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نسبة مقدارها نحو ٨% وهي أقل مما يحصل في نسبة الانفاق العام الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت في متوسط مدة البحث أيضاً نحو(٣١%) وبالتالي فان اتجاه الانفاق العام كان لصالح الانفاق العام الجاري.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر الدين العام على (عرض النقد، والانفاق العام) في العراق للمدة ((2004-2020)

تمهيد:

لا يقتصر موضوع الدين العام واثره في كل من الانفاق العام وعرض النقد على الجانب النظري والتحليلي فقط وانما ايضا يتطلب ضرورة التقصي لمعرفة الاثر الذي يتركه الدين في المتغيرين المذكورين في العراق بالاعتماد على اسلوب الاقتصاد القياسي، فقد تعددت الطرق والاساليب المستخدمة في تقدير العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية، لذلك جاء هذا الفصل ليعرض النماذج القياسية بوصفها أداة من أدوات التحليل الكمي التي تساعد في التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية والعلاقة بينها للتأكد من مدى ارتباطها بالنظرية الاقتصادية للحصول على التقديرات الكمية من خلال بناء وتوصيف النماذج القياسية لاختبار تلك العلاقات، من خلال المباحث الاتية:

المبحث الأول : الإطار النظري للأساليب القياسية

المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية وصياغتها

المبحث الثالث: تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقاً لمنهجية (ARDL)

المبحث الاول

الاطار النظري للأساليب القياسية

المطلب الاول: اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية: .Time Series and Stability Test

اولا: مفهوم استقراريه السلاسل الزمنية

تعد السلاسل الزمنية أحد الموضوعات الإحصائية الأساسية والمهمة، ويتسع نطاق تطبيقها باستمرار، لذلك لا يمكننا أن نجد مجالاً علمياً أو تقنياً أو أدبياً خالياً من سلوك الظواهر وتفسيرها خلال مدة زمنية محددة [١]، ويمكن أن تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من البيانات التي يتم تصنيفها تصنيفاً تتابعياً وفقاً لأزمنة حدوثها على مدار مدد زمنية معينة ويفضل تساوي الفترات الزمنية التي تأخذ فيها المشاهدات لبعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال الاستقرارية يمكن التعرف على الاتجاهات العامة لتلك السلاسل وامكانية الاستفادة منها في عمليات التنبؤ من جهة أخرى، ويجري التركيز في ضوئها على ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة او غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، الأمر الذي يؤدي الى ما يسمى بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression) للمتغيرات المراد اختبارها، وتكون البيانات مستقرة في حالة استقرارها افقيا على المحور السيني الذي يسمى ايضا بمحور الزمن أو في حالة التذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل نوعا ما، وتكون غير مستقرة (Non-Stationary) في حالة احتوائها على الاتجاه الزمني[٢] ، اذ ان وجود مثل مشكلة الانحدار الزائف[*](Spurious Regression) ، ان هذه السلاسل قد لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج ولا يبنى عليها تفسير اقتصادي واضح وان كانت اختبارات (t, f) وقيمة R^2 تعطي نتائج جيدة.[٣]

---

[١] عبد القادر محمد عطية : الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق،ط١، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥، ص٦٤٣.

[٢] أحمد حسين بتال ، و سراب عبد الكريم مطر ، أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية، تحليل أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مجلة غزة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٢٥) ، العدد (٢)، ٢٠١٧ ص ١٠٥.

[*] الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

[٣] زكية احمد مشعل وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد ٢٣،العدد١، يونيو، ٢٠٠٧ ، ص١٦.

وعليه فإن إجراء أي تقدير معياري لأي نموذج يتطلب أن تكون بيانات السلسلة الزمنية ساكنة، وأن عملية الاستقرار تعني أن الخصائص الإحصائية لا تتغير بمرور الزمن[١]، وهذا جوهر نظرية الانحدار التي تشير الى ان السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (Stationary)، أو متكاملة من الدرجة صفر، وقد يصعب في بعض الاحيان تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أو غير ساكنة سواء بالرسم البياني أو حتى بالملاحظة البسيطة، وهنا يتم اللجوء إلى استعمال المقاييس الإحصائية من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، ويتم ذلك من خلال تقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ومن ثم حساب الوسط الحسابي لكل قسم فاذا كان المتوسطان الحسابيان متقاربين من بعضهما أو متساويين، فهذا يعني أن السلسلة ساكنة أي عدم وجود اتجاه زمني للسلسلة، اما إذا كان المتوسطان الحسابيان غير متساويين فهذا يعني عدم استقرار السلسلة أي أن هناك اتجاها زمنيا[٢]

ومما تقدم فإن غياب خاصية السكون للسلسلة الزمنية يجعل الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية زائفاً، في حين تكون السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين، بمعنى أن المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن[٣] لذلك يمكن القول أن السلسلة الزمنية تعد مستقرة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى أمام أو الخلف، وفي غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون ضعيفاً[٤]، لذا فإن استقرار السلاسل الزمنية يعد شرطاً أساسيا وضروريا عند دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فاذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإن النتائج التي يتم الحصول عليها غير سليمة وغير منطقية[٥]، وذلك لأن غياب خاصية السكون للسلاسل الزمنية سيؤدي إلى حصول انحدار زائف غير حقيقي، ويعود ذلك الانحدار الزائف الى عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معينة تترك اثرا على جميع

---

(1) Thao, Do Thi & Hua, Zhang Jian, ARDL Bounds Testing Approach to Counteraction: Relationship International Trade Policy Reform and Foreign Trade in Vietnam, International Journal of Economics and Finance; Vol (8), No (8), (2016), p:89

(٢) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، الطبعة ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٠١

(٣) أحمد سلطان محمد، منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق، مجلة جامعة ديالى للعلوم الصرفة، المجلد ٩، العدد٤، ٢٠١٣، ص ٦٠

(٤) خالد روكان عواد و آخرون، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) دراسة تحليلية قياسية باستخدام التكامل المشترك المتزامن، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد١، ٢٠٢١، ص ١٠

(٥) أحمد حسين بتال ، و سراب عبد الكريم مطر ، مصدر سابق ، (٢٠١٧)، ص١٠٥

المتغيرات، مما يجعلها تتغير في الاتجاه نفسه صعودا ونزولاً أو في اتجاهات متعاكسة[١]،إذ إن هناك مؤشرات تعطي نتائج أولية قد تكون مرضية لكن هذه النتائج تدل على وجود الانحدار الزائف نتيجة لعدم استقرار السلاسل الزمنية يمكن تمثيلها بالآتي[٢]:

أ. ارتفاع قيمة معامل (R^2) حتى مع عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، فضلاً عن ان قيمة معامل التحديد (R^2) تكون اكبر من احصاءات (D-W).

ب. وجود ارتباط ذاتي (Auto Correlation).

ت. زيادة المعنوية الاحصائية بدرجة كبيرة للمعلمات المقدرة من خلال اختبار (t) واختبار (F).

ومن أجل ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة وساكنة فإن هناك العديد من الخصائص التي لابدمن ان تتصف بها تلك السلاسل والتي يمكن تمثيل اهمها من خلال الآتي[٣]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu \ \dots\dots\dots\dots (1)$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots (2)$
- ان يكون التغاير بين اي قيمتين لنفس المتغير متعمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، اي ان التغاير ثابت

$$COV(Y_t, Y_{t-k}) = \sum[(Y_t - U)(Y_{t-k} - U)] = Y_k \dots\dots (3)$$

اذ ان:

(μ) الوسط الحسابي

(σ^2): التباين

(Y_k): معامل التغير

---

[١] عايد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كام للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة ٩، العدد٢٧، ٢٠٠٥، ص١٩

[٢] افتخار محمد مناحي الرفيعي و رنا علي جميل عنجاص، استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي من خلال مزادات العملة الاجنبية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٥٦، ٢٠١٨، ص ٢٧٦

[3] Greene, W.H, Econometric analysis, 7th Edition, International Edition, New york, (2012), p:907

(k): فترة الابطاء لتلك الخواص المهمة في تحديد اتجاه السببية بين السلاسل الزمنية، وعدم توفر صفة الاستقرار بين قيم السلاسل الزمنية غالباً ما يعني وجود اتجاه عام بالتزايد او التناقص (انحدار زائف).

وتأسيساً على ما سبق فإن مفهوم الاستقرارية يعبر عن درجة تكامل السلسلة الزمنية عن طريق تقدير ما تحتويه من جذر الوحدة (Unit Root) فاذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة واحدة فإنها تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of Order One) ويرمز لها (I_1)، والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر الوحدة أو السلاسل الساكنة تكون متكاملة من الدرجة صفر ويرمز لها (I_0)، و تتراوح درجة التكامل للسلسلة الزمنية بين الصفر والواحد (I_0) و (I_1)[١]، وفي حال كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة لابد من أخذ الفرق الأول والثاني حتى تكون مستقرة أما من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، لذا فإن استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى الاصلي للبيانات أو عند الفروق الأولى أو كليهما هو الذي يحدد لنا نوع النموذج أو الاختبار (اختبار التكامل المشترك) المستخدم في القياس والتقدير.

ثانيا: اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية:

يمكن اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال عدة طرق منها التحليل البياني للسلاسل الزمنية ودالة الارتباط الذاتي كما تم التطرق إلى ذلك آنفاً، إلا أن الاختبارات الأكثر شيوعاً لاستقرار السلاسل الزمنية هي اختبارات جذر الوحدة، لذلك هناك العديد من الاختبارات لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية يمكن تمثيل أهمها من خلال الآتي[٢]:

١. اختبار ديكي فوللر البسيط Dickey-Fuller test (DF)

يعد من أبسط و أكثر الاختبارات المستخدمة لجذر الوحدة، وقد تم وضع هذا الاختبار من قبل الاحصائيين (ديِكي فوللر) 1979، ويتطلب عمل هذا الاختبار إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول بوصفه متغيراً تابعاً وادخاله بتباطؤ سنة واحدة بوصفه متغيراً مستقلاً[٣]، ويسمح هذا

---

[١] أحمد حسين بتال وآخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و التخضم في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد٦، العدد١٢، ٢٠١٤، ص ٤٣

[2] Alimi, R. Santos, ARDL Bounds Testing Approach to Counteraction: A Reexamination of Augmented Fisher Hypotheses In An Open Economy, Asian Journal of Economic Modeling, Vol. (2), No. (2), 2014, p: 106

[٣] السيفو، وليد اسماعيل وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي: التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٥٠

الاختبار بتوضيح صفة السكون من عدمها للسلسلة الزمنية، ويتم هذا عن طريق الاتجاه العام أو بدونه، وفي هذا الصدد فإنه توجد ثلاث صيغ لهذا الاختبار يمكن تمثيلها بالآتي[١]:

أ. بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام $\Delta Y_t = \sigma Y_{t-1} + \varepsilon_t \ \dots\dots..(4)$

ب. مع ادخال الحد الثابت $\Delta Y_t = \sigma Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \ \dots..(5)$

ت. مع ادخال الحد الثابت والاتجاه العام $\Delta Y_t = \sigma Y_{t-1} + \beta + C + \varepsilon_t \dots.(6)$

اذ ان:

(Y_t): السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار سكونة.

(ε_t): الخطاء العشوائي والذي يفترض ان يتوزع توزيعا طبيعيا حول الوسط الحسابي المساوي للصفر وبتباين ثابت.

(Δ): الفرق الاول للسلسلة الزمنية

(σ): تمثل معلمة المتغير المتباطئ.

(β): تمثل معلمة الحد الثابت.

(C): تمثل معلمة الاتجاه العام.

و لكي يتم التأكد من أن السلسلة الزمنية ساكنة يتم مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية والتي تسمى القيم الحرجة (Critical Values) عند حجم العينة (n) ومستوى معنوية (1%، 5%،10%) فإذا كانت قيمة (t) المقدرة أكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم (H_1:B=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1:B=1) أي ان السلسلة الزمنية ساكنة، أما إذا كان العكس فتكون السلسلة غير ساكنة عند مستواها الاصلي، ومن ثم نقول أن السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة، وفي هذه الحالة يتم أخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا كانت قيم (t) المقدرة أكبر من قيمتها الجدولية تكوف السلسلة الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، واذا كان العكس نأخذ الفرق الثاني للسلسلة فإذا كانت قيمة (t) المقدرة أكبر من قيمتها الجدولية أي انها معنوية احصائياً تكون ساكنة عند الفرق الثاني[٢].

---

(1) Gujarati, N. Damodar, Basic Econometrics, fourth Edition, The Published by, McGraw–Hill Companies, (2004), p:815

(2)Russell¸ Davidon¸ & Jams G. Machkinnon, Econometric theory and methods¸ Madison Avenue¸ New york, (2004), p:603

٢. اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) Augmented- Fuller test:

قام كل من (Dickey-Fuller) في عام 1981 بتطوير اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية، وقد أطلق عليه اختبار ديِكي فوللر الموسع (ADF) من أجل تفادي سلبيات اختبار ديِكي فوللر البسيط (DF) والتي تتمثل بعدم الأخذ بنظر الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، إذ إن البواقي في نموذج الانحدار البسيط غالبا ما تكون مرتبطة ذاتياً، ومن أجل تفادي ذلك يتم اللجوء إلى استخدام اختبار ديِكي فوللر الموسع (ADF)، عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معيناً من فروقات المتغير التابع المتباطئ، ومما تقدم فإن اختبار ديِكي فوللر يعتمد على ثلاثة عناصر يتم من خلالها معرفة استقرار السلسلة من عدمه، ويمكن تمثيل تلك العناصر بالآتي[١]:

- صيغة النموذج المستخدم
- حجم العينة
- مستوى المعنوية

ويطبق اختبار (ADF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بإضافة قيم متباطئة للمتغير التابع لتصبح المعادلات كالآتي[٢]:

أ. بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = BY_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_i \, \Delta Y_{t-i} + \mu_t \quad \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

ب. وجود حد ثابت فقط كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i-1}^{p} \lambda_i \, \Delta Y_{t-i} + \mu_t \quad \dots\dots\dots\dots (8)$$

ت. وجود حد ثابت واتجاه زمني كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i \, \Delta Y_{t-1} + \mu_t \quad \dots\dots\dots (9)$$

اذ ان :

(ΔY_t): تمثل الفرق الاول للسلسلة (B).

---

[١] خالد بن محمد القدير، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات عل الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد٢، ٢٠٠٥، ص٢١٢

[2] Enders, W, Applied Econometrics Time Series, New York, John Wiley & Sous, Inc, USA, (1995), p:220

(α, a_1): تمثل المعلمات المراد تقديرها

(Y): تمثل المتغير المطلوب اختباره

(p): تمثل عدد مدة الابطاء

(μ_t): تمثل حد الخطأ العشوائي

(T): تمثل الاتجاه الزمني (الزمن)

ان اختبار (Dickey-Fuller) للمعادلات أعلاه يتحقق من فرضيتين أساسيتين هما فرضية العدم (H_0:B=1) والتي تنص على عدم استقرار السلسلة الزمنية أي أنها تحتوي على جذر الوحدة، والفرضية البديلة (H_1:B<1) والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وأن السلسلة الزمنية مستقرة، ويمكن معرفة نتيجة اختبار (ADF) من خلال الحكم على المعادلات أعلاه بعد تقديرها بطريقة (OLS)، ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع القيمة الجدولية فإذا كانت القيمة المقدرة ل(t) أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0:B=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1:B≠0)، مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة إحصائياً وخلوها من جذر الوحدة، أي إن السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة وعلى العكس من ذلك، عندما تكون قيمة (t) المقدرة أصغر من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم (H_0:B=0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1:B≠0) أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة[١]، وفي النهاية يجب أن نلجأ إلى إجراء اختبار استقراريه الفرق الأول للمعادلات أعلاه وفي حالة كون البيانات غير مستقرة فإننا نكرر الاختبار للفرق من درجة أخرى.

٣. اختبار فيليبس- بيرون : (P-P) Philips- Perron test:

يعد هذا الاختبار من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقراريه السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، وتم استخدام اختبار فيلبس بيرون عام 1988، وعلى الرغم من قدم اختبار (p-p) إلا أنه يعد الاقوى والأدق والأوسع من الاختبارات الإحصائية الأخرى، ولاسيما في حال كون العينة المدروسة ذات حجم صغير[٢]، كما يتميز هذا الاختبار بعدم حساسيته تجاه انتفاء شرط التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي لكونه يرتكز على طريقة غير معلمية لتصحيح الارتباط التسلسلي، ويختلف هذا الاختبار عن اختبار (ADF) بانه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروض، ويعتمد اختبار فيليبس-

---

[١] عبد الرزاق ابراهيم شبيب الفهداوي، تحليل أثر سياسات التحرير المالي في أداء الاسواق المالية لمجموعة من الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠١٩، ص١٦٦

[٢] عدنان كريم نجم الدين وعبيد، زينب كامل، استخدام سببية كرانجر في تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري واجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦)، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد١، ٢٠١٩، ص٥٢

بيرون على معادلة (DF) ولكنه يختلف عنه في الطريقة التي يتم فيها معالجة الارتباط الذاتي[١]، إذ يعمل اختبار فيلبس بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة وذلك بالاعتماد على طريقة غير معلمية لتباين النموذج وهو بذلك يكون عكس اختبار (ADF) الذي استخدم الطريقة المعلمية ويتطلب اختبار فيليبس- بيرون تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)[٢].

$$\Delta Y_t = \alpha_O + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 T + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

وهذا الاختبار يتشابه مع اختبار ديكي- فوللر في كون أن كلا الاختبارين يعتمدان على استخدام القيم الحرجة نفسها، ولا سيما العينات الكبيرة، وان القيم الحرجة لـ (t) لاختبار فرضية العدم تعتمد على قيم (Mackinnon) وفي حالة رفض فرضية العدم (H_0:B=0) التي تنص على إن السلسلة الزمنية للبيانات ساكنة (مستقرة)، أما في حالة قبول فرضية العدم أي إن (H_1:B≠0) التي تنص على أن بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة[٣]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الأساليب المستخدمة لتثبيت سكون السلاسل الزمنية في حالة عدم ثبات التباين هو استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي أو مقلوب بيانات السلسلة الزمنية، أما في حالة وجود الاتجاه العام فإنه ما يتم استخدام طريقة الفروق من خلال طرح قيم المشاهدات من بعضها لفترات إبطاء معينه للحصول على سلاسل زمنية ساكنة.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك :(Cointegration Test)

يعد التكامل المشترك واحداً من الادوات التي تختص بدراسة العلاقات السببية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. اذ ان بعض تلك المتغيرات تتحرك مع بعضها بانتظام مع مرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بالتذبذب العشوائي عندما تتحرك منفردة ، فضلا عن انه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات ، أي ان تباعد المتغيرات عن التوازن فيما بينهما في الأجل القصير لا يؤدي الى تباعدها عن بعضها في الأجل الطويل نظرا لان هناك قوى اقتصادية تعمل على اعادة هذه المتغيرات الى التوازن في الأجل الطويل ، وعليه فان اختبار التكامل المشترك يحاكي فكرة التوازن الطويل الأجل للنظام الاقتصادي ويشترط

---

[١] محمود محمد داغر واخرون، العلاقة السببية بين تقلبات مؤشرات أسواق المال وتقلبات أسعار النفط الخام: دراسة تجريبية لسوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد١٠٧، ٢٠١٨، ص٣٦٠

[٢] باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٩٦، ص١٧

[٣] محمد شيخي، مصدر سابق، ٢٠١٢، ص٢١٢

في هذا الاختبار ان تكون بيانات السلسلة الزمنية متكاملتين من الدرجة نفسها والا فانهما لا يحققان خاصية التكامل المشترك [١] .

المطلب الثالث: **نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع** (ARDL):

قدم في عام 2001 كلٌ من (Person & Shinand & Sun) اسلوبا جديدا يعرف بأسلوب اختيار الحدود الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة، والذي يعد من أهم الاختبارات المستخدمة لتحديد التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل للنماذج الاقتصادية، لكونه يعالج الضعف الذي عانت منه معظم الاختبارات السابقة والتي كانت تتطلب أن تكون المتغيرات المدروسة على نفس الدرجة من التكامل، فضلاً عن أن معظم الاختبارات السابقة كانت تعطي نتائج غير دقيقة ومضللة في حالة صغر حجم العينة[٢]، ويرى (Person) أنه يمكن تطبيق اختبار الحدود في أطار نموذج (ARDL) بغض النظر عن خصائص السلسلة الزمنية إذا كانت متكاملة من الدرجة (I_0) أو متكاملة من الدرجة (I_1) أو مزيج من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو عدم تكامل السلسلة الزمنية من الدرجة (I_2)[٣]، لذا يعد هذا النموذج أحد النماذج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية لكونه يجمع متغيرات الإبطاء في سلسلة زمنية بوصفها متغيرات داخلية مع متغير خارجي آخر يتأثر به في نموذج الانحدار الذاتي العام لذلك سمي بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARD)، اضافة إلى ما تقدم فإن السلسلة الزمنية تكون دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر، وهنالك عدة مميزات تتميز بها منهجية (ARD) يمكن تمثيل أهمها من خلال الآتي[٤]:

---

[١] محمود محمد داغر و اخرون ، أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٧، ص: ١٨٨

[٢] مصطفى أحمد عبد و أحمد علي حسين، أثر سرعة تداول النقود على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد٤٨، ٢٠١٩، ص ٤٠٩

[٣] مناقر نور الدين و آخرون، محددات البطالة في الجزائر للمدة (١٩٨٠-٢٠١٤): دراسة قياسية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد٨، ٢٠١٦، ص ٣٤

[٤] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٩، العدد٣٤، ٢٠١٣، ص١٨٦

١. المساعدة على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
٢. يسهم هذا الاختبار في جعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
٣. يستطيع هذا الاختبار التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.
٤. القدرة على تقدير المعلمات سواء كانت ذات الأمد الطويل أو القصير في آن واحد وبنفس الوقت والتعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء مختلفة.
٥. يسهم هذا الاختبار في إعطاء أفضل النتائج عند تقدير معلمات الأمد الطويل، فضلاً عن ان اختبارات التشخيص التي يمكن الحصول عليها من خلال هذا الاختبار يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
٦. أن جميع المتغيرات المدروسة في النموذج تكون داخلية، بمعنى يمكن أن تكون متغيرات تابعة أو متغيرات توضيحية بالنموذج.
٧. امكانية تطبيق هذا الاختبار في حالة كون حجم العينة صغيراً، كما ان النتائج المتحصل عليها يفضل هذا الاختبار أن تكون دقيقة عكس أغلب اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً فضلاً عن البساطة في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة (OLS).
٨. يستخدم هذا الاختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها (I_0) أو من الرتبة الأولى (I_1)، أو خليط بين الاثنين، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية (I_2) أو أعلى.

وتحدد الصيغة العامة للنموذج مكوناً من المتغير التابع (Y) و(K) عدد من المتغيرات التفسيرية ($X_1, X_2, \ldots X_K$) يكتب النموذج ($P, q_1, q_2, \ldots q_K$) والصيغة العامة لهذا النموذج يمكن كتابتها بالشكل الآتي[1]:

$$\Delta Y_t = c + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \cdots + \beta_{K+1} X_{Kt-1} + \sum_{i=1}^{q-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_K} \lambda_{(K+1)i} \Delta X_{Kt_i} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots (11)$$

اذ ان :

(Y): تمثل المتغير التابع.

(X_K): تمثل المتغيرات التفسيرية.

(Δ): تمثل الفروق الاولى.

[1] علي عبد الزهرة حسن، و عبد اللطيف حسن شومان، مصدر سابق، ٢٠١٣، ص١٨٨

(C): تمثل الحد الثابت.

(u_t): تمثل حد الخطأ العشوائي.

(B): تمثل معلمات العلاقة طويلة الامد.

(λ): تمثل معلمات العلاقة قصيرة الامد (معلمات الفروق الاولى).

($P, q_1, q_2, \ldots, q_K$): تمثل فترات الابطاء للمتغيرات ($Y, X_1, X_2, \ldots, X_K$) على الترتيب.

وبعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يتم تقدير معلمات النموذج (ARDL) للأمدين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ وفق المعادلة (11) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) استناداً الى عدد فترات الإبطاء المحددة[١]، ومن أجل تحديد النموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendey) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءات (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح، وقبل اعتماد هذا النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية[٢]:

١. اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.
٢. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.
٣. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.
٤. اختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.
٥. اختبار الازدواج الخطي (التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الرابع: نموذج تصحيح الخطأ

يعد هذا النموذج من أهم الأساليب التي تستخدم في وصف شكل العلاقة بين المتغيرات

الاقتصادية وفي الفترة الزمنية القصيرة والطويلة الأجل لأنه يوضح تأثير الارتداد الزمني للمتغيرات الداخلة في النموذج على نفس المتغيرات، ويمكن تطبيق هذا النموذج على العينات الصغيرة على عكس الأساليب القياسية السابقة التي لا يمكن استخدامها في مثل هكذا عينات ، ويشترط نموذج متجه تصحيح الخطأ على وجود تكامل مشترك لكي يمكن تطبيقه وهو في الحقيقة

---

[١] كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية مستقبلية)، من بحوث مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص ٤١١

[2] Narayan, P.K. & Fiji's, tourism demand, the ARDL approach to Counteraction, Tourism Economics, Vol (10), Australia, 2004, P:207

نموذج انحدار ذاتي يستخدم لوصف العلاقة التبادلية بين المتغيرات المستقرة . وعند اجراء الاختبار وكان مستوى الاحتمالية اقل من 5% ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على معنوية المعلمات المقدرة، والتكامل المشترك، فضلا عن انه نموذج مصمم للسلاسل الزمنية غير الساكنة وان كانت متكاملة فيما بينها، أي بين السلاسل علاقة طويلة الأمد، كما يمتلك نموذج متجه تصحيح الخطأ علاقات تكاملية طويلة الاجل وقصيرة الاجل[١]كما يمكن تحديد تلك العلاقة في الأجل القصير عن طريق اختبار Wald Test ويتم التحقق من ذلك من خلال فرضية العدم وبالاعتماد على القيمة الاحتمالية لقيمة (chi-square) ففي حالة كونها اكبر من 5% فأن هذا يشير الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر اما اذا كانت قيمة prob اقل من 5% يعني ذلك وجود علاقة قصيرة الاجل، اما العلاقة في الاجل الطويل فبالإمكان الاستدلال عليها من خلال اجراء اختبار (t) للقيمة المتباطئة لحد تصحيح الخطأ ولمدة واحدة ، فاذا كانت النتائج تشير الى ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فان ذلك يدل على وجود علاقة سببية طوية الاجل ، وان معامل التصحيح يعبر عن سرعة تعديل النموذج الى حالة التوازن[٢]

---

[١] عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص١١٤.

[٢] محمود محمد داغر و عباس كريم صدام ،مصدر سابق ، ٢٠١٨، ص١٩٥

المبحث الثاني

توصيف النماذج القياسية وصياغتها

المطلب الاول: توصيف النماذج القياسية:

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج الاقتصادي واصعبها لما تتطلبه هذه الخطوة من تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، إذ يتم في هذه المرحلة الاعتماد على النظرية الاقتصادية فضلاً عن المعلومات المتاحة عن الدارسات القياسية السابقة لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية وباستخدام الرموز لتحديد اتجاه العلاقة ونوعها بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، لذا فإن هذا المبحث يهدف إلى تشخيص طرق الاقتصاد القياسي التي ستوظف لقياس العلاقة بين الدين العام بوصفه متغيرا مستقلا، وكل من عرض النقد والانفاق العام بوصفها متغيرات تابعة في العراق للمدة (2004-2020)، ومعرفة طبيعة المتغيرات المستخدمة في النموذج التي أفرزها الجانب التحليلي في الفصل السابق، ولـ (68) مشاهدة، وقد تم وصفها بما يأتي:

١. **المتغيرات المستقلة: Independent variable**

وتتضمن اجمالي الدين العام: DE

٢. **المتغيرات التابعة: Dependent variable**

وتتحدد تلك المتغيرات التابعة من داخل النموذج القياسي، وتشمل متغيرين رئيسين هما كل من (عرض النقد : M2 ، والانفاق العام : EX) ، وجرى الحصول عليها من كل من (وزارة المالية، وزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي)، وتتأثر بالمتغير المستقل المتمثلة بإجمالي الدين العام

المطلب الثاني: صياغة النماذج القياسية:

وبموجبه يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وتضمينه مجموعة من المعادلات المتكونة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ولأجل تقدير العلاقات بين تلك المتغيرات لابد من وصف النموذج قياسياً وصياغته من خلال نموذجين باعتماد الصيغ اللوغاريتمية للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين التابعين (EX, M2) والمتغير المستقل (DE)، وكما يأتي:

١. تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (DE) والمتغير التابع (M2)، وفق ما يأتي:

$$Log\, M2 = \alpha_0 + \alpha_1 Log(DE) + U_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

٢. تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (DE) والمتغير التابع (EX)، وفق ما يأتي:

$$Log\,EX = a2 + a3Log(DE) + U_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.(2)$$

واستنادا الى ذلك ونظرا لما يسعى إليه البحث من اهداف ولأجل تحديد طبيعة العلاقة بين الدين العام بوصفه متغيراً مستقلاً وعرض النقد والانفاق العام بوصفهما متغيرين تابعين، فبالإمكان وصف وتحديد تلك العلاقات بينهما ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية وبعض الادبيات الاقتصادية، فضلا عن فرضية الدراسة، فانه من جانب هناك تأثيرات للتغيرات في الدين العام في عرض النقد، اذ يشير المنطق الاقتصادي الى افتراض وجود علاقة ايجابية (طردية) بين الدين العام عرض النقد ، ومن جانب اخر، هناك تأثيرات للتغيرات في الدين العام في الانفاق العام، والمتوقع ان قيمة المعلمات المشار اليها في المعادلتين (1) و (2) السابقتين تكون موجبة بافتراض ان مسألة التغيرات في الدين العام تسهم بزيادة عرض النقد والانفاق العام.

وقد جرى اختبار تلك العلاقات بين المتغيرات المذكورة قيد البحث والتحليل باتباع الأساليب القياسية الحديثة من خلال انموذج (ARDL) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews:12)

المبحث الثالث

تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL

المطلب الاول: تقدير وقياس أثر الدين العام على عرض النقد(النموذج الاول)

اولا: مصفوفة الارتباط لمعادلة عرض النقد (M2)

الغاية من مصفوفة معاملات الارتباط هو معرفة اتجاه انحدار العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة، اذ يتضح من الجدول (14) ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (DE, M2)، وبدرجة ارتباط متوسطة بلغت (0.644796) فيما بينها، اي ان الزيادة في حجم الدين العام (GDE) يترتب عليها زيادة في عرض النقد الواسع (M2) ، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد لا تعطي الدليل الكافي في العلاقات السببية بين المتغيرات بسبب خضوعها للارتباطات الدالية (Functionally) في اطار مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، ولهذا الغرض ينبغي التدقيق من خلال أساليب الاختبار الاحصائية الأخرى للتعرف على صحة ذلك[١].

جدول (14)

مصفوفة الارتباط لمعادلة عرض النقد (M2)

Correlation		
	LOGDE	LOGM2
LOGDE	1.000000	0.644796
LOGM2	0.644796	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثانيا: نتائج اختبار السكون (اختبار جذر الوحدة)

١. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين المبحوثين (M2, DE)، وفي ضوء اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، يتضح من معطيات الجدول (15) ان السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين غير ساكنة عند المستوى (At Level) باستثناء حالة واحدة متعلقة بالمتغير (M2) عند

[١] سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات(١٩٧٠-١٩٩٠)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، البصرة، جامعة البصرة،١٩٩٥،ص١١٩.

وجود حد ثابت وعند مستوى معنوية 10%، اما عند احتساب الفرق الأول للمتغيرين المذكورين فيظهر انها كانت ساكنة بما يتعلق بالمتغير (DE) فقط وعند مستوى معنوية 5% باستثناء حالة ووجود حد ثابت واتجاه عام ، وهنا نكون باتجاه رفض الفرضية البديلة وعدم سكون السلسلة الزمنية باستثناء سكون المتغير (DE).

جدول (15)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعادلة عرض النقد (M2)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGDE	LOGM2
with Constant	t-Statistic	-0.6012	-2.7211
	Prob	0.8624	0.0761
		n0	*
with Constant& Trend	t-Statistic	-25416	-2.4057
	Prob	0.3079	0.3732
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	1.0218	1.1824
	Prob	0.9177	0.9376
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LOGDE)	d(LOGM2)
With Constant	t-Statistic	-3.0457	-1.7818
	Prob	0.0361	0.3861
		**	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-31374	-2.3976
	Prob	0.1068	0.3773
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	-2.8563	-1.2351
	Prob	0.0050	0.1969
		***	n0

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

٢. اختبار فيلبس – بيرون : Phillips– Perron Test:

اما عند تتبع نتائج اختبار فيلبس – بيرون (Phillips– Perron Test)،فأنه يظهر من الجدول (16)ان السلسلتين الزمنيتين للمتغيرات قيد التحليل، كانتا ساكنتين عند المستوى (At Level) فيما يتعلق بالمتغير (M2) في حدة وجود حد ثابت، وعند الفرق الاول ظهر سكون المتغير الاخر (DE) في حالة وجود حد ثابت، وحالة بدون حد ثابت واتجاه عام، وعند مستوى معنوية 5% و 10%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بسكون السلسلتين.

جدول (16)

نتائج اختبار ديكي فيليبس– بيرون (P.P) لمعادلة عرض النقد (M2)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGDE	LOGM2
with Constant	t-Statistic	-0.2228	-4.5803
	Prob	0.9295	0.0004
		n0	***
with Constant& Trend	t-Statistic	-1.9003	-1.5687
	Prob	0.6428	0.7944
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	1.3823	3.7835
	Prob	0.9570	0.9999
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LOGDE)	d(LOGM2)
With Constant	t-Statistic	-3.0457	-1.7818
	Prob	0.0361	0.3861
		**	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-3.1374	-2.4413
	Prob	0.1068	0.3555
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	-2.8563	-1.2023
	Prob	0.0050	0.2076
		***	n0

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (1) يبين سكون المتغيرات قيد الدراسة المستقلة والتابع في الفرق الاول.

الشكل (1)

استقراريه المتغيرات في الفرق الاول (PP) لنموذج لمعادلة عرض النقد الواسع (M2)

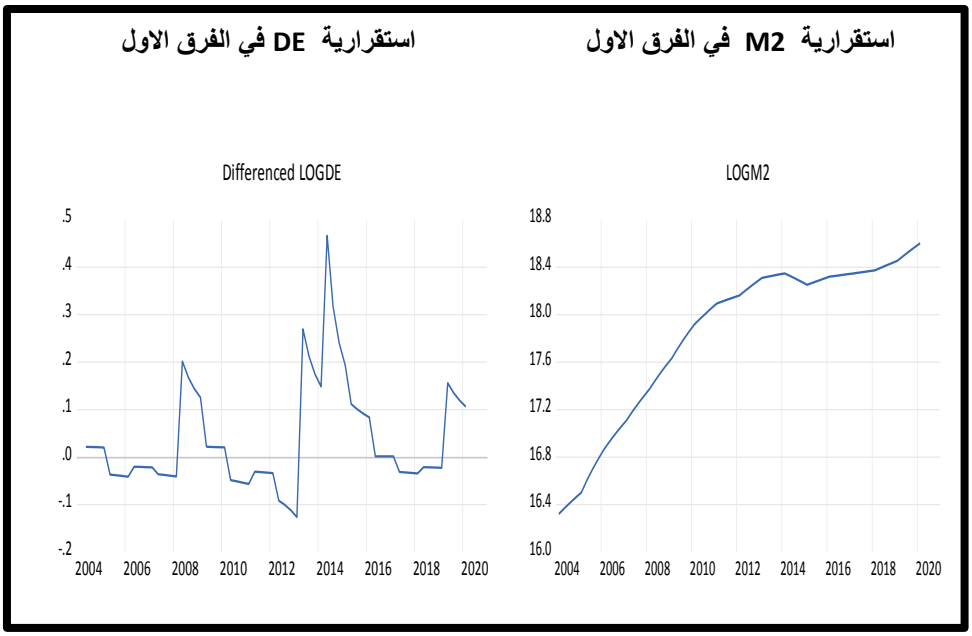

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLلمعادلة عرض النقد (M2)

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وكما يشير اليه الجدول (17)، يتضح ان النتائج مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، فقد بلغت قيمة المعامل (R^2) نحو 99.9%، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر نحو 99.9% من التغير الحاصل في المتغير التابع وان قيمة F-Statistic كانت نحو(42145.85) ، وبمستوى معنوية اقل من (0.01)، ذلك ان قيمة Prob تساوي(0.000000)، فضلا عن ان قيمة دورين واتسن (D.W) بلغت نحو (1.936136) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كما ان التخلف الزمني يمتد لفترتين زمنيتين لكل من المتغيرين قيد التحليل.

جدول (17)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لمعادلة عرض النقد (M2)

Dependent Variable :LOGM2
Method :ARDL
Date : 05/29/22 Time : 23 : 20
Sample (adjusted) : 2004Q3 2020Q1
Induced observations : 63 after adjustments
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)
Model selection method : Akalke Info criterion (AIC)
Dynamic regessors (4 lags,automatic) : LOGDE
Fixed regressors : C
Number of models evalulated :20
Selected Model : ARDL(2,1)
Note : final equation sample is larger than selection sample

variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob.*
LOGM2 (-1)	1.728918	0.079846	21.65328	0.0000
LOGM2 (-2)	-0.739098	0.078018	-9.473433	0.0000
LOGDE	-0.028929	0.014447	-2.002471	0.0499
LOGDE (-1)	0.030522	0.014281	2.137199	0.0368
C	0.165885	0.063096	2.629076	0.0109
R-squared	0.999656	Mean dependent var		17.88897
Adjusted R-squaed	0.999632	S.D. dependent var		0.624035
S.E of regression	0.011965	Akalke Info criterion		-5.937578
Sum squared resid	0.008304	Schwarz criterion		-5.767488
Log likelihood	192.0337	Hannan-Quinn criter		-5.870681
F- Statistic	42145.85	Durbin-Watson stat		1.936136
Prob(F- Statistic)	0.000000			

*Note : p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر الاول عرض النقد M2:.

يتضح من الشكل (2) ان فترة الابطاء المثلى هي(2.1) والتي تم اختيارها وفق معيار (اكايك)، نظرا لإعطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (2)

معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لمعادلة عرض النقد (M2).

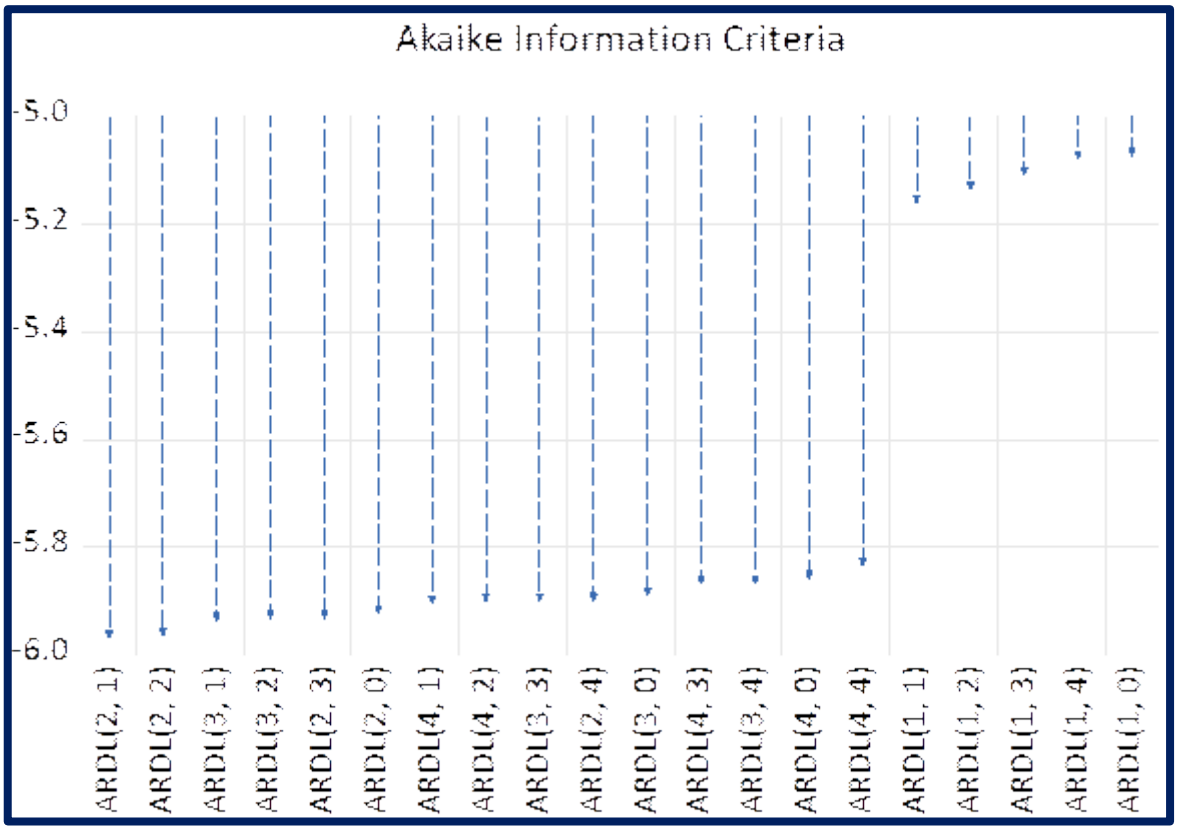

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا : اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعادلة عرض النقد (M2):

وهو اختبار ذو خطوة أولية ضمن انموذج ARDL لغرض التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، اذ يتضح من الجدول (18) أن القيمة الإحصائية (F-statistic) المحتسبة البالغة (٤.334923) كانت أكبر من الحدود الجدولية العليا (3.623) عند الفرق الاول وعند مستوى معنوية (10%)، واكبر من الحدود الدنيا في المستوى (3.787) وعند مستوى معنوية (5%) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك او علاقة توازنيه بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة وهي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل البحث.

جدول (18)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لمعادلة عرض النقد (M2)

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGM2) Selected Model : ARDL(2,1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 05/29/22 Time : 23:22 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 63				
			Asymptotic : n=1000	
F- Statistic	4.334923	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	63		Finite Sample : n=65	
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
			Finite Sample : n=60	
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL:

وبعد اجتياز الانموذج المقدر للاختبارات الإحصائية ولغرض تقدير العلاقة القصيرة بن المتغيرات باستعمال انموذج (ARDL)، يتضح من البيانات الواردة في الجدول (19) ان*(CointEq(_1 او قيمة معامل تصحيح الخطأ (EC t-1) بلغت (-0.010180) وباحتمالية prob بلغت (0.0005)، ومع توفر شرط السالبة والمعنوية ، أي ان العلاقة سالبة في الاجل القصير، فان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وبعبارة أخرى أن (1.018%) من الأخطاء في الأجل القصير من الممكن تصحيحها في (فصل واحد)، اذ ان 1.018* ٤ فصول = 4.072 % من أخطاء الأجل القصير يمكن أن تصحح في سنة واحدة.

جدول (19)

نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الاول (M2)

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable : D(LOGM2) Selected Model : ARDL(2,1) Case 2 : Restricted Constant and No Trend Date : 05/29/22 Time : 23 :25 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 63				
ECM Regression Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
: D(LOGM2 (-1))	0.739098	0.067719	10.91414	0.0000
D(LOGDE)	-0.028929	0.012981	-2.228609	0.0297
Coint E=q(-1)*	-0.010180	0.002775	-3.667861	0.0005
R-squared	0.850149	Mean dependent var		0.035436
Adjusted R-squaed	0.845154	S.D. dependent var		0.029896
S.E of regression	0.011764	Akalke Info criterion		-6.001070
Sum squared resid	0.008304	Schwarz criterion		-5.899016
Log likelihood	192.0337	Hannan-Quinn criter		-5.960932
Durbin-watson stat	1.936136			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سابعا: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لمعادلة عرض النقد (M2)

يتضح من خلال معاينة البيانات المبينة في الجدول (20) ان المتغير المستقل المتمثل بالدين العام (DE)، ليس له تأثير واضح في المتغير التابع المتمثل بعرض النقد الواسع_(M2) في الأجل الطويل، ويمكن التعرف على حقيقة ذلك من خلال قيمة (Prob) التي بلغت نحو اكبر من (10%) وهو امر يدل على عدم معنوية العلاقة بين الدين العام وعرض النقد الواسع نظرا لعوامل اخرى توسعية تسهم بزيادة عرض النقد متمثلة بصافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص فضلا عن دور الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية ، والتي عندما تزداد يزداد على اثرها عرض النقد[١].

[١] للمزيد من التوسع، انظر في ذلك: البنك المركزي العراق، التقارير الاقتصادية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، صفحات مختلفة.

جدول (20)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL)، لمعادلة عرض النقد (M2)

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGM2) Selected Model : ARDL(2,1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 05/29/22 Time : 23:22 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 63				
Levels Equation Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
LOGDE	0.156464	0.209066	0.748394	0.4572
C	16.29514	3.611898	4.511516	0.0000
EC=LOGM2-(0.1565*LOGDE+16.2951)				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثامنا :اختبارات التشخيص:

للتحقق من جودة الانموذج يبرز عدد من الاختبارات ، ومن خلالها يمكن الكشف عن خلو او احتواء الأنموذج من المشاكل القياسية مثل (مشكلة الارتباط الذاتي، عدم ثبات تجانس التبان)، وكما يأتي:

١-اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلا ل (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول (21)، ان النموذج الحالي قيد البحث لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، نظرا لان قيمة (2)-Chi prob. square بلغت نحو(0.9813) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبالتالي فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود المشكلة.

جدول (21)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لمعادلة عرض النقد (M2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F- Statistic	0.016816	Prob. F(2.56)	0.9833
Obs*R-squared	0.037813	Prob. Chi-Square(2)	0.9813

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

٢.اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس:

تشيرمعطيات الجدول (22) الخاصة بمشكلة ثبات عدم تجانس التباين(Heteroskedasticity test) ان قيمة prob.Chi–square(1) بلغت(0.6794) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي انها غير معنوية، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها عدم ثبات التجانس

جدول (22)

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لمعادلة عرض النقد (M2)

Heteroskedasticity Test ARCH			
F- Statistic	0.165703	Prob. F(1.60)	0.6854
Obs*R-squared	0.170754	Prob. Chi-Square(1)	0.6794

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعا: اختبار الاستقرارية لمعلمات النموذج

من اجل الكشف عن استقراريه الأنموذج المقدر (ARDL) للمعلمات الطويلة والقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة سوف يتم اجراء الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقيCUSUM الذي طور هذا الاختبار من قبل براون و اخرون (Brown et al 1975)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) وينصان فيما اذا كان الرسم البياني لهذا الاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ، فان ذلك يستدعي قبول فرضية العدم والتي تنص على ان المعلمات الطويلة والقصيرة الاجل مستقرة، اما اذا كان الرسم البياني خارج الحدود الحرجة فانه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص

على ان المعلمات غير مستقرة [1]، اذ يتضح من خلال الشكلين (٣ و ٤) ان الخط المقدر يقع داخل الحدود الحرجة ويتأرجح حول القيمة الصفرية والحدين الأعلى والأدنى وعند مستوى معنوية (5%)، وبذلك فان المعلمات الطويلة وقصيرة الأجل وفي ضوء الاختبار المذكور تعد مستقرة للأنموذج المقدر (ARDL).

شكل (3)

نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لمعادلة عرض النقد (M2)

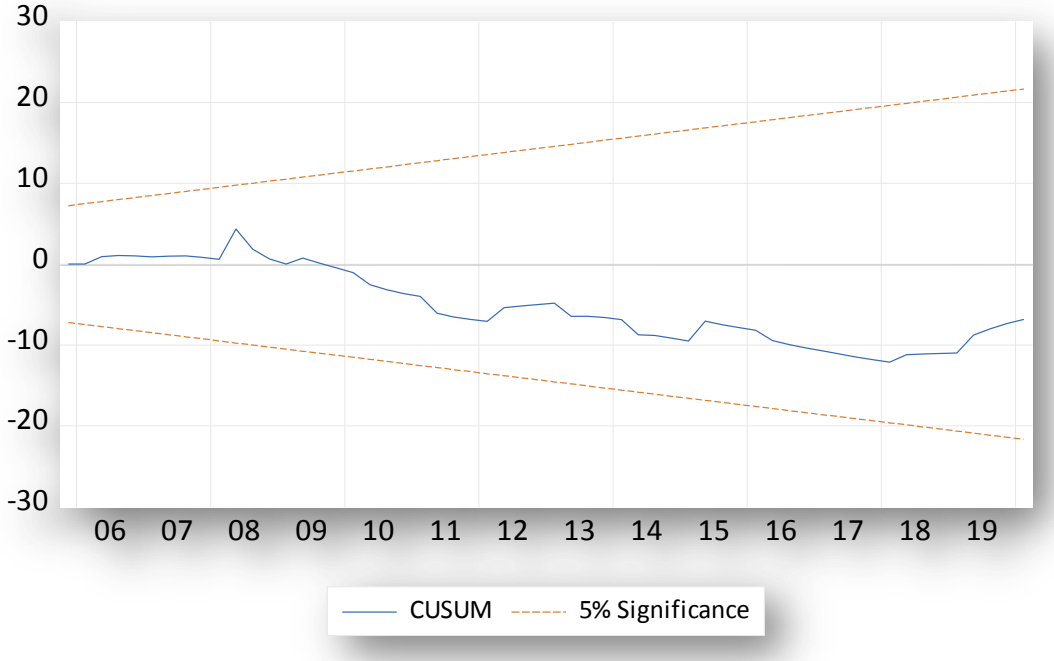

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

[1] R.L. Brown and other, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of Royal Statistical Society, Series B, vol 37, no2, 1975, p158, 159.

شكل(4)

نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لمعادلة عرض النقد (M2)

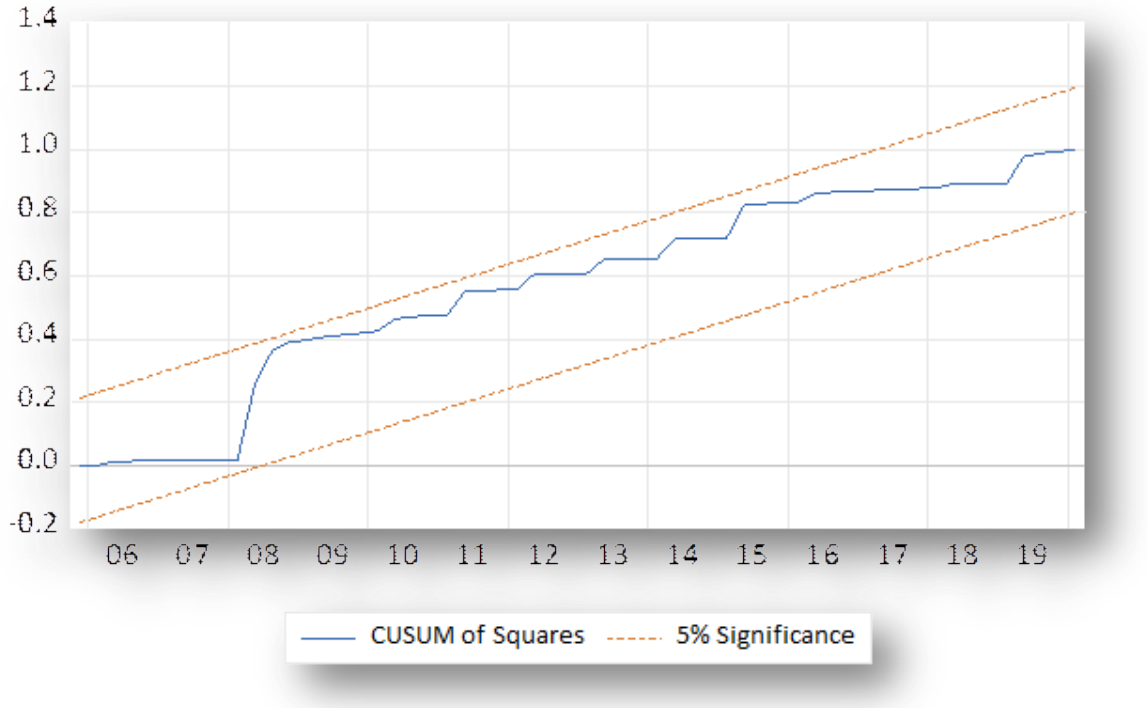

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

عاشرا: بواقي النماذج المقدرة والفعلية :

يلاحظ من الشكل (5) ان هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية، اذ أن المقدرات ثابتة عبر الزمن وضمن حدود الثقة بكونها داخل الحدود الحرجة وعند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا ووجود انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وهذا يعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL) نستدل من ذلك أن أثر الدين العام يكاد يكون معدوماً في الاجل الطويل والقصير ذاتها وأن تفسير الإشارة السالبة لمتغير عرض النقد ربما يعود الى الاقتراض من الجمهور والاحتفاظ به .

شكل (5)

بواقي النماذج المقدرة والفعلية لمعادلة عرض النقد (M2)

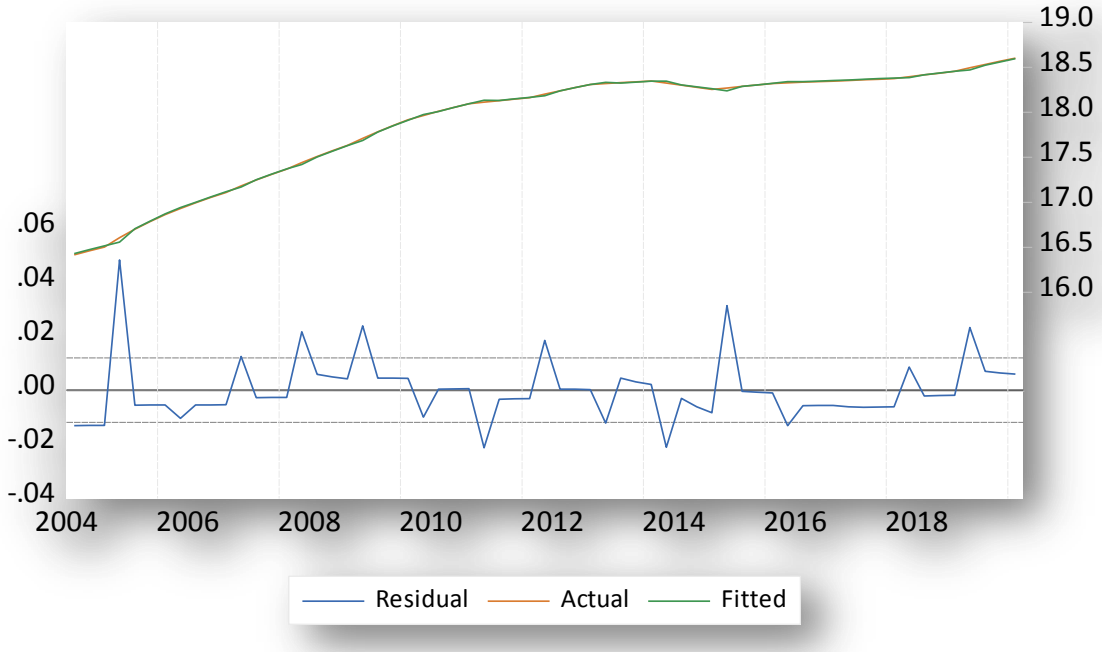

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

المطلب الثاني: تقدير وقياس اثر الدين العام على الانفاق العام لمعادلة الانفاق العام (EX) (النموذج الثاني)

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط لمعادلة الانفاق العام (EX)

يتضح من الجدول (23) ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EX, DE)، وبدرجة ارتباط كانت ضعيفة بلغت (0.364971) فيما بينها، اي ان الزيادة في حجم الدين العام (DE) يترتب عليها زيادة في الانفاق العام (EX) ، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تمثل دليلا كافيا في العلاقات السببية بين المتغيرين المذكورين بسبب خضوعها للارتباطات الدالية (Functionally) في اطار مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها.

جدول(23)

مصفوفة معاملات الارتباط لمعادلة الانفاق العام

Correlation		
	LOGDE	LOGEX
LOGDE	1.000000	0.364971
LOGEX	0.364971	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثانيا: نتائج اختبار السكون (اختبار جذر الوحدة) لمعادلة الانفاق العام (EX)

١. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين المدروسين (DE, EX)، وفي ضوء اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، يتضح من معطيات الجدول (24) أن السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين كانت غير ساكنة عند المستوى (At Level)، لذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة ، نظرا لان قيمة Prob كانت اكبر من (0.05)، اما عند احتساب الفرق الأول لتلك المتغيرين فظهر انها كانت ساكنة للمتغير (DE) ولحالتين هما عند وجود حد ثابت وعند حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام) وبمستوى معنوية 5%، فضلا عن سكون سلسلة المتغير(EX) عند حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام)، وبمستوى معنوية دون 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية، و للتحقق من ذلك ننتقل الى اختبار فيليبس بيرون.

جدول (24)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعادلة الانفاق العام (EX)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		LOGDE	LOGEX
with Constant	t-Statistic	-0.6012	-2.0900
	Prob	0.8624	0.2494
		n0	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-2.5416	-1.7838
	Prob	0.3079	0.7001
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	1.0218	0.2624
	Prob	0.9177	0.7588
		n0	n0
With Constant	At First Difference		
		d(LOGDE)	d(LOGEX)
	t-Statistic	-3.0457	-1.8335
	Prob	0.0361	0.3611
		**	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-3.1374	-2.1422
	Prob	0.1068	0.5120
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	-2.8563	-1.9128
	Prob	0.0050	0.0538
		***	*

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

٢.إختبار فيلبس – بيرون : Phillips– Perron Test

يتضح من خلال معطيات الجدول (25) ان السلاسل الزمنية للمتغيرين المدروسين، في جميعها كانت غير ساكنة عند المستوى (At Level)، ، وعليه قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة ، نظرا لان قيمة Prob كانت اكبر من (0.05) و(0.10) ، اما عند احتساب الفرق الأول للمتغيرين (DE, EX)، فيظهر انها كانت ساكنة وبمستوى معنوية 5% و 10% في جميع الحالات باستثناء حالة واحدة فيما يتعلق بالمتغير (DE) عندما وجدوا حداً ثابتاً واتجاهاً عاماً، وعند مستوى معنوية 5% و 10%، الامر الذي من خلاله ان نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين (DE,EX) وفي الفرق الاول.

جدول (25)

نتائج اختبار ديكي فيليبس- بيرون (P.P) لمعادلة الانفاق العام (EX)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		LOGDE	LOGEX
with Constant	t-Statistic	-0.2228	-1.7391
	Prob	0.9295	0.4070
		n0	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-1.9003	-1.0667
	Prob	0.6428	0.9264
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	1.3823	0.9793
	Prob	0.9570	0.9118
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LOGDE)	d(LOGEX)
With Constant	t-Statistic	-3.0457	-3.0304
	Prob	0.0361	0.0375
		**	**
with Constant& Trend	t-Statistic	-3.1374	-3.3045
	Prob	0.1068	0.0749
		n0	*
without Constant& Trend	t-Statistic	-2.8563	-3.0687
	Prob	0.0050	0.0027
		***	***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (6) يبين سكون المتغيرات قيد الدراسة المستقلة والتابع في الفرق الاول.

الشكل (٦)

استقراريه المتغيرات في الفرق الاول (PP) لنموذج لمعادلة الانفاق العام (EX)

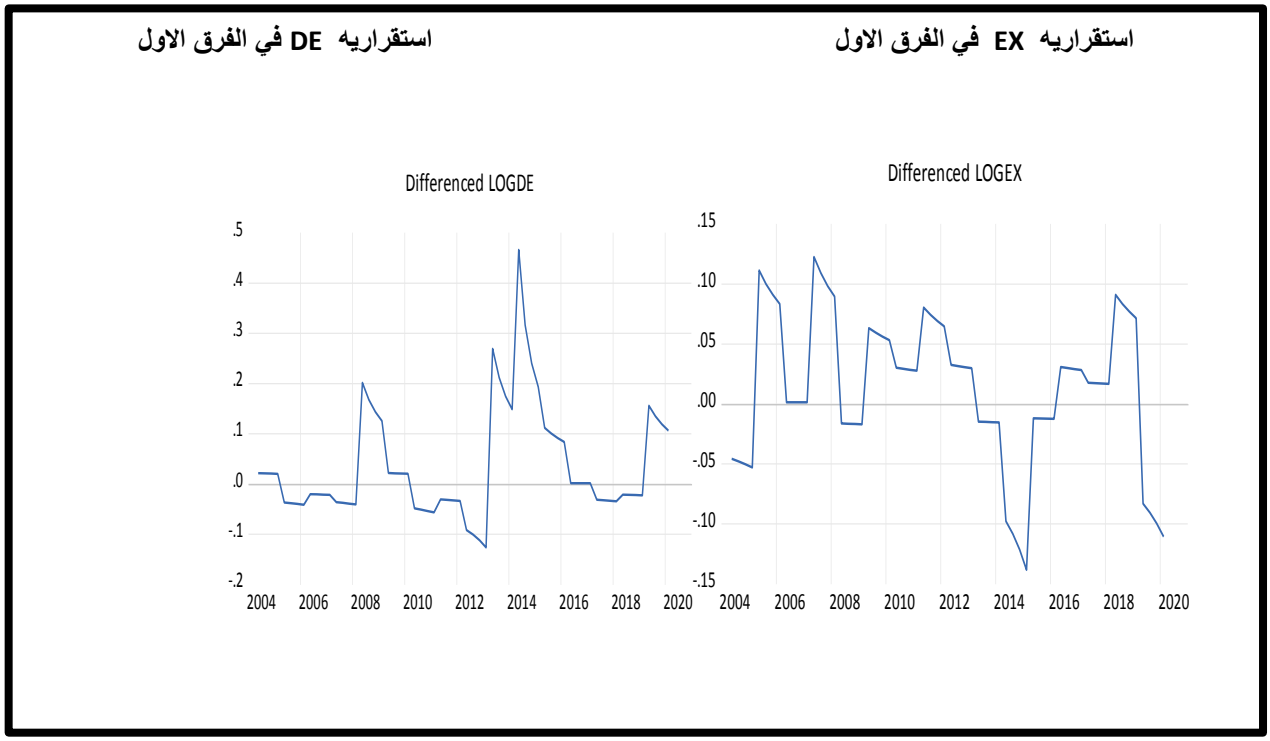

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ولاحقا يجري اعتماد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواء في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX):

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** الواردة في الجدول (26)، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R^2) نحو 99.28%، وهذا يعني بأن المتغير المستقل الداخل في النموذج يفسر نحو 99.82% من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وان قيمة F-Statistic كانت نحو (1250.231) ، وبمستوى معنوية اقل من 0.01، ذلك ان قيمة Prob تساوي (0.000000)، فضلا عن ان قيمة دورين واتسن (D.W) بلغت نحو (2.103259) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كما ان التخلف الزمني يمتد لأربع فترات زمنية فيما يتعلق بمتغير الانفاق العام (EX) ولفترة زمنية واحدة فيما يتعلق بمتغير الدين العام ، اي (4,1).

جدول (26)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX)

Dependent Variable :LOGEX
Method :ARDL
Date : 05/29/22 Time : 23 : 53
Sample (adjusted) : 2005Q1 2020Q1
Included observations : 61 after adjustments
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)
Model selection method : Akaike Info criterion (AIC)
Dynamic regessors (4 lags,automatic) : LOGDE
Fixed regressors : C
Number of models evalulated :20
Selected Model : ARDL(4,1)

variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob.*
LOGEX(-1)	1.492251	0.114403	13.04383	0.0000
LOGEX(-2)	-0.478098	0.218963	-2.183460	0.0334
LOGEX(-3)	-0.240904	0.214836	-1.121339	0.2671
LOGEX(-4)	0.215396	0.108191	1.990884	0.0516
LOGDE	-0.256605	0.047123	-5.445424	0.0000
LOGDE(-1)	0.247987	0.046285	5.357766	0.0000
C	0.288595	0.136086	2.120680	0.0386
R-squared	0.992853	Mean dependent var		11.16483
Adjusted R-squaed	0.992059	S.D. dependent var		0.377741
S.E of regression	0.033662	Akaike Info criterion		-3.837270
Sum squared resid	0.061189	Schwarz criteion		-3.595039
Log likelihood	124.0367	Hannan-Quinn criter		-3.742337
F- Statistic	1250.231	Durbin-Watson stat		2.103259
Prob(F- Statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لمعادلة الانفاق العام (EX).

يتضح من الشكل (7) ان فترة الابطاء المثلى هي (4,1) والتي تم اختيارها وفق معيار (اكايك)، نظرا لإعطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (7)

معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لمعادلة الانفاق العام (EX).

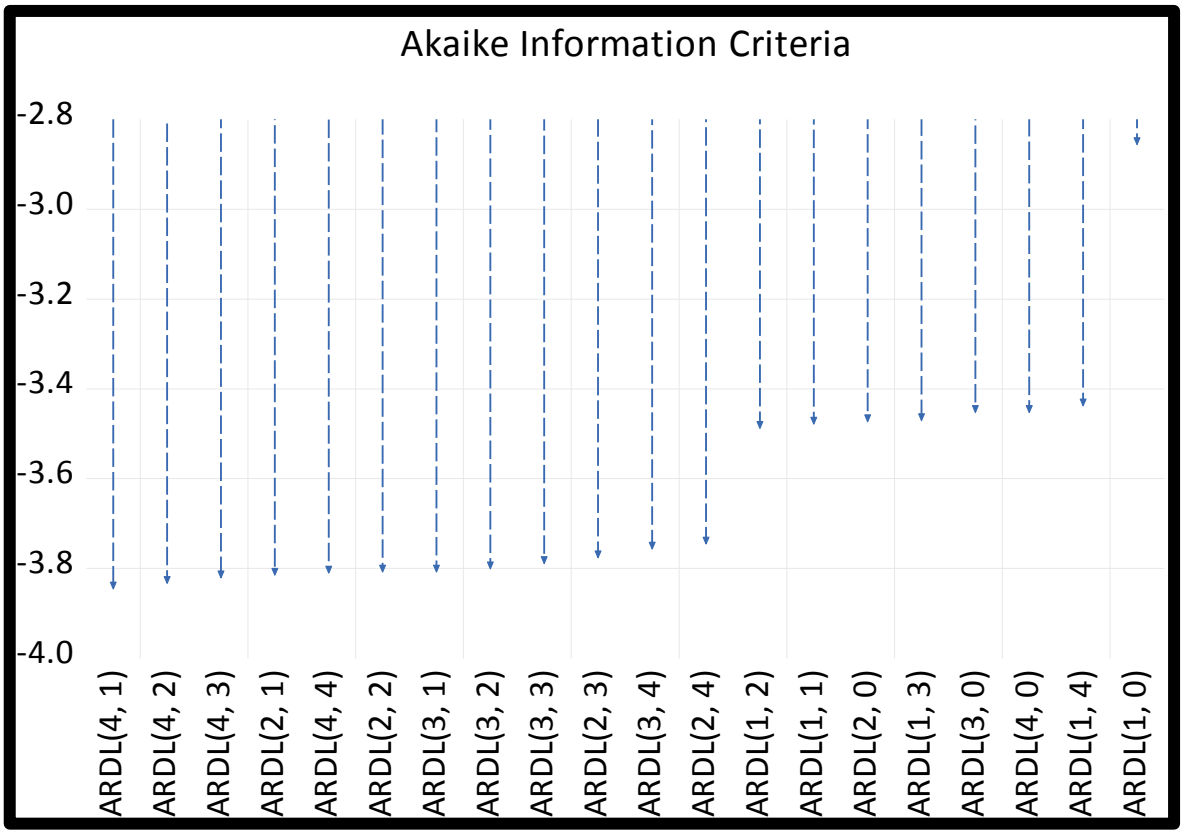

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا" : اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعادلة الانفاق العام (EX)

لغرض التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، يتضح من معاينة البيانات الواردة في الجدول (27) أن القيمة الإحصائية (F-statistic) المحتسبة البالغة (6.729249) وهي اكبر من قيمة الحدود العليا عند الفرق الاول البالغة (6.017) والدنيا الجدولية عند المستوى البالغة (5.35) للقيم الإحصائية وعند مستوى معنوية 1% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك او علاقة توازنيه بين متغيرات الانموذج ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل البحث.

جدول (27)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لمعادلة الانفاق العام (EX).

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGEX) Selected Model : ARDL(4,1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 05/29/22 Time : 23:57 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 61				
F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	
F- Statistic	6.729249	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	61		Finite Sample : n=65	
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
			Finite Sample : n=60	
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (28) ان*(CointEq(_1 او قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (−0.011354) وباحتمالية prob بلغت (0.00000)، ومع توفر شرط السالبة والمعنوية، فان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، ومنه يتضح ايضا أن(1.13%) من الأخطاء في الأجل القصير من الممكن تصحيحها في (فصل واحد)، اذ ان (1.13)*4 فصول = 5.52% من اخطاء الأجل القصير يمكن أن تصحح في سنة واحدة، أي أن هناك استجابة قصيرة الأجل طردية ومعنوية بين المتغير المستقل (DE) والمتغير التابع (EX) .

جدول (28)

نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL لمعادلة الانفاق العام (EX).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(LOGEX)
Selected Model : ARDL(4,1)
Case 2 : Restricted Constant and No Trend
Date : 05/30/22 Time : 00 :01
Sample : 2004Q1 2020Q4
Included observations : 61

ECM Regression
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	0.503606	0.111246	4.526943	0.0000
D(LOGEX(-2))	0.025508	0.129839	0.196458	0.8450
D(LOGEX(-3))	-0.215396	0.102580	-2.099782	0.0404
D(LOGDE)	-0.256605	0.041854	-6.130892	0.0000
Coint Eq(-1)*	-0.011354	0.002482	-4.575526	0.0000
R-squared	0.741404	Mean dependent var		0.016499
Adjusted R-squaed	0.722932	S.D. dependent var		0.062799
S.E of regression	0.033056	Akalke Info criterion		-3.902844
Sum squared resid	0.061189	Schwarz criterion		-3.729822
Log likelihood	124.0367	Hannan-Quinn criter		-3.835035
Durbin-watson stat	2.103259			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سابعا: تقدير العلاقة طويلة الاجل لمعادلة الانفاق العام (EX).

يتضح من خلال معاينة البيانات المبينة في الجدول (29) ان المتغير المستقل المتمثل بالدين العام (DE)، ليس له تأثير واضح في المتغير التابع المتمثل بالإنفاق العام_(EX) في الأجل الطويل، ويمكن التعرف على حقيقة ذلك من خلال قيمة (Prob) التي بلغت نحو اكبر من (10%) وهو امر يدل على عدم معنوية العلاقة بين الدين العام والانفاق العام ، نظرا لوجود عوامل اخرى توسعية تسهم بزيادة الانفاق العام متمثلة بالاساس ان الانفاق العام يعتمد في تمويله على الايرادات من النفط الخام وبالتالي ان العلاقة بين الدين العام والانفاق العام ستكون ضعيفة التأثير.

جدول (29)

نتائج تقدير العلاقة طويل الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لمعادلة الانفاق العام (EX)

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGEX) Selected Model : ARDL(4,1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 05/29/22 Time : 23:57 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 61				
Levels Equation Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
LOGDE	-0.759038	1.153629	-0.657957	0.5134
C	25.41702	20.95372	1.213008	0.2304
EC=LOGEX-(-0.7590*LOGDE+25.4170)				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثامنا :اختبارات التشخيص لمعادلة الانفاق العام (EX).:

للتحقق من جودة الانموذج تبرز عدد من الاختبارات ، ومن خلالها يمكن الكشف عن خلو او احتواء الأنموذج من المشاكل القياسية مثل (مشكلة الارتباط الذاتي، عدم ثبات تجانس التباين)، وكما يأتي:

١. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test):

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Bruschi–Godfrey Serial) للنموذج المقدر الواردة في الجدول (30)، ان النموذج الحالي قيد البحث لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، نظرا لان قيمة prob. Chi–square(2) بلغت (0.1858) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود المشكلة.

جدول (30)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لمعادلة الانفاق العام (EX).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Null hypothesis: Noserial correlation at up 2 lags			
F- Statistic	1.518517	Prob. F(2.52)	0.2286
Obs*R-squared	3.366080	Prob. Chi-Square(2)	0.1858

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

٢.اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس.:

وفقا لاختبار مشكلة ثبات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity test) تشير معطيات الجدول (31) الى ان قيمة (1) prob.Chi–square بلغت (0.2894) وهي أكبر من(0,05) وبالتالي انها غير معنوية، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها عدم ثبات التجانس.

جدول (31)

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لمعادلة الانفاق العام (EX).

Heteroskedasticity Test ARCH			
F- Statistic	1.105774	Prob. F(1,58)	0.2974
Obs*R-squared	1.122504	Prob. Chi-Square(1)	0.2894

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعا: اختبار الاستقرارية لمعلمات النموذج لمعادلة الانفاق العام (EX):

من اجل الكشف عن استقراريه الأنموذج المقدر (ARDL) للمعلمات الطويلة والقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة، فمن خلال الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) و يتضح من خلال الشكل (8 و 9) ان الخط المقدر يقع داخل الحدود الحرجة ويتأرجح حول القيمة الصفرية والحدين الأعلى والأدنى وعند مستوى معنوية (5%)، وبذلك فان المعلمات الطويلة وقصيرة الأجل وفي ضوء الاختبار الإحصائي تعد مستقرة للأنموذج المقدر (ARDL)

شكل (8)

نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لمعادلة الانفاق العام (EX).

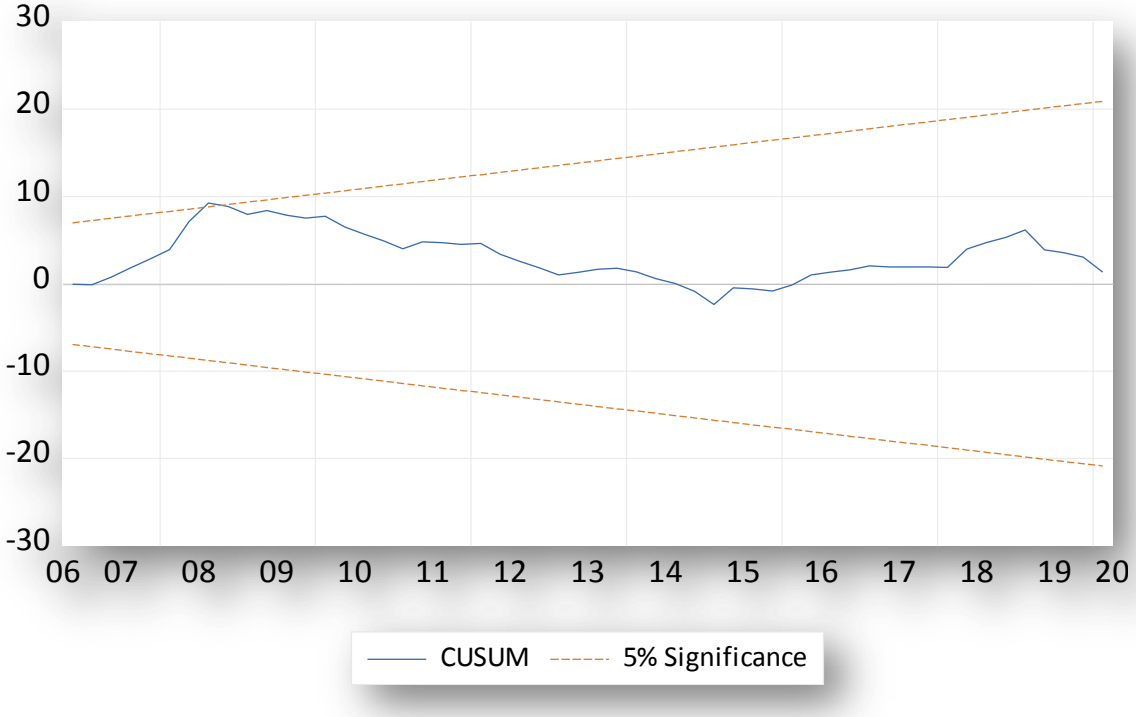

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

شكل (9)

نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لمعادلة الانفاق العام (EX).

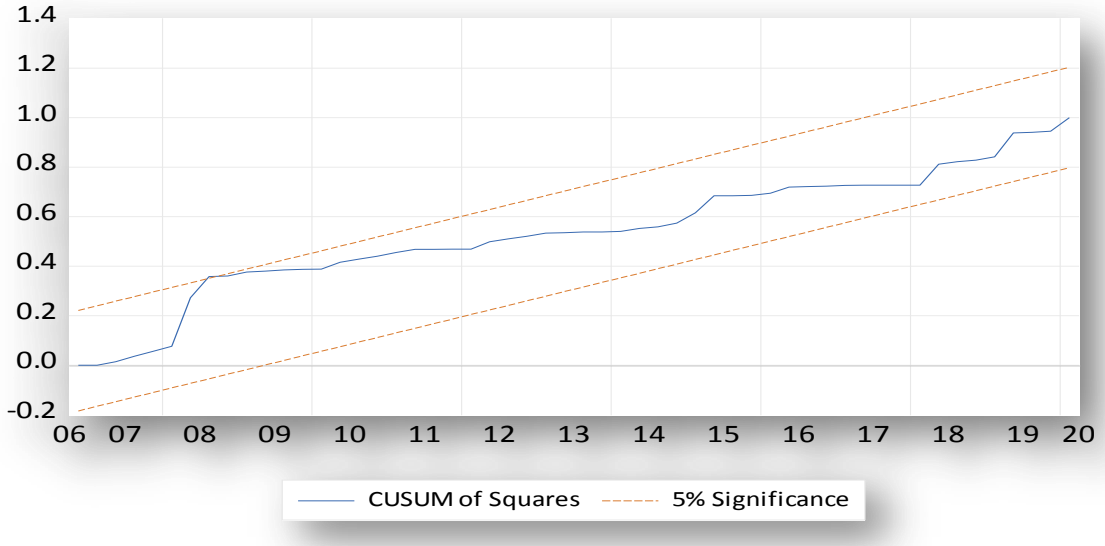

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

عاشرا: بواقي النماذج المقدرة والفعلية لمعادلة الانفاق العام (EX).

يتضح من الشكل (10) ان هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية، اذ أن المقدرات ثابتة عبر الزمن وضمن حدود الثقة بكونها داخل الحدود الحرجة وعند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا ووجود انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وهذا يعكس دقة وجودة النموذج المقدر.

شكل (10)

بواقي النماذج المقدرة والفعلية لمعادلة الانفاق العام (EX).

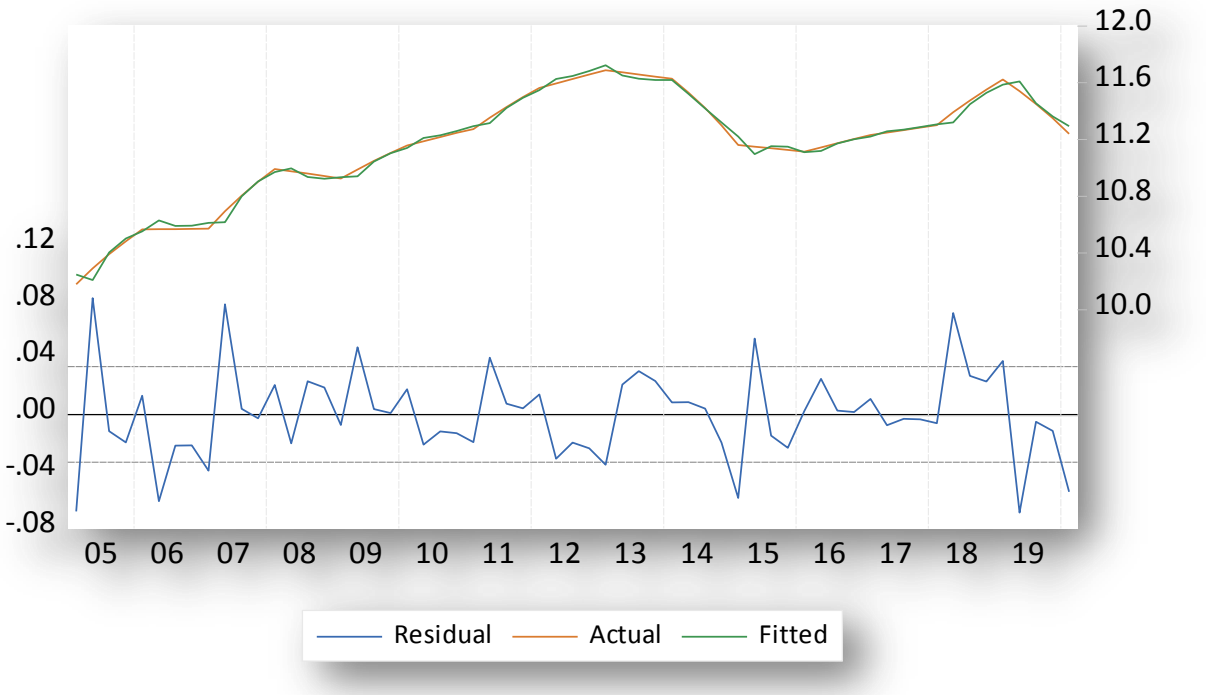

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1. ظهر ان هناك تزايداً مستمراً في حجم الانفاق العام خلال المدة (2004–2020) فبعد ان بلغ نحو 32117 مليار دينار عام 2004ازداد ليصل الى 76083 مليار دينار عام 2020 ، وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 8.7% للمدة المذكورة كلها وكان وراء ذلك اسباب كثيرة منها الزيادات المستمرة في الايرادات على اثر ارتفاع اسعار النفط، فضلا عن تخلله من تقلبات في أسعار النفط أسهمت على إجراء التغيرات في نمو الانفاق العام بشكليه الجاري والاستثماري ناهيك عن اتباع سياسة انفاقية توسعية ادت الى سيطرة الانفاق العام الجاري على اسهام الانفاق العام الاستثماري ومن ثم التاثير في مسالة تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية.
2. اما ما يتعلق بعرض النقد (M2)، فيشير الى أنه في متوسط المدة المدروسة إلى تزايد مكوناته سواءً من (M1) المتمثلة بصافي العملة في التداول والودائع الجارية التي شكلت مجتمعة نمواً مرتفع تراوح بين (12%) عام 2005 و(19%) عام 2020، وأشباه النقود التي ازدادت قيمها ايضا، فضلا عن سيطرة إسهام صافي العملة في التداول وانخفاض تلك الأهمية فيما يتعلق بنسبة إسهام الودائع الجارية، وهو امر انعكس بتباطؤ ارتفاع النمو السنوي في (M2) بسب انخفاض ثقة الافراد بالمصارف التجارية وعدم ايداع اموالهم في هذه المصارف ، وكل ذلك ادى الى ارتفاع نسبة العملة خارج المصارف، فضلا عن زيادة الهجرة بسبب تدهور الاوضاع الامنية لبعض المحافظات العراقية لاسيما بعد عام 2015.
3. اظهرت بيانات الدين العام ان هناك تقلباً واضحاً في حجم ونمو الدين العام في العراق خلال المدة (2004–2020) ، بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(–0.8%) للمدة المذكورة بالنظر لتقلب مكوناته الخارجي منه والداخلي بسبب زيادة الانفاق العام وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 من جهة ، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من العراق ومن ثم زيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى ، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام 2017.
4. وفيما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (2004 – 2020) يتضح ان حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبيراً في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي، فاحتلت المرتبة الاولى، فيما احتل الدين على وزارة المالية المرتبة الثانية في تمويل العجز المالي، ثم القروض بالمرتبة الثالثة ، بينما كانت المرتبة الرابعة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو 1% لمتوسط مدة البحث نفسها، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية بوصفها مصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام 2014

بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي.

5. اظهر معيار مستوى الدين العام الى النشاط الاقتصادي بوصفه معيارا مهما لقياس مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها انخفاضا ملحوظا منذ عام 2005 ليبلغ حوالي 9% ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2013 اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.6% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الايرادات المالية للدولة وبالتالي يشير الى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة.

6. ان حجم الدين العام الخارجي العراقي قد شهد تراجعا خلال مدة البحث ، ووصل إلى أدنى مستوى له في عام 2014 ليبلغ حجم الدين الخارجي نحو 68129 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (−0.5%)، وبالتالي فهو ضمن الحدود الآمنة.

7. افرزت نتائج الجانب القياسي ما يأتي:

أ. اظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller:ADF)الخاصة بالتحقق من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة (M2, EX, DE) انها كانت ساكنة عند الفرق الاول وتبعا ذلك تم اعتماد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ب. تشير نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL سواء ما يتعلق بنموذجي عرض النقد (M2) و (EX) إلى انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودتهما وخلوهما من مشكلة الارتباط الذاتي.

ت. اظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمعادلتي عرض النقد (M2) والانفاق العام (EX) وجود تكامل مشترك او علاقة توازنية بين كل من متغيرات الانموذجين، ولغرض تقدير العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات باستعمال انموذج (ARDL)، تبين ان او قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (−0.010180) وباحتمالية prob كانت (0.0005)، ومع توفر شرط السالبية والمعنوية فان العلاقة كانت سالبة في الاجل القصير، وان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، اما ما يتعلق بمعادلة الانفاق العام (EX) فان الأنموذج يتجه هو الاخر نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل.

ث. وبعد تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لمعادلة عرض النقد (M2) ظهر ان المتغير المستقل المتمثل بالدين العام (DE)، ليس له تأثير واضح في المتغير التابع (M2) في الأجل الطويل، وانها علاقة لم تعد معنوية نظرا لعوامل اخرى توسعية تسهم بزيادة عرض النقد متمثلة بصافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص فضلا عن دور الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية ، والتي عندما تزداد يزداد اثرها في عرض النقد، اما ما يتعلق بتقدير العلاقة طويلة الاجل لمعادلة الانفاق العام (EX)، فان

المتغير المستقل المتمثل بالدين العام (DE)، ليس له تأثير واضح في المتغير التابع (EX) في الأجل الطويل نظرا لوجود عوامل اخرى توسعية اسهمت بزيادة الانفاق العام متمثلة بالأساس ان الانفاق العام يعتمد في تمويله على الايرادات من النفط الخام وبالتالي ان العلاقة بين الدين العام والانفاق العام ضعيفة التأثير.

ثانيا: **التوصيات**:

1. تقتضي الضرورة إعادة هيكلية الإنفاق العام وتوجيهها نحو إجراء التوازن الاقتصادي لاسيما من خلال اعطاء الدور للإنفاق الاستثماري ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق مع اعتماد سياسة مالية واضحة من شأنها المحافظة على توجهات السياسة الانفاقية وتوفير التخصيصات المالية المناسبة وبما يحقق أهداف الخطط التنموية.
2. ضرورة تبني السياسة النقدية مسألة زيادة الودائع الجارية والتأثير في إجراء تغييرات في مكونات عرض النقد للسعي نحو تقليل حجم الزيادة في العملة المتداولة باستخدام إجراءاته النقدية.
3. ضرورة العمل على ترشيد الانفاق العام الجاري وضغطه ليتناسب مع الاهتمام بزيادة حجم الانفاق العام الاستثماري الذي من شأنه تطوير القطاعات غير النفطية وإيجاد مصادر بديلة عن الايرادات النفطية، وتنويع مصادر الدخل.
4. يتطلب من الحكومة ضرورة التوجه نحو اعتماد الدين العام الداخلي بوصفه أداة مناسبة في تمويل عجز الموازنة مقارنة والدين الخارجي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، واستثمارهما نحو تحقيق التنمية وتسديد الديون وفوائدها، نظرا لان الاقتراض الخارجي غالباً ما يكون ذا آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب الشروط التي قد تفرضها الدول والمنظمات الدولية الدائنة .
5. انشاء صندوق سيادي الغرض لجمع الفوائض المالية المتحققة من الايرادات النفطية والاستفادة منها في الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية وتنمية مصادر الموازنة العامة لمواجهة الصدمات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي لاسيما وانه اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات اسعار النفط والايرادات منه هي الممول الرئيس للإنفاق العام.
6. ضرورة اعتماد سياسات مناسبة للدين العام باتباع أسس تتضمن شروط القرض وكيفية استخدامه وبالشكل الذي يضمن الحد من أعباء المديونية ويسمح برفع فعاليتها في المشاريع التي تزيد من تدفقات الاستثمار.
7. ضرورة دعم وتطوير سوق الاوراق المالية استخدام مصادر غير تضخمية مثل السندات وحوالات الخزينة التي من شأنها السيطرة على السيولة و التضخم مع ضرورة توجيه استخدام اموال الدين الحكومي في مجال الاستثمار الانتاجي.
8. الاستمرار بمراعاة عتبة الدين العام بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية ومتابعة الاداء الحكومي في رفع كفاءة الاداء المالي من خلال تحسين اداء المؤسسات المالية، من جهة ، ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بشكل يكبح الاقتراض غير المبرر.

9. اعداد استراتيجيات جديدة لمكافحة الفساد من خلال توحيد المؤسسات الرقابية والتشريعات المعمول بها.

المصادر والمراجع

أولاً .القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. ال عقيل ، أكرم ، عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002 .
2. أبدجمان ،مايكل ، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1992.
3. الاشقر، احمد ، الاقتصاد الكلي الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
4. اكلي ،ج. ، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1980.
5. جمال ،لعمارة ،اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،القاهرة ،2004.
6. الجنابي ،طاهر موسى ، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة التعليم العالي– الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.
7. جواد ،باديب جواد، سر قوة الدينار الاردني، البنك المركزي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، 1987.
8. جوارتيني ، جيمس ، و ريتشارد أستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن، و د. عبدالعظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
9. جيلدر ،جورج ، الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين أحمد، سجل العرب للنشر، القاهرة. 1982.
10. حداد ،اكرم ، ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2010.
11. الحسناوي ، كريم مهدي ،مبادئ الاقتصاد ،توزيع المكتبة القانونية ،بغداد ،ط1 ،2011
12. حسين ،كريم سالم، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 (رؤية مستقبلية)، من بحوث مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
13. حشيش ،عادل احمد ، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت 1992.

14. الحمداني ،رفاه الشهاب ، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، ط1، داروائل للنشر، عمان 2014.

15. خلف ،عمار حمد ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews ، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015.

16. خليل ، سامي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، ، مكتبة النهضة، الكويت، 1986.

17. الخيكاني ،نزار كاظم، و حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري، بيروت ، 2015.

18. داغر ، محمود محمد ،علم الاقتصاد الكلي " نظريات وسياسات " ، دار السيسبان للطباعة والنشر ، بغداد ،الطبعة الاولى 2019

19. داود ،حسام واخرون، و مصطفى سلمان ، مبادى الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2002

20. الدعمي ،عباس كاظم جاسم ، و زهراء يوسف، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الموصل ، 2010.

21. الدليمي ،عوض فاضل اسماعيل ، النقود و البنوك، الجزء الاول، جامعة بغداد، 1989.

22. زكي ، رمزي ، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.

23. زكي ،رمزي ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978.

24. زكي ،رمزي ، ازمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1987.

25. زكي ،رمزي ، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

26. السامرائي، سعيد عبود ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق"، ط1، النجف الاشرف، مطبعة القضاء، 1977.

27. سلامة ، محمد سلمان ،الادارة المالية العامة ،دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى ،2015.

28. سيجل ، باري ، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهه نظر نقدية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ، الرياض، 1986.

29. السيد علي ،عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، الجزء الاول، ط2، الجامعة المستنصرية ، 1986.

30. السيد علي ،عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الاول، الجامعة المستنصرية بغداد، 1986.

31. السيفو ،وليد اسماعيل ،وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي: التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

32. شبر ،كامل كاظم ، ارجوحة التنمية في العراق، ط1، بغداد، 2013.

33. شكري ،ماهر كنج ، مروان عوض، المالية العامة – العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004.

34. الشمري ،ناظم ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، ط1، عمان، 2012.

35. شندي ،أديب قاسم ، النقود والبنوك، ط1، دار البيضاء للطباعة والتصميم، بغداد، 2010.

36. شيحة ،مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت،1985.

37. الشيخ طاهر ،عبد الله محمود ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988 .

38. شيخي ،محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

39. صادق ، علي توفيق ، ونبيل عبد الوهاب ،السياسة النقدية وادارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسة بحوث ومناقشات ، صندوق النقد العربي ، العدد 7، ابوظبي ، 1998.

40. صيام ،احمد زكريا ، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 1996.

41. طاقه ،محمد ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ،ط1،دار المعرفة للنشر والتوزيع ،عمان ،2007

42. العاني ،عماد محمد ، "السياسة المالية والتدخل الحكومي" ، مكتب العراق للطباعة والنشر، 2018.

43. عبد الحميد ،عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية 2010.

44. عبد الرؤوف ،مصطفى ، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

45. عبود ،نعيم ابراهيم، مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم ، دمشق ، 2006.

46. عتمان ، ،سعيد عبد العزيز ، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، 2008.

47. عطية ،عبد القادر محمد ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

48. العلي ، احمد بريهي ،اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، ط1،بيت الحكمة ،بغداد،2011

49. العلي ،عادل فليح ، طلال محمود كداوي ،" اقتصاديات المالية العامة "،دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1989.

50. الغالبي ،عبد الحسين جليل ، و كاظم سعد الاعرجي ،اساسيات النقود والبنوك ، ط1، بيروت، 2015.

51. الفارس ،عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والانفاق العام دراسة لظاهره عجز الموازنة واثاره الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط 2، بيروت، 2001.

52. فوزي ،عبد المنعم ، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 2000.

53. قدي ،عبد المجيد ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

54. القرشي ،مدحت، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ،ط1، عمان ،2008.

55. القريشي ،علي حاتم ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، 2014.

56. القيسي ،أعاد حمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بغداد، 2010.

57. كاظم ، حيدر يونس ، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات و البحوث، ط1، كربلاء، 2016.

58. كنعان ،علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني ، بيروت، الطبعة الاولى ، 2012

59. لحسن ،ردوري ،ولقيطلي الاخضر، اساسيات المالية العامة دار حميثرا للنشر والترجمة، بيروت، 2018. رفعت المحجوب ، المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، جامعة القاهرة ، 1966.

60. مانسفيلد ،أدوين ، ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتب الاردني، عمان، 1988 .

61.ماير ، توماس ، وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

61. المحجوب ، رفعت ،المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،جامعة القاهرة ، 1966 .

62. محمد ،أشرف ، أزمة الدين العام المصري، رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998.

63. المعموري ،عبد علي كاظم ،،تاريخ الفكر الاقتصادي –من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية ،الجزء الثاني ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، الطبعة الاولى ، بغداد ،2007.

64. الموسوي ، ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2010.

65. الموسوي ، عبد الوهاب محمد جواد ، الليبرالية والازمات – دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الاولى ،2016

66. المولى ،السيد عبد ، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.

67. ناشد ،سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

68. ناصر ،زين العابدين، علم المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، جامعة عين الشمس، 1975،

69. النقاش ،غازي ، المـالية العـامة – تحليل اسس الاقتصاديات المـالية، ، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2001.

70. نوري ،برهان محمد ، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

71. الهيتي ،احمد حسين علي ، اقتصاديـات النقود والمصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.

72. الوزني ،خالد واصف ، و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

73. يحيى ،وداد يونس ،النظرية النقدية (النظريات ،المؤسسات ،السياسات)،ط1، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل،2001.

74. يوسف ،محمود ، وآخرون، اقتصاديات، نقود وبنوك ومالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

ثالثاً. المجلات والدوريات

1. اسماعيل ،ميثم العيبي ، و احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد25، العدد113، جامعة بغداد، 2019.

2. بتال ، أحمد حسين ، وسراب عبد الكريم مطر، أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية، تحليل أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة للمدة (2005-2015)، مجلة غزة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (25) ، العدد2، 2017.

3. بتال ،أحمد حسين ، وآخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد6، العدد12، 2014

4. الثويني ،فلاح حسن، مشكلة المديونية الخارجية ، الاسباب والآثار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3، العدد10، 2006.

5. الجبوري ،بتول ، و دعاء الزاملي، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق المدة (2003–2012) جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد 1، المجلد 16، 2014.

6. الجنابي ، نبيل مهدي، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980–2012)،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 3 ، 2015.

7. حسن ،علي عبد الزهرة و عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL),مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد34، 2013،

8. حسين ،عيــاده سعيد ، إثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد 2015 جامعة المستنصرية. العدد104.

9. داغر ،محمود محمد ،و عباس كريم صدام، العلاقة السببية بين تقلبات مؤشرات أسواق المال وتقلبات أسعار النفط الخام، دراسة تجريبية لسوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد107، 2018.

10. داغر ،محمود محمد و اخرون ، أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2017.

11. داغر ، محمود محمد ، واخرون ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2004–2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية ،مجلد 25،العدد113،جامعة بغداد ، 2019.

12. دردوري ،حسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد14 ، الجزائر، 2013.

13. الدليمي ،عوض فاضل اسمــاعيل ، عجز الموازنة العامة وظاهرة التزاحم المــالي، مجلة كلية صدام للحقوق، مجلد 5 العدد 7، بغداد، اذار 2001 .

14. الدليمي ،علي احمد ، باسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (2004– 2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 12 العدد 28، 2020

15. الرفيعي ،افتخار محمد مناحي ،و رنا علي جميل عنجاص، استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي من خلال مزادات العملة الاجنبية للمدة (2003-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد56، 2018

16. الزيدي ،عبد النافع، وعاطف بطارسة ،اثر الانفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 17، العدد2، 2015.

17. زغير ، اكتفاء عذاب ، العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004-2015) ، 2017.

18. سالم ، عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة وسياسات معالجته مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 68 . 2012.

19. سعود ،ضياء حسين ، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، 2018 ،

20. السعيدي ، ناجي رديس عبد ، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة العدد 21، 2017.

21. الشرع ،عقيل شاكر ، علاء حامد فيصل ، السيولة العامة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2000-2015)، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد.

22. شلال ،عمار عبدالهادي ، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية – العراق حالة دراسية للمدة (2006- 2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12 العدد 28، 2020

23. شناز ،مباركي ، و بوشة محمد، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين العام الداخلي في الجزائرباستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، مجلد 11، العدد2، 2021.

24. شهاب ،احمد، و رفاه شهاب الحمداني ،قياس اثر التغير في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2015)،مجلة المنصور، جامعة النهرين، العدد (30) لسنة 2018.

25. هيكل ، سيرين جمال الدين ، الدين المحلي ومؤشرات الاقتدار المالي العام ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة 2003.

26. صايل ،علي نبع ، وعمر ابراهيم عناد ، مسار الانفاق الحكومي وقياس أثر على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004–2015) ، جامعة الفلوجة ، المجلد 9 ، العدد18 ،2017.

27. صباح ،نزار كاظم، اريج عبد الزهرة تايه، تحليل وقياس اثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ (ECM) للمدة (1985–2016) ،مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 7 ،العدد 26 ،2018 .

28. العاني ،عماد محمد علي ، ونسرين حسن جوحي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (1990–2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد98، مجلد23، 2019.

29. عبد ،مصطفى أحمد، أحمد علي حسين، أثر سرعة تداول النقود على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2017)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد48، 2019.

30. عبد اسود ،بشار سعدي، و جواد كاظم البكري ،العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2014) باستخدام سببية جرانجر ، جامعة بابل ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،المجلد 9، العدد7، 2017.

31. عبد العزيز ،اكرام ، خضير عباس النداوي، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد المجلد العاشر، العدد الرابع والثلاثون، 2004.

32. العبدلي ،عايد، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كام للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة 9، العدد27، 2005.

33. عبيد، باسم خميس ، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2014)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 96، لسنة 2017.

34. العتابي ،حسين عاشور جبر،علي حسين نوري اللامي ، التخطيط وتحليل العلاقة مابين التضخم وعروض النقد دراسة تطبيقية عن العراق للمدة بين (2010–2013) ،مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 4،العدد 16.

35. عواد ،خالد روكان و آخرون، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004–2017) دراسة تحليلية قياسية باستخدام التكامل المشترك المتزامن، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد1، 2021.

36. عيسى ،محمد عبد الشفيع ، ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي ،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد17 ،العدد4 ،الكويت ،1989.

37. غفور ،نرمين معروف، تأثيرات تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991–2013)،مجلة دنانير ، الجامعة العراقية ، مجلد1، العدد السابع 2015،

38. القدير ،خالد بن محمد، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات عل الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد2، 2005.

39. محمد ،أحمد سلطان ، منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق، مجلة جامعة ديالى للعلوم الصرفة، المجلد 9، العدد4، 2013.

40. المرسومي ،محمود حسين علي، النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990–2012) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، العدد 15 ، 2015.

41. المزروعي ،علي سيف علي، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (2009–1990)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد الاول ،2012.

42. مشعل ،زكية احمد ،وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23،العدد1، يونيو، 2007.

43. موسى ،سندس حميد، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجة ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد 21، 2017 ،2017.

44. نجم ،رفاه عدنان ، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980–2017)، مجلد16، عدد49، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة صلاح الدين، 2020.

45. نجم الدين ،عدنان كريم، و زينب كامل عبيد، استخدام سببية كرانجر في تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري واجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2016)، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد1، 2019

46. نور الدين، مناقر و آخرون، محددات البطالة في الجزائر للمدة (1980-2014): دراسة قياسية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد8، 2016.

47. الهيتي ،أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (2004 - 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 العدد 3، 2021

48. ويسز، ادوارد ، الاسباب الداخلية والخارجية لازمة الديون في امريكا اللاتينية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد (1)، مـارس، 1985 .

رابعاً. الاطاريح والرسائل الجامعية

1. خيرة، اجري، اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة11986 -2017،اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقاد ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.

2. شاهين ،محمد اكرم ، اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الازهر، 2012

3. الشدود ، عدنان محمد حسن، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (1991-2006) اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،2009.

4. الشيخلي ، منذر عبد القادر ، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي للمدة (1975-1987)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1991

5. العابدي ،سلام حسن ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (2004-2019) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015.
6. عبد الجليل ، سلام ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات(1970-1990)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، البصرة، جامعة البصرة،1995.
7. العواد ، باسم محمد تركي، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
8. الغالبي ، عبد الحسين جليل ، سعر الصرف – العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية النقدية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
9. الفهداوي ، عبد الرزاق ابراهيم شبيب، تحليل أثر سياسات التحرير المالي في أداء الاسواق المالية لمجموعة من الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2019.
10. لطيف ، مقداد غضبان لطيف ، نمط الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد. 2017.

خامساً: النشرات والتقارير الرسمية

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008

5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009
6. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010
7. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2011
8. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012
9. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013
10. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014
11. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015
12. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016
13. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017
14. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018
15. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019
16. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020
17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016

18. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة .
19. وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي.
20. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
21. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي

سادساً. الكتب الأجنبية

1. Alimi, R. Santos, ARDL Bounds Testing Approach to Counteraction: A Reexamination of Augmented Fisher Hypotheses In An Open Economy, Asian Journal of Economic Modeling, Vol. (2), No. (2), 2014.
2. Emad Mohammed, Productive government expenditures and economic growth, Publications, University of Baghdad, 2010.
3. Enders, W, Applied Econometrics Time Series, New York, John Wiley & Sous, Inc, USA, 1995
4. Feld stein, Hand book of public Economics Elesevier , Alan ,J ,Auebach and Martin Feld stein,Hand book of public Economics ,volume1, Elesevier, 5edition .2005
5. For More Information See: Norman B. Ture, Supply-Side Analysis and Public Policy , by The Institute for Research on the Economics of Taxation Washington, D.C, Copyright February 1982, p10-22.
6. Giuseppe Eusepi, and, Richard E Wagner, Public Debt an Illusion of Democratic Political Economy , Edward Elgar, 2017.
7. Government at glance, government finance statistics,1990,p:182
8. Government expenditure theories-current spending vs capital-does it matter what the money is spent on ?,1999,available on:

9. Greene, W.H, Econometric analysis, 7th Edition, International Edition, New york, 2012

10. Gujarati, N. Damodar, Basic Econometrics, fourth Edition, The Published by, McGraw–Hill Companies, 2004

11. James M. Buchanan ,Public Principles of Public Debt ,Volume2, Liberty Fund Indianapolis,1999 .

12. Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle– problemand policies) published by Mc Graw–Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw–Hill companies, 2002

13. Michael B. Chatles. "Macroeconomics" second edition, Oxford university press ,Ine: New York ,1998

14. Murray N. Rothbard, Austrian Definitions of the Supply of Money, From New Directions in Austrian Economics, edited with introduction by Louis M. Spadaro. Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeel 1978.

15. Narayan, P.K. & Fiji's, tourism demand, the ARDL approach to Counteraction, Tourism Economics, Vol (10), Australia, 2004, P:207

16. Peter Bofinger,Monetary policy: Goals, Institutions and Instruments, oxford University Press, The United Kingdom, 2001.

17. Prakash Loungani and Phillips Swagel, Sources of Inflation in Developing Countries op.cit. 2001.

18. R.L. Brown and other, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of Royal Statistical Society, Series B, vol 37, no2, 1975.

19. Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund,2012

20. Robert E. Lucas ,JR, Expectation and the Neutrality, Journal of Economic Theory, vol4-5,no2,1975.

21. Russell¸ Davidon¸ & Jams G. Machkinnon, Econometric theory and methods¸ Madison Avenue¸ New york, 2004

22. Thao, Do Thi & Hua, Zhang Jian, ARDL Bounds Testing Approach to Counteraction: Relationship International Trade Policy Reform and Foreign Trade in Vietnam, International Journal of Economics and Finance; Vol (8) , No (8), (2016).

23. Tomas J Sargent "eds" Rational Expectations and Econometric practice, Minneapolis University of Minnesota Press, 1981.

24. William J.Baumol and Alan S.Blinder, Economics, principles and policy, the Dryden press, Harcourt Brace college publisher, New York, 7th Ed, 1998.

سابعاً: شبكة الانترنيت

1. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

Abstract

Public debt is one of the variables that are of great importance to influencing economic variables, especially in public spending and criticism, as the burdens of public debt deduct part of public spending as well as their impact on the monetary offer. From this logic, this research came to highlight the impact of public debt. The internal of it is the external mother of the criticism and public spending in Iraq for the period (2004-2020) in light of the analysis of some indicators (public debt, criticism, public spending), and the results in this field have produced the continuous growth of both public spending and criticism during the research period In addition to its fluctuation on the one hand and the fluctuation of the growth of internal and external public debt on the other hand, and after estimating the relationship quantitatively, the results of the assessment of the short -term relationship between the variables with the use of the (ARDL) model showed that the M2 shows are headed towards achieving the balance in the long term, and after estimating The long -term relationship according to the ARDL methodology for the (M2). Foreign people with the banking system and private sector debts as well as the role of surplus cash reserves of commercial banks, as for the estimation of the long -term relationship to the general spending equation (EX), the variable (DE) has no clear impact on the public spending (EX)) due to the existence of Other expansionist factors contributed to the increase in public spending represented mainly that public spending depends on its financing on revenues from crude oil, and therefore the relationship between public debt and public spending is weak.

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
Department of Economics

THE EFFECT OF PUBLIC DEBT ON THE MONEY SUPPLY AND PUBLIC SPENDING IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2020)

Thesis Submitted by the student:

YUSRA RASEM JABBAR

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah, which is one of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

SUPERVISOR

PROF.DR.
NAZAR KADHIM SABAH AL-KHAYKANEE

2022 م 1444 هـ